



جامعة القادسية
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
البنات بالرافدين

من هدى السنة النبوية

الأستاذ الدكتور

محمود عمر هاشم

عميد كلية الدراسات الإسلامية للبنات
بالرافدين سابقاً وأستاذ الحديث بالكلية

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والعلية والعلامة على أشرف الخلق
سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه والتابعين
من بعده بأحسان إلى يوم الدين

مقدمة

فإن للسنة النبوية الشريفة منزلتها في الدين ، ومكانتها في
الاسلام فهي أصول من أصول الدين ، والمصدر الثاني للتشريع
الاسلامي بعد القرآن الكريم وهي حجة في اثبات الأحكام .
ولقد وضع الله تعالى أن رسوله عليه الصلاة والسلام هو
الأمين لما أنزل من القرآن ، فقال تعالى : " وأنزلنا إليك الذكر
لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون " (١) ، وقال تعالى :
" وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " (٢) .

ولما كان للسنة النبوية من مكانتها العظيمة في الاسلام باعتبارها
المصدر الثاني للتشريع الاسلامي ، ولها منزلتها من القرآن فهي
الفصل لجمله والعقد لمطلقه ، والموضحة لمبهمه لما كان للسنة
النبوية هذه المكانة فقد عني بها الأئمة والعلماء من لدن صدرها من
الرسول صلوات الله وسلامه عليه إلى يومنا هذا لهذا فقد رأيت أن
أتناول بالتحليل والاستباط باقة من الأحاديث الشريفة في الصلاة
والزكاة والصوم حتى نقف على ما تنصحه السنة الشريفة من هداية وتوجيه
للناس وسعادة في ظل الاسلام ، قال صلى الله عليه وسلم : " تركت
فيكم ما أن تمسكتم به قلن تضلوا بسدي أبدا كتاب الله ومنتهى " .
والله أسأل أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم انه نعم المولى
ونعم النصير .

المؤلف

د / محيود عمر هاشم

(١) سورة النحل ، آية ٤٤ .

(٢) سورة الحنتر ، آية ٧ .

(١) الدعوة إلى الإسلام

محاورة هرقل لأبي سفيان ومساكنه له من أحوال النبي ﷺ

روى البخاري رحمه الله قال : حدثنا أبو الهيثم حدثنا الحكم بن نافع قال :
أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن عتبة بن مسعود
أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه
في ركب من قريش وكانوا نجارا بالشام في المدة التي كان رسول الله ﷺ مآدا
فيها أبا عفيك وكفار قريش فأتوه وهو بإبيلياء فدام في مجلسه وحوله عظماء
الروم ثم دهم ودعاه ترجمانه فقال : أبكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم
أنه نبي ؟ فقال أبو سفيان : قلت أنا أقربهم نسباً قال : أدنوه مني وقربوا
أصحابه فاجعلهم عند ظهره ثم قال لترجمانه : قل لهم إني سألت هذا من هذا
الرجل فإن كذبني فكذبوه قال : نواله لولا الحياة من أن يأتروا علي كذبا
فكذبت عليه ثم كان أول ما سألتني عنه أن قال : كيف نسب فيكم ؟ قلت :
هو قينا ذو نسب ، قال : فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ قلت : لا ،
قال : فهل كان من آياته من ملك ؟ قلت : لا ، قال : فأشراكم القاصي بقصونه
أم ضماؤهم ؟ قلت : بل ضماؤهم ، قال : أيزيدون أم ينقصون ؟ قلت : بل
يزيدون ، قال : فهل يرون أحد منهم سخية لدينه بعد أن يدخل فيه ؟ قلت :
لا ، قال : فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا ،
قال : فهل يفترون ؟ قلت : لا ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعمل فيها ؟ قال :
ولم يمكني كلمة أدعني فيها شيئا غير هذه الكلمة ، قال : فهل فاتلسوه ؟
قلت : نعم ، قال : فكيف كان قتالكم إياه ؟ قلت : الحرب بيننا وبينه - جال
ينال منا وننال منه ، قال : ماذا يأمركم ؟ قلت : يقول : أعبدا الله ورسوله

ولا تشركوا به شيئا ، وانركوا ما ينزل آباؤكم ، وياأمرنا بالصلاة والصدق
والعفاف والعفة ، فقال النرجان : قل له : سألتك من نبيه فذكرت أنه فيكم
فونسب لكم ذلك الرسل نبي في أسب قوما ، وسألتك هل قال أحد منكم
هذا القول فذكرت أن لا قلت لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل
يتأسى بقول قبل قبله ، وسألتك هل كان من آباء من ملك فذكرت أن لا قلت
لو كان من آباء من ملك قلت رجل يطلب ملك أبيه ، وسألتك هل كنتم
تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال فذكرت أن لا فقد أعرف أنه لم
يسكن ليفر الكذب على الناس ويكذب على الله ، وسألتك أشراف الناس
أنبياء أم ضغناؤهم فذكرت أن ضغناؤهم أنبياء وهم أتباع الرسل ، وسألتك
أيزيدون أم ينقصون ؟ فذكرت أنهم يزيدون وكذلك أمر الإيمان حق
نعم ، وسألتك أيزيد أحد مخطئة لدينه بعد أن يدخل فيه فذكرت أن لا وكذلك
الإيمان حين يخالط بشاشة القلوب ، وسألتك بما يأمركم به فذكرت أنه يأمركم
أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ويحكم من حياة الأوثان ويأمركم بالصلاة
والصدق والعفاف فإن كان ما تقول حقا نسبك وضع قدمي هاتين وقد كنت
أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه منكم فلو أني أعلم أني أنتم إلى لتجشمت
لقداء ولو كنت عنده لعلت من قديتم دعا بكتاب رسول الله ﷺ
الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل فقرأه فإذا فيه : بسم الله
الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من أتبع
الهدى أما بعد ، فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين
فإن توليت فإن عليك أثم الأريسيين ويأهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء
بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا
بعضهم ، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون ، قال أبو سفيان : فلما قال
فقرأ الكتاب كثر عنده الصخب وارتفعت الأصوات

وأخرجنا فقلت لأصحابي حين أخرجنا لقد أيرأمر ابن أبي كبة أنه يدع
ملك بني الأصغر فإزالت موقنا أنه سيظهر حتى أدخل الله على الإسلام : وكان
ابن الساطور صاحب إيلياء وهرقل أسقف على نصارى الشام يحدث أذهر قل
حين قدم إيلياء أصبح خبيث النفس ، فقال بهن : عارفتي : قد استسكرونا
عيتك قال ابن الساطور : وكان هرقل حذاء ينظر في النجوم ، فقال لم حين
سأله : إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم ملكا اثنان قد ظهر فن بحثت
من هذه الأمة ؟ قالوا : لذين بحثت إلا اليهود ، فلا يملك شأنهم ، واكتب
إلى مدائن ملك فيقتلوا من فيهم من اليهود فيبناهم على أمرم أي هرقل برجل
أرسل به ملكك غسان يخبر عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخبره
هرقل قال : اذهبوا : ما رأوا أئمتن هو أم لا ؟ فنظروا إليه لحدوثه أنه بحثت
وسأله عن العرب ، فقال : هم بحثتوز فقال هرقل : هذا ملك هذه الأمة قد
ظهر ثم كتب هرقل إلى صاحب له بروجية وكان نظيره في العلم وسار هرقل إلى
حمص فلم يجرم حمص حتى أنه كتب من صاحب يرافق ونهى هرقل على خروج
النبي ﷺ وأنه نبى فأذن هرقل لعطاءه الروم في دسكرة له يحمي ثم أمر
بأبوابها فغلقت ثم أطلع فقال : يا معشر الروم هل لكم في الفلاح والرشد وأن
يثبت ملككم فتبايعوا لهذا النبي ؟ فقاموا جميعا حر الرخش إلى الأبواب
فوجدوها قد غلقت ، فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس من الإيمان قال :
ردوهم على وقال : إني قلت مقاتلي آتينا أختبر بهما شدتكم على أنفسكم فقد
رأيت فوجدوا له ورعوا عنه فسكر ذلك آخر شأن هرقل .

(أبو سفيان) : هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف
(هرقل) : هو ملك الروم ، وهرقل : اسمه ، وأما لقبه : فهو قيصر كما أن
ملك الفرس يلقب بكسرى .

(. . مركب من فرس) الركب : جمع راكب ، والجملة في محل نصب حال
أى أرسل إلى أبي سفيان حال كونه في جملة الركب ، وكان عدد الركب ثلاثين
رجلا ، وقيل : نحو من عشرين .

(. . في المنة التى كان رسول الله ﷺ ماد فيها أبا سفيان . .) هى منة
الصلح بالحديبية ، وكانت فى سنة ست وكانت مدتها عشر سنين وهذا أشهر
الآراء ، وقيل : كانت أربع سنين . (فأنوه . .) التاء طائفة على محذوف
وتقدير الكلام : أرسل فى طلب اثنين الركب فجاء رسول الله ﷺ يطلب إتيانهم
فأنوه . .

(إيلياء) قيل : مضاه بيت الله والكرامه بيت المقدس (القرجان) بفتح
التاء وضم الجيم ويجوز ضم التاء انباط ويجوز فتح الجيم مع فتح التاء ، والمعنى
أرسل إليه رسولا أحضره والقرجان : هو الذى يبعد عن مكة ببلدة أخرى
وهو معرب وقيل عربى (أيسكم أقرب نسباً لهذا الرجل ؟) من أقرب معنى
أوصل فمداً بالباه ، وفى رواية مسلم : (. . من هذا الرجل) وهو على الأصل
(أن يأتروا) أى ينقلوا (ثم كان أول ما سألنى عنه أن قال . .) أول : بالنصب
على أنه خبر مقدم لكان وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسمها مؤخر
بتقدير قوله . . ، ويجوز أن يرفع على أنه اسمها .

ثم سألني الناس ينعمونه أم ضعفائهم ؟ (فى هذه العبارة إسقاط حمزة

الإستفهام وفي التفسير : (أيته ، أشراف الناس) والمراد بهم : أهل النخوة
والشكر منهم لا كل شريف (سخطه) بضم أوله وفتح هـ ، وأخرج منها من
ارتد سكرها أولاً أسخط الدين الإسلام بل (رغبة في غيره كمنظ نساءه ،
(الحرب بيننا وبينه سجل) وسجل بكسر السين أي نوب ، والسجل : هو
الدور ، والحرب اسم جلس ، وقد جعل خبره اسم جمع ، ومعنى (ينال) يصيب ،
فتبا المحاربين بالمتقين يستق هذا دلو وهذا دلو ، وأشار أبو سفيان بذلك
إلى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد .

(وكذلك الإيمان حين يخالط بشائنه القلوب) ومعنى البشاشة : انشراح
الصدر والاطمئنان عند قدومه والفرح به ، يقال يش به وتبشيش وقد روى
بناصب بشائنه على أنها مفعول به وروى بشائنه القلوب على أن بشائنه فاعل
والقلوب مفعول به (أخلاص) أي أصل (لتجشمت) أي تكلفت الرسول
إليه .

(أما بعد) في « أما » معنى الشرط وتتمثل لتفصيل الكلام الذي يذكر
غالباً ، وترد مستأنفة لا لتفصيل كما هنا ولفظ « بعد » مبني على الفهم لأنه
مقطوع عن الإضافة ولو أضيف لفتح (دهاية الإسلام) أي الكلمة الناعية
إلى الإسلام ومع الشهادة ثانياً (أسلم تسلم بؤتك) تسلم مجزوم في جواب الأمر
وبؤتك جواب ثان للأمر وفي قوله تسلم نوع من البدع وهو الجنس الاشتقاق
(فإن توليت) أي هذه الجهة استمارة نبوية لأن معنى « توليت » أعرست
وحقيقة التولي يكون بالوجه ثم استعمل مجازاً في الأمراض من الشيء على
سبيل الاستمارة « الأريسين » هم الفلاحون أو اليهود والنصارى أو الملوك
(لقد أمر أبا ابن أبي كبشة) أمر : بفتح المهملة وكسر الهمزة أي عظم
وأراد أبا ابن أبي كبشة رضي الله عنه ، لأن أبا كبشة أحد أجداده وطاعة العرب

إذا انتفعت نسبت إلى جد فاض قيل : هو جد له وقيل من قبل أبيه .
 وقيل : أبوه من الرضاعة واسمه الحرث بن عبد العزى (ملك بن الأبر) ثم
 الروم يقال : إن جدم روم بن عيسى تزوج بنت ملك خبشة فزاد له ولده بن
 البياض والواد فقيل له الأصغر وقيل : لأن جدته - امرأة زينة - كان
 بالذهب (ابن الناطور) : حارس البستان (صاحب إبلية) يانصب صاحب
 على الاختصاص أو الحال أو يرفع من الصفه أى أميرها و (والأدق
 والدق) لفظ أعجمى أى رئيس دين النصارى وقيل عربى وهو الطويل له
 ألقاب (خيث النفس) أى ردى النفس وغير طيبها (خزاء) يشد به الزاى
 أى كامن (رومية) بالكسيف : مدينة معروف الروم (فليرم) يفتح الباب
 ويكرم الزاء أى لم يوح (والسكر) القصر الذى حوله بيوت (فحاصوا)
 أى حاصروا .

المضى

هذا الحديث يمثل جانباً من منهج الدعوة إلى الإسلام ، وهو إرسال الكتب
 إلى الملوك ، ودعوتهم إلى الدين الذى جاء به رسول الله ﷺ ، كما يمثل أيضاً
 جانباً آخر من علامات النبوة ، وكيف يصل الفكر المستنير إلى الحق ، ويعرف
 من طريق الاستنتاج الصحيح أن صاحب هذه الدعوة مرسل من ربه . .

فإن هرقل حين جاءه كتاب الرسول ﷺ قراه ، وأراد أن يصل إلى
 الحقيقة من أقوم طريق ، فقال هرقل - كما فى رواية مسلم - : هل هاهنا أحد
 من قوم هذا الرجل الذى يزعم أنه نبي ؟ قالوا : نعم ، قال أبو صفيان : فذهبت
 فى نفر من قريش قد دخلنا على هرقل فأجلنا بين يديه فقال : أيسمكم أغرب
 نسباً من هذا الرجل الذى يزعم أنه نبي ؟ فقال أبو صفيان : فقلت أنا ، فأجلنا
 بين يديه وأجلسوا أصحابى خلفى ثم دعا بترجمانه فقال له : قل لهم إني سائل

هذا من الرجل الذي يزعم أنه نبي فإن كذبه فكذبوه . . . وإنما أراد هرقل أن يسأل أقربهم نسباً بالرسول ﷺ ، لأنه هو الذي سيكون أكثر معرفة بأحواله والاطلاع على شؤنه ظاهراً وباطناً أكثر من غيره ، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدح في نبيه بخلاف الأقرب . ثم أكد الأمر لأصحابه فقال لهم : إن كذبه فكذبوه ، أي لا تستحيوا منه ، كما أنه جعل أصحابه خلقه ، ليكون تكذيبهم له - إن كذب - أهون رأيه من وثلاثين حجوا أن يواجهوه فإن مقابلة بالكذب وجه الوجه ، من الأمور الصعبة .

وقال أبو نبيان : فوافقه لولا الحياة من أن يأتروا على كذبا ليكذبت عليهم ، وفي هذا القول دليل على أنهم كانوا يستبحون الكذب ، أخذوا عن الشرع السابق أو بالعرف .

وأول سؤال هو : كيف نسبه فيكم ؟ أي ما حال نسبه فهو شريف أم لا . فكان الجواب : هو فينا ذو نسب والتنويه فيه لتنظيم وفي رواية مسلم : كيف حبه فيكم ؟ فقال : هو فينا ذو حسب ، والمعنى واحد . /
والسؤال الثاني : فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ أي من قريش أو العرب ، والمراد من قومكم ، فأجاب بقوله : لا .

والسؤال الثالث : فهل كان من آباء من ملك ؟ وفي رواية مسلم : فهل كان آباءه ملك ؟ وقد روى هذا اللفظ على وجهين : أحدهما (من) بكسر الميم . والثاني (من) بفتح الميم . ولينافي : « من » بفتح الميم و « من » بفتح الميم .
بفتحها على أنه قيل ماض وكلاماً صحيح .

والسؤال الثالث : فأشراف الناس بقبولته أم ضدهم ؟ فأجاب بقوله : ضغافهم في رواية بإثبات حمزة الاستفهام أي نسبه أشراف الناس ؟ والمراد بهم : أئمة النخوة والتكبر منهم لا كل شريف حتى لا يرد مثل ابن بكر وعمرو .

والسؤال الرابع : أيزيه بن أم ينقصون ؟ فأجاب بقوله : بل يزيدون .
والسؤال الخامس : فهل يرمي أحد منهم سحطة لعنه بعد أن يدخل فيه
فأجاب بقوله : لا ، والمراد بالسحط : كراهة الشيء وهدم الرضاه .

والسؤال السادس : فهل كنتم تتهبون بالكذب قبل أن يقول مثل ذلك ؟
فأجاب بقوله : لا ، والمراد بالكذب : هو الكذب على الناس وإنما عدل
عن السؤال عن نفس الكذب إلى السؤال عن التهمة ، تقريراً لهم على صدقه ،
كما قال الحافظ ابن حجر ، لأن التهمة إذا انتفت انتفى سببها ولهذا عقبه بالسؤال
عن القدر اه .

والسؤال السابع : فهل ينقد ؟ فأجاب بقوله : لا . . . والفرد : هو ترك
الرفق بالمعد . ثم قال : ونحن في مدة لا ندرى ما هو فاعل فيها ، قال : ولم يمكن
كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة والمراد بالهة التي أشار إليها أبو سفيان
هي مدة الهدنة والصلح الذي حصل في الحديبية . ومعنى قوله : ولم يمكن كلمة
الخ . . . أي أنه لم يستطع أن ينقص من قدر النبي ﷺ والتقصي نسي فقد كان
الرسول الله ﷺ معروفاً بأنه لا ينقد ، وإنما كان الأمر سفيماً لأنه
مستقبل آمن أبو سفيان أن ينسب إليه الكذب . وفي رواية أبي الأسود عن
عروة مرسلاً خرج أبو سفيان إلى الشام فذكر الحديث إلى أن قال : فقال
أبو سفيان : هو ساحر كذاب ، فقال هرقل : إني لأؤيد شئت ولكن كيف
نسبه ؟ إلى أن قال : فهل يدور إذا عاهد قال : لا إلا أن ينقد في هدنته هذه
فقال وما يجاني من هذه فقال : إن قومي أمروا حلفاءهم على حلفاء ، قال : إن
كنتم بدائم فأنتم أعدو .

والسؤال الثامن : فهل قاتلتوه ؟ فأجاب بقوله : نعم .
والسؤال العاشر : ماذا يأمركم ؟ فأجاب بقوله : يقول : اعبدوا الله وحده

ولا تشركوا به شيئا واتركوا ما يقول آباءكم ويأمرنا بالعلة بالصدق
والعفاف والهمة .

ويبدو أن أدار هرقل هذه المداورة الدقيقة ، وانتهى من الأسئلة المحزنة ،
والإجابة التي أفهمها وحرف جوانب مادل عليه ، كونه صورة استنتاجية ، منطقته
السليم ، مع أنه لم تكن له معرفة بالرسول ﷺ من قبل ، ومع هذا فقد كانت
صورة صحيحة ، وتب تأنيها على مقدمات سابقة ، هي تلك التي تحدثنا
عنها في الأسئلة السابقة أما النتائج التي توصل إليها هرقل فهي ما يأتي :

أقد قال هرقل لفرجان : « قل له سألتك عن نسب ، فذكرت أنه فيكم
فواجب لكذلك الرسل تبعث في نسب قومها ، والمضى : أن الرسل عليهم السلام
يبعثون في أفضل أنسابهم وأشرفها ، والحكمة في ذلك : أنه أبعد من احتمال
الباطل فالإنسان الذي يتمتع بالشرف وأصالة المدين - غالبا - لا يميل إلى
اتخاذ الباطل وليس في حاجة إليه ، كما أنه يسكن أقرب إلى أهله الناس
له . وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : « الظاهر أن أخبار هرقل بذلك
بالجزم كان من العلم المقرر عنده في الكتب السابقة . هذا هو الاستنتاج
الأول .

وأما الاستنتاج الثاني : وهو أنه لم يقل هذا القول أحد قط قبله فإنه قد
استنتج لو كان أحد قاله قبله لكان متأريابه ، وإذ لم يقل هرقل « نقلت »
إلا في هذا الموضع وفي قوله : « على ثمان من آباءه من ملك » ، لأن هذين
المقامين مقام فكر ونظر بخلاف غيرهما من الأسئلة فإنهما مقام نقل .

... استنتج من أنه ليس في آباءه من ملك بأن هذا دليل على أنه لا يطلب
ملك ، ولا يمكن أن يكون حوله شبهة ، فلو كان من آباءه من ملك لكان
يقال إنه رجل يطلب ملك أبيه .

كما استنتج من أنه غير منهم بالكذب قبل هذا الأمر ثم لم يكن يندو
 الكذب على الناس ويكذب على الله ، كيف ؟ وهو المبرور ، صادق
 الأمين ، وكانت سمات الصدق وغيرها من الصفات قد عرفنا بها الله ، باب
 الصلاة والسلام قبل بعثته وبهدها ، ولازمة هذه الفضائل ، باب
 الحياة ، ونظهر صحة صدقه ﷺ عندما دعانا فربنا إلى الإسلام ، وجرم بلونه
 قائلا : « أرايتم لو أخبركم أن خيلا وراه هذا الرادى تريد أن تغير عليكم
 أكنتم نعدي هؤلاء ؟ » فقالوا : « نعم أئنت عندنا غير منهم وما جرنا عليك
 كذبا قط » .

كما استنتج صدق الرسول ﷺ عن طريق اتباع الصفاته ، لأنهم أتباع
 الرسول ، فإن أتباع الرسل - في القالب - أهل الاستقامة والتواضع لأهل
 الاستكبار والمناد الذين يصرون على الباطل ويتحجبون به بنيا وحدا ،
 أما الصفات فلا يأتون بل ينقادون إلى الحق ويتبعوا

ثم استنتج أيضا من زيادة الأتباع أن هذا هو أمر الإيمان حين يتم بعبادته
 وعبادته وأخلاقه ، وسائر شأونه من صلاة وصيام وزكاة وحج وغير ذلك ،
 ولما نزل في آخر سري النبي ﷺ : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم
 نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » .

وأما احتشاجه بالزوال عن الرقة ، فلأن من دخل على بصيرة ومدى في
 الدين لا يرجع عنه ، وإن ذاق حلاوته ، وخالطت بشائنه قلبه ، وهذا بخلاف من
 - نزل في الباطل - وإن اندى بدخلون الإسلام ويستثمرون حلاوته لا ينزعزون
 ولا ينصرفون عنه ، مما كان حولهم من أخطأوا دومها نزل بهم من غلاب ،
 وهذا بلال كم كان يقامى ما يقامى في الصحراء المحرقة والعذاب الأليم فما كان
 يزيد عن قوله : « أهدأ أحد »

كما كان استنتاجه أيضا من عدم الفهم بأنه رسول إذ أن الرسل لا تنذر ،
لأنهم لا يطالبون نظام من حطوط الحياة الدنيا التي لا يبالي طلابها بالفهم ،
وهذا بخلاف أهل الآخرة وطلابها فإنهم أوفياء أمثاء لا يخونون ولا يخدرون .
ولم يخرج هرقل على مادسه أبو سفيان فقال في الفتح : وقد كان معروفا عندهم
بالاستنارة من مادته أنه لا يفهم ، ولما كان الأمر منيبا ، لأنه يستقبل أن
أبو سفيان أن يأسف في ذلك إلى الكذب وهذا أورده بالترويض ومن ثم لم
يخرج هرقل على هذا الفهم منه اه .

ثم كان الاستنتاجان الأخيران من السؤال من قتالهم له وكيفيته ، وأنهم
قاتلوه وأن الحرب بينهم وبينه سجال وهذا شأن الرسل عليهم السلام تبلي ثم
تكون لهم المصاهرة ، وإنما ينزلهم الله تعالى بذلك ليظلم أجرام بكثرة
صبرهم وما يفتلوه من أقصى ما في وسعهم في طاعة الله سبحانه وتعالى .

وأما ما أقرم به : فهو أن يهدوا الله ولا يشركوا به شيئا ، وأما ما بينهم
هند : فبينهم من عبادة الأوثان ، وبأمرهم بالصلاة والصدق والعهدة . قال
المأزني : هذه الأشياء التي سأل عنها هرقل ليست قائمة على النبوة إلا أنه يحتمل
أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لأنه قال بعد ذلك : قد كنت
أعلم أنه خارج ولم أكن أظن أنه منكم وما أورده احتمالا .

وبصل هرقل إلى النتيجة الأخيرة ، والنظرة البعيدة لنزلة هذا الرسول
وهو شعور من يستقبله عليهم هذه النتيجة تتلخص في قوله : فإنه كان ما تقول
حقا فيملك موضع فسمى هاتين وقد كنت أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه
منكم فلو أنه أعلم أي أعلم إلى أي أصل إليه - أي أصل إليه - لنجست أقدامه - أي
تسكنت الرسل إليه ، وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يعلم من القتل
إن ما جرت إليه النبي عليه الصلاة والسلام - لقد أبدى كل استعداده - لو أمكنه

الوصول إلى النبي ﷺ - لا ريب المشقة ، ذمهم على هذا في بل ذمهم ،
إلا أنه قد خاف الروم على نفسه . وفي قوله : ... أفسلت من قدي ، إنتهاز
لعبودية والخدعة ، وأنه لا يطلب منعبا ولا بابا وأعمار الملب ما يدر له
من البركة .

والمراد بقوله : « فسيذك موضع قدي هاتين » : بيت الئندس وكفى
بقوله « موضع قدي » عنه ، لأنه موضع استقراره ، أو أنه كناية عن
الشام كله .

وعنا نصل إلى درجة المعرفة التي بلغها هرقل ، لقد كان يعلم الحقيقة ، ويعلم
أن النبي مرسل من ربه ولكن خاف على نفسه وعلى ملكه . وهل هذا عفو
يمكن أن يكون ؟ نقول : لا ، إنه لا ينقض عذرا فقد عرف الرجل صدق الرسول
ﷺ إلا أنه رغب في استمرار الرياسة وخاف على الملك فأثر ذلك على الإسلام
ولكن الرجل لو فطن لقول الرسول ﷺ في الكتاب : « أسلم تسليم » ووعى
ما يترب على الإسلام من السلاة دينا وأخرى لكان سائلا من كل ما يخافه ،
ولكن الهدى هدى الله .

وفي رواية : « ولو أراد الله هدايت لوفقه كما وفق النجاشي وما زالت عنه
الرغبة » .

وقد كان الكتاب الذي حمله الصحابي الجليل دحية بن خليفة السكبي
في سنة سبع في المحرم ودفنه دحية إلى عظيم « بصرى » وهي مدينة بين
المدينة ودمشق ، وقيل عن خوران ، وعظيبيها : هو الحرث بن أبي شر
الضائي وق هرقل بعظيم الروم : إشارة إلى عدم الاعتراف بهذا الملك لأنه
مردل بحكم الإسلام ولكن لم يخف من إكرام لمصاحبة التألف .

ولا يعترض على ما في الكتاب من قوله : سلام على من آمن بهدي الهدى .

الكافر بالسلام ؟ فإن الذي سلم من عذاب الله من أسلم ، وليس المراد به
 النجاة ، ومذهب الشافعي وجمهور أصحابه وأكثر العلماء أنه لا يجوز
 أن يبتدئ كافر بالسلام ، وأجازوه كثيرون من السلف ، ولكن ذلك الإجازة
 الذرية - بالنسبة للجواز - وهذا مردود بالأحاديث الصحيحة في النهي عن
 ذلك ، وهناك رأى آخر يقول بمجواز بدء الكافر بالسلام إذا كان ذلك
 للاستئلاف أو الحاجة إليه أو نحو ذلك : وقوله : « أما بعد » ، إنما
 لتفصيل ما يذكر ، معاً غالباً ، وتفصيل والتفريق وترد مستأنفة لا لتفصيل
 كالتى هنا ، ولقطة « بعد » مبنية على الضم وتفتح إذا أضيفت لسكتها فعمت من
 الإضافة فثبت على الضم .

ولما إذا يؤتى . مرتين ، كاجاء في الحديث ؟ الجواب على هذا هو أن
 من آمن بنية ثم آمن بالرسول ﷺ كان له أجران أو أن ذلك من جهة أن
 إسلامه سيكون سبباً في إسلام أتباعه ، ولذا فإنه إن أعرض كان عليه إثمهم
 مع إيمانه ، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسين ، فإن الأتباع إذا لم يعلموا
 تقليداً له كان عليه إثمهم وإنه من باب أولى ولا يتعارض هنا مع قول الله تعالى
 « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ؛ لأن الفاعل المقى ينسب في السببات يتحمل
 الوزر من جهتين جهة فعله وجهة تسيبه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول
 الله ﷺ قال : « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه
 لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام
 من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً » ، رواه مسلم .

وكان ابن الناجور - وعنه حارس النستان - صاحب الجلاء أي أميرها ،
 وعمر قل أسقف على نصارى الشام ، والأسقف لفظ أعجمي معناه : رئيس دين
 النصارى ، وقيل عمر وعمر بطول في إيمانهم ، كان عمر قل قد أصبح ودياً
 (١ - من ترجمته الرسول)

الأنف فاستكره، فض: بالزنة - م م خ: من الدولة - م: بنة، وكان هرقل حزاء -
أى كاهنا - ينظر في النجوم، وقيل: إن الحزاء: هو الذي ينظر في الأعضاء
وفي الوجه فيحكم هل الإنسان يتأثر في الفراسة.

ولكن كيف ساغ الجبذارى إيراد هذا الخبر الذي يشهد بقوة أمر النجمين؟
نقول: إنه أراد توضيح جميع الأوجه وسائر الدلالات التي أشارت إلى ذلك
الأمر وأنها قد وردت من طرق متنوعة وهل لسان كل فريق من كلان أو منجم
ومن محق أو مبطل ومن إلس أو جن وهذا أقوى ما يشير إليه عالم، وبينما القوم
هل أمرهم في مشورتهم، وهرقل يقول لهم: انى رأيت الأيلة حين نظرت في
النجوم ملك الختان قد ظهر. الخ بينما هم هل ذلك أتى هرقل برسول من قبل
ملك فسان يخبر عن خبر رسول الله ﷺ.

قال الحافظ في الفتح: وأنبأني غير واحد: القاضي نور الدين بن الصائغ
الدمشقي قال: حدثني سيف الدين فليح المنصورى قس: رضى الملك المنصور
فلاوون إلى ملك المغرب بهدية فأرسلنى ملك المغرب إلى ملك الفرنج في شفاعة
قبلها ومرض هل الإقامة عنده فاستمت فقال لى: لأتحملك بشقة منية
فأخرج لى من دوقا مصحفاً بذهب فأخرج منه منلة ذهب فأخرج منها كتابا
قد زالت أكثر حروفه وقد انتصت عليه خرقه حرير فقال: هذا كتاب
نبىكم إلى جدى قيصر نازلنا تتوارثه إلى الآن وأوصانا آباؤنا أنه ما دام هذا
الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا فنحن نحفظه غاية الحفظ ونعقده ونسكته
عن النصرانى ليدوم الملك فينا اه.

وأخرج أبو عبيد في كتاب الأموال من مرسل حمير بن اسحاق قال: كتب
رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه،
فأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رده فقال رسول الله ﷺ أما هؤلاء
فيصرون، أما هؤلاء فتكون لهم جنة.

ما يؤخذ من الحديث

ويؤخذ من هذا الحديث أمور كثيرة منها :

١ - صدق الرسول ﷺ وكثرة العلامات التي دلت عليه في الكتب السابقة كالطهارة .

والعلامات المذكورة هنا منها ما يتعلق بشخص الرسول ﷺ ومنها ما يتعلق بشأن من أتبعه ، ومنها ما يتعلق بشأن دعوته .

٢ - من أهل على كل حال من لم يؤمن بالرسول أن ينظر إلى تلك الصورة للفتنة التي كونها عز قل من شخصية الرسول ﷺ ، ويستطيع أن يزن بعقله وفكره أمر الرسول والرسالة فينتقي الإسلام .

٣ - دعوة الكفار إلى الدخول في الإسلام ، وما يجب على أئمة المسلمين ودعاة الأمور في شتى أقطار العالم من الدعوة إلى الإسلام والعمل على إنتشاره وتبليغ تعاليمه .

٤ - وجوب دعوة الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم ، وأن قتال الكفار قبل دعوتهم حرام إذا لم تكن قد بلغتهم الدعوة ، وإن باءت بالدعاء يكون مستجاباً .

٥ - وجوب العمل بخير الواحد ، حيث إنه يمت الكتاب مع دعيه .

٦ - استحباب أن يصدر الكتاب بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » وإن كان مرسلاً إلى كافر .

٧ - إن من أهتدى ونسب في عبادة غيره آتاه الله أجره مرتين ، ومن ضل ونسب في إضلال غيره كان عليه آثم وأثم من تبعه .

٨ - من أهدى نبياً ﷺ من أهل الكتاب فآمن به كان له أجران .

عناية الإسلام ببناء الأسرة

هى الإسلام ببناء الأسرة ، لأنها أساس المجتمع ، ومن أفرادها تتألف
لبناته ، فإن صلحت صلح المجتمع ، وفازت أركانه ، ولا يقوم البناء بدون
أسس ترمى دعائمها فإن كانت قوية - سانية - قام البناء ونهض ، وإن كانت
ضعيفة خسر سانية خسر البناء وانهار .

وهكذا حال المجتمع بالنسبة للأسرة ، لأنها تمثل أسس الأمانة وخلابة
الحياة ، التي يجنبها ، ويقوم عليها ، ولهذا حرص الإسلام على أن يكون بناء
الأسرة محكماً ، فأولى عناية كبيرة برعاية الأسرة ورعاية البيت ، لنشده فيها
الصلاح والدين قبل أية صفة أخرى .

وقد وضع الإسلام لفلاحة الزوجية أسساً تقوم عليها ، وحقولاً وواجبات
تنبط بها ، وتقاها من دنس الجاهلية وأنسكتها الفاسدة ..

وقد أوصى القرآن الكريم أسمى قاعدة للحياة الزوجية ، هى الأساس الذى
تقوم عليه حقوقها وواجباتها فى قوله تعالى : « ومن مثل الذى عاين بالمعروف »
فعل الزوج السعى والكسب ، وعلى الزوجة تدبير المنزل ورعاية الأولاد
والقيام بالشئون المنزلية ، كما قرر الإسلام مسئولية الرجل فى القوام ، وأداء
حق زوجته فى قوله تعالى : « والرجال عليهم درجة » وأساس هذه الدرجة
يقوم على قوة الرجل ، وعلى إنفاقه ، يقول : الله تعالى موضحاً الأساس فى
دعوة النوامة : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض
وبما أنفقوا من أموالهم ^(١)) .

(١) سورة النساء (٣٤)

أنواع النكاح قبل الإسلام

ظهر في الجاهلية قبل الإسلام أنواع نكاح كثيرة ، كلها انحلال وفساد ، وطعن لعالم البيت الزوجي ، وضباع لأسس الحياة السعيدة ، والأخلاق الرشيدة ، ومن هذه الأنواع :

١ - النكاح ، حيث كانوا يجبرون فيه بالزنا ، فكانت المرأة ممكن من نفسها أي راقب من أهل النجور .

٢ - نكاح الأخدان ، واختلح هو الصاحب والرفيق ، كانت تختص على واحدة برقيق وصاحب في غير محاربة ، بل كانوا يقولون : ما استقر قلا بآس به ، وما ظهر من أزم .

وهذان النوعان ما ألقاها نبي منبها الله وحرمتها في قوله تعالى : «محضين غير مسافحين ولا متغلبين أخدان»^(١) وفي قوله تعالى : «وأتوهن أجودين المعروف محضات غير مسافحات ولا يتخذات أخدان»^(٢) .

٣ - ونكاح البتل ، وفيه ينزل الرجل من أمهاته لآخر ويزيده على أن ينزل له الآخر من أمهاته .

٤ - ونكاح الاختار ، وصده اختار ، والمراد هنا : خلع من البر ، وقيل سمي شذراً ، لقبه ، يقال : شتر الكلب إذا وقع رجله إيول وعرف هذا النوع في الجاهلية ، وحرمه الإسلام ، ونهى عنه رسول الله ﷺ ، قال : «لا تختار في الإسلام»^(٣) .

(١) الآية (٥) من الأئمة .

(٢) الآية (٢٤) من سورة النساء .

(٣) رواه مسلم عن ابن عمر . وابن ماجه والترمذي وابن ماجة .

٥ - نكاح الالبضاع ، وفيه يقول الرجل لامرأته : إذ تهاوت من طعنهما - أي حبسها - أرسل إلى فلان فاستبذني منه - أي اطاعني منه - فاجع - ويتزلفا الزوج إلى أن ينهرا لجل ، فيصحبها إذا شاء ، وذلك رغبة في نجاسة الولد على حسب زعمهم .

٦ - نكاح البغايا : أي الزواني ، وكن يصبن رايات على أبوابهن تكون علما ، فن أراد دخل حلين ، فيجتمع كثير من الناس على المرأة ، فإذا حلت ووضعت دعوا القافة . والقائف من يلحق الولد بالشبه . فإذا أنق الولد بأبيه ثبت النسب بينهما ، وكان ابنة .

٧ - ونوع آخر يشبه نكاح البغايا ، إلا أن المرأة فيه إذا ولدت تلحق بولدها بمن تشاء من الخط القين أصابوها وبجانب هذه الأنواع الفاسدة من النكاح كان يوجد نوع سالم آخر هو نكاح الناس اليوم ، حيث يطلب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها^(١) . وقد روى الرسول ﷺ بهذا النوع في قوله : « خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح^(٢) » . وهكذا نطفنا هذه الأنواع من النكاح على مدى ما كانت فيه الأسرة قبل الإسلام من فساد ، وما تلوثت به بيتها ، واختلطت فيه أنسابها ، فضاعت القيم والأخلاق إلى أن جاء الإسلام فطهر المجتمع الإنساني من أدوار الحياة الجاهلية ، فهدم نظام الفرض والفساد ، وأبقى على نظام واحد شرعه الله ، تتحقق فيه أركان الزواج الصحيح إيجاباً وقبولا وشهادة ، وبذلك يتم العقد ويحل الاستماع .

(١) لغة السنة للشيخ السيد سابق ٦٠ ص ٩ .

(٢) خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لحن آدم إلى أن ولدني ابن .
وليس ، ولم يصبن من سفاح الجاهلية شيء ، رواه الطبراني في الأوسط ، وابن عدي في الكامل عن علي .

التعريف بالنكاح

والنكاح في اللغة : الضم والنداخل ، وطلق على العقد لكونه ريباً ، واستعمل في الوطء ، وقال أبو القاسم الزجاجي : هو حقيقة لهما ، وقرئت العرب بينهما ، فزنا قالوا نكح نكح ثلاثة بنت فلان أو أخته أرادوا عقد هبتها ، وإذا قالوا نكح أميراته أو زوجته لم يريدوا إلا الوطء ، لأن بذكر امراته وزوجته يستغنى عن ذكر العقد وحقيقة النكاح عند الفقهاء على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء ، وهو أصحها ، لكثرة ورودها في القرآن والسنة على معنى العقد ، بل قيل : إنه لم يرد في القرآن إلا العقد ولا يترخص بقل قوله تعالى : « حتى تنكح زوجاً غيره » لأن شرط الوطء في التمهيل ثابت بالسنة ، فمراد العقد أولاً ، والوطء مستفاد من الحديث « حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » كما جاء في الصحيحين .

الثاني : أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد .

الثالث : حقيقة لهما بالاشتراك .

وعرّف البعض في الشرع بأنه عقد ينضمّن إباحة وطء بانظر النكاح أو تزوج أو تزجته .

وأركان النكاح هي :

١ - الزوج ٢ - الزوجة ٣ - المصيفة ٤ - الولي ٥ - الصداق

٦ - الشاهدان ظهر ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها .

ولا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، وما كان من نكاح على غير ذلك

فإنه باطل ، وإن كان من نكاح على غير ذلك فهو صحيح ، وإن كان من نكاح على غير ذلك فهو صحيح ، وإن كان من نكاح على غير ذلك فهو صحيح .

زيارة الاحتياط، وصيانة أنفسكم من التعرض للمجود كما يستحب حضور
جمع من ذوي الخير والدين .

وهدت النكاح بالكتاب لقوله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من
أنفسكم أزواجاً لتكنوا إليها وجميل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك الآيات
لقوم يتفكرون » وقوله تعالى : « وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من مبادكم
وأماكم إن يكونوا قراء يذمهم الله من فضله والله واسع عليم » كما ثبت
بالسنة للأحاديث الآتية . . وإجماع الأمة . .

أهداف الزواج

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى : حدثنا يحيى بن يحيى النخعي وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الوليد الميموني جميعاً عن أبي حمزة : (دوافظ ليعي) أخبرنا أبو حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال :

« كنت أمتشي مع عبد الله بن قلقبة فكان قيام منه يحدثني فقال له عثمان : يا أبا عبد الرحمن ألا تزوجك جارية (شابة) أعلما تذكرك بعض ماضي من زمانك ؟ قال : فقال عبد الله : إني قلت ذلك لقد قال لنا رسول الله ﷺ : لا يمشر الشبل من استطاع منكم الباءة فليزوج ، فإنه أخضر ليعي وأحصن لفرج ، ومن لم يستطع فعليه الصوم فإنه له وجاء »

الشرح

في هذا الحديث الشريف ، يحكي لنا عثمان أنه كان ماشياً مع عبد الله بن مسعود يعني ، فلقبه عثمان بن عفان فقام به يحدثه ، وعرض عليه الزواج قال : يا أبا عبد الرحمن - وعنده كنية ابن مسعود - : ألا تزوجك جارية شابة أعلما تذكرك بعض ماضي من زمانك ؟ أي لتعيد بها ذكرياتك الماضية ، وأيام شبابك الأول ، ففي ذلك إتماش ليعي ، وتقوية للنشاط ، وفي رواية جرير عن الأعمش إذا لقى عثمان بن عفان قال :

« يا أبا عبد الرحمن ، قال : فاستنلأ ، فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة قال له : تعالى يا علقمة ، قال : فجلست ، فقال له عثمان : ألا تزوجك يا أبا عبد الرحمن جارية بكرأ الله يرجع إليك من نفسك ما كنت تمهد ؟ ولعل ثمان رأى عبد الله على حالة تستدعي الزوجة التي تقوم على رعايته ، وتعمل على تدبير شؤنه ومعيشتة ، قال الحافظ ابن حجر : لعل عثمان رأى به تشاكاً وورثاً عينة تحمل ذلك على نفسه ، الزوجة التي ترفقه .

وقد جاء في رواية البخاري (فلما رأى عبدالله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى فقال يا عاتكة ما نهيتمنا إليه وهو ينزل : أنا الذين قلت ذلك .. الخ) .
 فراجعة هان لابن مسعود في أمر التزويج كانت قبل استدعائه لصفاء ، وفي رواية جرير بن عبد الله بن سلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان أن :
 مسعود كانت بعد استدعائه لصفاء ، ويمكن التوفيق بين هذه الروايات بأن يكون
 أن رضي الله عنه ، أناد علي عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ما كان قد ناله
 له ، بعد أن استدعى عاتكة ، لكونه فهم منه إرادة اعلام عاتكة بما كان فيه .
 وقد خص رسول الله ﷺ الشباب بالخطاب ، مع أن الزواج مطلوب بالنسبة
 لغيرهم من الكهول والشيوخ إذا وجد الهامى إليه ، وذلك لأن الغالب في
 الشباب كثرة وجود الهامى إلى الزواج وهو بالنسبة لهم أقوى من غيرهم .
 وكلمة (بعض) تطلق على الطائفة المشركين في وصف كالكثير والشباب
 والقبائل وهكذا . . .

و (الشباب) جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة في الأصح وفي
 (الميابة) أربع لغات : الأولى : بالهمز والمد وناء التانيث ، والثانية : بغير همز
 ولا مد ، والثالثة : بالهمز والمد بلاهاء ، والرابعة : بالهاء والمد بلا همزة .
 وقيل بالمد : القدرة على مؤن النكاح ، وبالقصر : الوطء ، وأصاها في اللغة :
 الجماع ، مشتقة من الميابة وهي المنزل ، وقيل لفقد النكاح بقاءه ، لأن من تزوج
 امرأة يراها منزلاً ، والمراد بالبقاء هنا : الجماع ، والامتناع من استطاع منكم
 الجماع فقدرته على مؤن النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع فليعز به
 بالصوم لاقتراب شهرته ، وقيل : إن المراد بالبقاء هنا مؤن النكاح . وتكون
 تسميتها بما بالزومها والامتناع : من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ، ومن
 لم يستطع فليعز به بالصوم .

واستدل الفاتلون بهذا بقول الرسول ﷺ: «ومن لم يستطع فمأه بالصوم»
 قالوا: والعاجز عن الجوع لا يحتاج إلى الصوم لدفع شهوته، فأولت الباء بالمؤمن
 وأجاب أصحاب الرأي الأول: بأن التقدير من لم يستطع الجوع، لمجزءه من
 مؤنه، وهو محتاج إلى الجوع فمأه بالصوم والقولان برجمان في الحقيقة إلى معنى
 واحد، وقيل: إن المراد بالباء القدرة على المؤن والجوع معاً، فتكون أهم.
 و (الوجه) بكسر الواو ودرج الضميتين، أي كسر الشهوة منهما.
 فكأن الصوم يقطع الشهوة كالوجه.

وقد وجه الرسول صلوات الله وسلامه عليه الشباب في هذا الحديث توجيهها
 شديداً، ذلك عليهم أقطار نفوسهم، وبكبح جماحهم، ويهديهم سواء السبيل
 فتأديهم بالوصف الذي فهمه الله أي لهم أن يصيخوا السمع، ويرجعوا الإحساس
 إلى ما يلقى عليهم بعد من توجيه «يا مشر الشباب» ثم يأمرهم بعد ذلك بالزواج
 إن كانوا قادرين على الوطاء وحمل مؤن التكاح، مبيحاً أهداف الزواج وغيره
 ففيه القصة من الزال، والحفظ من الإرتلاق في وحل المصيبة، أو التوجه
 في مآوى الفساد، فإنه أغضى البصر فيكنه عن النظر إلى ما حرم الله
 وأحسن للفرج فتكون به المنة وسلامة الخلق والدين، وحماية أعراض الناس
 هذا بالإضافة إلى ما فيه من السكن والمودة والرحمة التي أشار الله تعالى إليها
 في قوله:

«ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها، وجعل
 بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يفتكرون»^(١).

وما في الزواج أيضاً من طلب الأولاد الصالحين الذين يكفر بهم سواء
 المسلمين. وقد أمر الله تعالى عباده المؤمنين أن ينفقوا أبصارهم، ويحفظوا

(١) سورة الروم ٢١.

خروجهم لأن هذا أظهر لهم من دنس المصيبة ، كما أمر النساء كذلك بما أمر به
الرجال من غش البصر وحفظ الفرج ، ونهى النساء عن إظهار الزينة ، وفي
هذا ما فيه من التأكيد والمبالغة في النهي عن مواضعها . فإذا كانت الزينة وحدها
محرمة فما باله مواضعها من الجسم ؟

لذلك أنها أكثر تحريماً وأشد نهيًا ، إلا ما ظهر منها الضرورة عند مزاوله
الأمور التي لا بد منها ، ولا يظهر شيئاً من محورها بل يضرين على محورها
ما يستمرحان استثنى من تحريم النظر طائفة ذكرهم الله تعالى في قوله :

« قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله
خبير بما يصنعون . » وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن
ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن
زينتهن إلا لبعوثهن أو آباءهن أو أبناءهن أو أخواتهن أو إخوانهن أو بني
أخواتهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو بناتهن أو ما ملكت أيمانهن
أو التامنين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات
النساء ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها
المؤمنون لعلكم تفلحون »^(١)

وقدم غش البصر على حفظ الفرج ، لأن النظر مقدمة الزنا ، ودليل المصيبة
ومعنى أغض : أشد غصاً . وأحصن : أشد إحصاناً ، ويحتمل أن يكون أغض
التفضيل هنا على بابه . وذلك لأن تقوى الله هي سبب غش البصر وتحصين
الفرج فإذا عرفت الشهوة لصاحبها ودتها التوى . فإذا ماتم الزواج خفف
المرض فيكون أكثر غصاً وإحصاناً منه قبل الزواج . لأن المأوى حيث قد

(١) سورة النور (٣٠ و ٣١) .

ضعف . فأصبح وقوع الفعل نادراً . ويحتمل أن يكون الفعل التفضيل هنا على وجه
بابه . فلا يراد به التفضيل . وإنما يراد به بيان الواقع والإخبار عنه .

سبيل الإستغفار

وقد وضع الحديث سبيل الاستغفار لمن لم يتطعم الزواج «فعلية بالصوم»
وليس في هذه العبارة إغراء «فائب بل الخطاب للحاضرين المخاطبين بقوله :
(من استطاع منكم) فالماء في قوله : (فعلية) للحاضر اليهم حيث لا يصح خطابه
بالسكاف . ونظير هذا قوله تعالى . (كتب عليكم القتلى إلى القتل - إلى
قوله تعالى . . فن عني له من أخيه شيء - ومنه لو قلت لأخيتين : من قام منكبا
فله درهم فالماء اليهم من المخاطبين لا فائب . وقيل هو إغراء فائب . وجواب
ذلك أن الضمير الفائب يرجع إلى لفظه (من) وهي للمخاطبين في قوله
(يا منشر الشباب) وبيان لقوله منكم لجاز قوله عليه . لأنه بمنزلة الخطاب
المتبع . .

وقيل : أن الباء زائدة في المبتدأ . وميناه : الإخبار عن ذلك . لا الأمر
به أي : فعلية الصوم وقيل : هو من إغراء المخاطب أي أشيروا عليه بالصوم
لخفف فعل الأمر . وجعل عليه عوضاً منه وتولي من الفعل ما كان الفعل يتولاه
واستتر فيه ضمير المخاطب الذي كان متصلاً بالفعل .

وإنما قل : «فعلية بالصوم» وعمل من القول بالجوع والإقلال مما يزيد في
الشهوة ، وذلك لأن الصوم عبادة برأ - باء ، وليؤذن أن المطلوب من الصوم
إنما هو الجوع وكسر الشهوة ، وإلا فكيف من صائم يملأ وعاءه ، ولا تارة من
صومه . أما الصوم الحقيقي الثمر فهو الذي تتم به التقوى المشار إليها في آيات
الصيام : . . . لكم تقون ، وإطلاق «الوجاء» على الصيام من مجاز المشابة .
وقد يترض بأن الصوم يزيد في تهيج الحرارة ، وذلك مما يشير الشهوة ؟

والجواب : أن هذا إنما يحدث في أول الأمر لا غير ، أما إذا دارم الإنسان على الصوم واعتاده فإنه يحقق الهدف منه ، ويسكن الشهوة ، ويتم العفة ، وليس في الحديث ما يتعارض مع ما كشفه الطب والعلم الحديث من فوائد الصوم الصحية التي تعود على الجسم ، لأن تسكين الشهوة لا يسبب الضعف ، وإنما هو طريق قهنة ، نحققه ، وبشر النقي كما قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » .

وقد أرشد الله تعالى العاجزين عن مؤن التكاح إلى العفة ، وعدمه بعد ذلك إن كفروا أنفسهم أن يفنهم من فضله ، لأن فضله أولى بأهل العفة الصالحين قال تعالى :

« وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يفنهم الله من فضله » .

وفي الزواج علاج لكثير من ثورات الشباب ونزواته ، واستعفاف له لحفظ من التردى في سلك الشر والفساد . فإذا لم يستطع الشباب أن يتزوج وعجز عن مؤن التكاح ، فإن الصوم حينئذ يكون أعظم وسائل الاستعفاف الذي أمر الله تعالى به في الآية السابقة ، « وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً » . إن الصيام يكسر الشهوة ، ويكف عن انتهاك الحرمات ، وفيه مجاهدة لشهوات والأهواء . وبالصيام يعود الإنسان الفضائل والبعد عن الرذائل ، لأنه يهدف إلى النقي كما قال تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » :

حكمم الزواج :

١ - ذهب الجمهور إلى أن الأمر في الحديث الشريف بتدب وإيسر أو جوب

واستدلوا على ذلك بقول الله تعالى: « وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » فقد خبر الله تعالى في الآية الشريفة بين التزوج والنسرى ، وهما لم يجمعا أن النسرى ليس واجبا ، فيكون النكاح كذلك ليس واجبا ، لأن التحذير لا يكون بين واجب وغير واجب .

فلا يلزم إذا الزوج ولا النسرى ، ولأنه أيضا خبر بين الصوم والزواج في قوله تعالى : « فن لم يمسطع عليه بالصوم » والصوم فهو واجب .

٢ - وذهب داود ومن وافقه من أهل الظاهر إلى الوجوب ، وهو رواية أيضا من أحد ، وبطل عليه ظاهر الأمر في الحديث ، قالوا : يلزمه إذا خاف الفتنة^(١) أن يتزوج أو ينسرى ، قالوا : وإنما يلزمه في المرة واحدة ، ولم يشترط بعضهم خوف الفتنة ، قال أهل الظاهر : إنما يلزمه التزويج فقط ولا يلزمه الوطء وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث مع القرآن قال تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » : والحديث : « من رغب عن سنتي فليس مني » .

٣ - وذكر ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء قال بوجوب الزواج على من خاف الفتنة وفقد على النكاح وتمنع عليه النسرى ، وكذا حكمه القرطبي ، فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به . ونرى أن الزواج معتبره الأحكام الحقة :

(١) الزوج (٢) الاستحباب (٣) الحرمة (٤) الكراهة (٥) الإباحة .

١ - فيكون واجبا على كل قادر عليه تائق إليه خائف من الفتنة ، أي

(١) الفتنة : هو الزنا ، ويحتمل : كل أمر شاق وعلى الإثم .

الزنا ، وذلك لأن حفظ النفس من الوقوع في المعصية وإعتاقها أمر واجب وهذا لا يكون إلا بالزواج ، فيكون الزواج حينئذ واجباً . فإن عجز من النكاح والإلتحاق على زوجته فقلبه بالاستغفاف ، وتوطئ النفس على طويته بالصوم كما في الحديث ، حتى يقتنيه الله من فضله كما قال الله تعالى : الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغفرهم الله من فضله .

٢- ويكون مستحماً لمن تأقت نفسه إليه وقدر عليه ، وأمن على نفسه من الوقوع في المعصية ، فيكون الزواج حينئذ مستحباً له ، وهو أفضل من الرهبانية والتخلي للعبادة فمن سمع بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله أبعدنا بالرهبانية الحذيفة السمحة » رواه الطبراني .

٣- ويكون حراماً على من لم يستطع الزواج لجزئه عن الوطء والإلتحاق وأدم قدرته وثوقه . ولا يصح لأي من الزوجين أن يمتنع عيياً عن الآخر ، أو يفر أحدهما الآخر حال أو عمل وما إلى ذلك ، فإن وجد أحدهما عيياً بصاحبه فله الرد .

٤- ويكون مكروهاً : إذا أخل بالنفقة والوطء وكانت الزوجة فنية وليست لها رغبة قوية في الوطء . فلا تتعرض لضررها .

٥- ويكون مباحاً : إذا انتفت الدواهي والموانع^(١)

والناس بالنسبة للنكاح أربعة أقسام : « قسم تتوق إليه نفسه ويمجد المأثر فيه النكاح . وقسم لا تتوق ولا يمجد المأثر فيكره له وهذا مأثور بالصوم لدفع الشوقان . وقسم يمجد المأثر ولا تتوق فذهب الشافعي والجمهور أن ترك النكاح لهذا والتخلي للعبادة أفضل ولا يقال : نكاح مكروه . بل تركه أفضل .

(١) فتح الباري لابن حجر ، وفيه السنة للشيخ - به سابق .

ومذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب مالك أن الله سبحانه
له أفضل. ١٠. النووي .

ويؤخذ من الحديث بعض النتائج الهامة .

١ - استحباب عرض الرجل مثل هذا على صاحبه الذي ليست له زوجة
وهو صالح لزواجه .

٢ - استحباب نكاح الشابة خاصة إذا كانت بكرًا . فإنها المحصلة لمفاسد
الأزواج . وأقرب لتمويل ما يريده الزوج من الخلق .

٣ - استحباب الإمرار في الحديث من النكاح والتزويج . لأنه مما
يستحب منه بين الناس .

٤ - الأمر بالزواج للمطيع الذي تاقته نفسه .

٥ - أن من لا يقدر على الزواج يجب عليه أن يحصل سبيل الاستعفاف
بالصوم . وأن يفرض البصر ويحفظ الفرج .

٦ - لا ينبغي للمسلم أن يكلف نفسه ما لا يطيق . فإذا لم تتوفر مؤن الزواج
فليس مطالباً بما ليس ممكناً كالاستدانة مثلاً . بل يطالب بالعبادة والصوم .

٧ - حرص الرسول ﷺ على تربية شباب الأمة تربية تقيّة من كل شائبة .
بعيدة عن أسباب الانحلال .

٨ - استدلال الخطابي بالحديث على جواز المعالجة انقطع الشهوة بالأدوية
وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون أن يقطعها .

٩ - استدلال بعض الشافعية بالحديث على تحريم الاستمناء . لأنه لو شدد
هذه الجزع عن التزويج إلى الصوم الذي ينظم الشهوة . فلو كان الاستمناء
مباحاً لأرشد إليه . (٢ - من توجيهات الرسول)

لا دعيانية في الإسلام

قال الإمام مسلم رحمه الله : وحدثني أبو بكر بن نافع العبدى حدثنا بهز حدثنا حماد بن سامة عن ثابت عن أنس أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر فقال بعضهم : لا أنزوج النساء ، وقال بعضهم : لا آكل لحم ، وقال بعضهم : لا أنام على فراش ، فحمد الله وأثنى عليه فقال : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا انكبي أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأنزوج النساء فمَنْ رَقِبَ مِنْ سَلَفِي فَلَيْسَ مِنِّي

اشتمل هذا الحديث الشريف على مقامات عظيمة في الدين ، وكل مقصد منها يكون منفعراً هاماً في الحديث ويرتبط به حكم شرعي وهو :

١ - السؤال عن عمل الرسول ﷺ في السر تدعى به .

٢ - استجاب التسكاح لمن ناقض نفسه إليه ووجد مؤنه .

٣ - حكم التبذل في الإسلام .

٤ - الاعتدال في الأمور .

١ - السؤال عن عمل الرسول ﷺ

في السر

اجتمع نفر من أصحاب النبي ﷺ متفقين على أن يتفوا على أعمال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في السر ، وما يقوم به من عبادات لإعلاء علم بها ، ولأنهم ليحبوا في الناس به في كل ما يأتون وما يدعون . فلهذا في الأموة الحسنة كما قال الله تعالى :

« لقد كان اسمك في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر
وذکر الله كثيراً »^(١) .

وقد ذهب هؤلاء النفر إلى بيوت أزواج النبي ﷺ ليسانوا كل واحدة
منهن من عملها في السر، ليقتدوا به .

وفي رواية البخاري : « جاء ثلاثة رهط » ولاضافة بينها وبين رواية مسلم :
« انفر من الثلاثة إلى نسيه . والرهط : من ثلاثة إلى عشرة . وكل من الرهط
والنفر اسم جمع لا واحد له من لفظه .

والإضافة في رواية البخاري بيانية أي ثلاثة هم رهط . وروى : أن هؤلاء
الثلاثة هم : عتي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون
رضي الله عنهم .

وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخصهم بجميع عشرة
من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبو ذر وسالم مولى أبي
حذيفة والقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومقل بن مقرن في بيت
عثمان بن مظعون . فأنفقوا على أن يصبوا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا
على الفراش ولا يأكلوا اللحم . ولا يفرحوا النساء ويحبوا هذا كثيرم^(٢) .

وعلى هذا فيسكن التوفيق بين هذا العدد الوارد هنا وهو العشرة وبين
الثلاثة بأن النفر الثلاثة هم الذين قاموا بالمهمة . وباشروا السؤال بأنفسهم فنسب
إليهم بنصوصهم نارة . ونارة أخرى نسب إلى الجميع . لأنهم اشتركوا في
طلب ذلك الأمر .

(١) سورة الأحزاب ٢١ .

(٢) تنقيح قباري تملأ عن أسباب المحدث .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : ويزيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة
ماروى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه قدم المدينة فأراد أن يبيع عقاره
فيجمله في سبيل الله ويجاهد الروم حتى يموت ، فلقى ناسا في المدينة ففهموه من
ذلك وأخبروه أن رهطا سنة أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ففهمهم ، فلما حدثوه ذلك راجع امرأته ، وكان قد طلقها يعني بسبب
ذلك .

وقد مال الحافظ ابن حجر إلى عدم عد عبد الله بن عمرو معهم ، قال :
لكن في عد عبد الله بن عمرو معهم نظر ، لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن
يهاجر عبد الله فبا أحسب .

وإنما توجهوا لسؤال أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنهن على صلة
دائمة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويمكن الإخبار عن عباداته السرية
التي لا يعرفها أحد من الناس ، ومعلوم أن أمهات المؤمنين ، قد وقفن على كثير
من الأعمال والأحكام ، وتلقن من رسول الله عليه الصلاة والسلام ما لم ينح
لسواهن نقله .

٢ - استحباب النكاح

وقد أورد الإمام مسلم هذا الحديث ، في استحباب النكاح لمن تافت
نفسه إليه ووجد مسوته ، لأن بعضهم قال : لا تزوج النساء موفى زانية لبخارية .
و أنا أهزل النساء فلا أتزوج أبداً ، بين الرسول صلى الله عليه وسلم الحكم
بصحیح ، وأنكر عليهم ما في من عمل يتنافى مع روح الخيرية السمحة ،
وبين لهم استحباب الزواج ما داموا قادرين . . إضافة لنفس ، وتكثيرا لفضل
ونحن نقول الحكمة الله تعالى فيه . ولعلنا آراء في النكاح ، هل هو من العبادات
أو من المباحات ؟ -

فذهب الثوري من الشافعية : إلى أنه إن قصد بالنكاح طاعة فإتياء
النية ، أو تحصيل ولد صالح ، أو عفة نفس فهو من أعمال الآخرة ، عليه
وهو إن تاققت نفسه إليه ووجد مؤنه أفضل من التخلي للعبادة محضاً لم ين
وابتداء ففسل ..

وذهب الحنفية إلى أنه سنة مؤكدة على الأصح ..

٣ - التبتل في الإسلام

ولا أخبرهم هؤلاء النفر بعبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانهم يقولون :
كما جاء في رواية البخاري ، أي استلواها ، وعدوها أعمالاً قليلة ، وهم في
الحقيقة لم يدروا عبادة الرسول صلى الله عليه وسلم قليلة ، وإنما رأوا أن مقامه
عند ربه لا يحتاج إلى كثرة العبادة ، فأنشبت حالهم في هزيمهم على التشديد
وأجماهم إلى التبتل أشبهت حال من يعتصم قليلاً .. وقالوا كلمة « تعالوها »
تعالوها فادغم الخرفان ، وفي رواية البخاري أيضاً : « فقالوا يا ابن عمين من
الذي صلى الله عليه وسلم ؟ قد غفرت له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » والاستغفار
عنا التكرار ، بمعنى التقي فستكلمهم . قد أنكروا قريب منزلتهم من منزلة الرسول
عليه الصلاة والسلام وينبذوا السبب في ذلك وهو أن الله تعالى قد غفرت له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر ، ومعلوم أنه الرسول عليه الصلاة والسلام معصوم ، فيكون
المراد بالذنب عنا : خلاف الأول والأفضل ، فقال بعضهم : لا تزوج النساء ،
وقال بعضهم : لا آكل اللحم ، وقال بعضهم : لا أتأم على فراش ..
وفي عزم بعضهم على عدم التزويج ، يجتنبون أن ذلك زهد منه ، وأنه يرى
أن التزويج يشغله عن هذا الجهد والاجتهاد في العبادة ..

وفي قول بعضهم : لا آكل اللحم ، يستدل أنه كناية عن الزهد عموماً ،
أي في الدنيا ..

وقد حرم الإسلام التبتل ، وهو ترك ثلاث الدنيا وشهواتها والاتطاع إلى الله تعالى تفرغا لعبادة ، عن سعد بن أبي وقاص قال : « ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختنصنا » رواه مسلم .

وهو محمول على من نأقت فـ... إلى التمسك ووجد مؤنه ، والتعبير بالاختصاص يفيد أنهم كانوا يظنون جواز الاجتهاد منهم وهو غير صحيح ، فإن الاختصاص في الأدمى حرام ، قال البغوي : وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل ، وأما الأكل فيجوز خصاؤه في صغره ويحرم في كبره اه .

وروى البخاري : « قال أحمد : أما أنا فأصل الليل أبدا ، وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر : أنا اعتزل النساء فلا تزوج أبدا ، ويلاحظ في هذه الرواية أنه أكد على المصل ومعتزل النساء بالتأيد ، ولكن لم يؤكد بالنسبة لصيام بقوله أبدا ، وذلك لأنه لا بد من انظار الجبال ، وبعض الأيام كالعيدين وأيام التشريق ، وتعدد هذه الأقوال منهم ، واختلاف الروايات يدل على زيادة عدد القائلين من ثلاثة ، لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام واستنراق الليل بالصلاة أخص من ترك النوم على الفراش .

٤ - الاعتدال في الأمور

ولما علم رسول الله ﷺ بما كاله هؤلاء القوم ، وما اعتزموا على فعله ، من التشدد والتخالي الذي يتنافى مع روح الإسلام كما قال تعالى : « يريد الله ليصليكم » وقال : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » . لما علم منهم ذلك جد الله وأثنى عليه ، كما هو معروف من خطبه ﷺ في مثل هذه المواقف إذا كره شيئا فخطب له وذكر كراهيته ولا يمسبأعله ، سغرا لئلا ، وحتى لا يحصل توبيخ صاحب الفضل في اللأ ، ويكون المقصود بالتوجيه الشخص وجب الحاضرين وغيرهم ، وهذا من مكارم أخلاق الرسول

ﷺ ، قال : « ما بال أقوام قالوا كذبا وكذا اكفى أصل وأنتم وأصوم وأفطر وأنزج السماء ، فن وعب عن سلى فليس مني » .

وفي رواية البخاري : « أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم » قال الحافظ بن حجر : به إشارة إلى رد طلبوا عليه أمرهم من أن المغفرة لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره ، فأعلمهم أنه مع كونه لم يبلغ في العبادة أخشى في وأتقى من الدين بشدة ، وإنما كان كذلك لأن الشدة لا بأمن من الملل بخلاف المعتد فإنه أمكن لاستمراره ، وخير العمل مداوم عليه صاحبه . وقد أُرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر : « التبت لأرضاء الله ولا ظمراً أبقي » ١ .

والحنفية : وهي الخوف من الله مع تعظيمه بالعبادة ، وطاعته في كل ما أمر به ونهى ، فهي خيبة تعظيم ، وليست خوفاً من العذاب فقد غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر . وأتى بحرف الاستدراك « اكفى » ليفيد أنه مع ما هو عليه من أسنى درجات الخوف والتقوى مما قد يورث الشدة في الطاعة ، والمبالغة في العبادة مع هذا ، لكنه يصوم ويفطر . . الخ مستدركاً ذلك الأمر المتبادر إلى الأذهان من قوة خشيته ، أو أن الاستدراك هنا من شيء محذوف يفهم من سياق الحديث أي أنا وأنتم بالنسبة إلى اليهودية سواء لكن أنا أعمل كذا .

« والسنة » مفرد مضاف يتم في مثل الشهاداتين وباقي الأركان والمراد بها الطريقة ، وليس بما يقابل الفرض والرغبة منها : هي الأهواض عنها وترجمها إلى خيرها ، أي أن من ترك طريقة رسول الله ﷺ وهي الحنيفية السمحة وأخذ بطريقة سواء الطريق الرعائية فليس منه وليس من الإسلام في شيء .
وتخرج طريقة ﷺ عليه في الحديث من ضرورة شدة أنه يصوم ويفطر

لينتوى على القيام بهد ذلك ، ويقوم دينام لينتوى على القيام ، ويتزوج
لنعتيق أهداف الشريعة من الزواج .

ونقف عند قوله : فن 3 فن 2 رغب من سائق فليس منى ، لنسأل : هل
يلزم من هذا من أهرض من طريقته ، يعتبر خارجا عن الإسلام أم لا ؟
والجواب من هذا هو : إن كانت الرغبة من ذلك بفرب من التأويل
كالخرج اقيام شبة الوقت أو عجز من ذلك بحيث يمتن فيه ، فالمنى : أنه ليس
على طريقة ولا يلزم أن يكون خارجا عن الإسلام .

أما إن كان راعيا من طريقة الرسول ﷺ ، إهراضا عنها ، واعتقادا
لأفضلية عمله وأرجحيته فالمنى : أنه ليس على الملة الإسلامية ، لأن اعتقاده
هذا ضرب من الكفر والعباد بالله .

ويستفاد من هذا الحديث بعض الأحكام الشرعية :

١ - استحباب التكلم إن تانت فقه إليه ووجد المونة وأفضلية التكلم
والترغيب فيه .

٢ - السؤال من أحوال الأكار للانداء بأفانم الحيدة ، وإذا تذر
الوقوف عندها من الرجال جاز معرفتها من النساء -

٣ - عظيم خلقه ﷺ ورأفة بأصحابه .

٤ - محو منزلة الرسول ﷺ في الخشة من الله وفي التوى .

٥ - لا بأس أن يظهر الإنسان ما يمتزم حله من أعمال البر إذا احتاج
الامر بشرط أن يأمن على نفسه من الرياء .

٦ - الاعتدال في الأمور ، بلا إفراط ولا تفريط .

٧ - تقديم الحمد والثناء على الله تعالى عند إتمام مسائل العلم .

٨ - قال الطبري : فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملايس ، وآثر غليظ الثياب وخشن المسك .

قال عياض : هذا مما اختلف فيه السلف ، فذهب من بما إلى ما قاله الطبري ، ومنهم من عكس ، واحتج بقوله تعالى : « أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا » . قال : والحق أن هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي ﷺ بالأمرين .

وقال الحافظ في الفتح : لا يدل ذلك لأحد الفريقين إن كان المراد المداومة على أحد الصفتين ، والحق أن ملازمة استعمال الطيبات تنفي إلى الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات ، لأن من اعتاد ذلك قد لا يجد أحيانا فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور ، كما أن منع تناول ذلك أحيانا ينفي إلى التنطع المنهي عنه ، ويرد عليه صريح قوله تعالى : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » ، كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة ينفي إلى الملل القاطع لأصلها . وملازمة الاقتصار على القرائن مثلا ، وترك التنقل ينفي إلى إثارة البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخير الأمور الوسطاء من التبع .

٩ - أن خير الاقتداء إنما هو برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حسب طاقة المسلم ، « لا يسكلف الله نفسا إلا وسعها » .

١٠ - ليست مقاييس الخشية والتقوى بتكليف المبدأ نفسه المشقة وكثرة الانهماك في العبادة ، فقد يورث هذا العمل عدم الاستمرار ، ويقطع مواصلة السير في طاعته ، وإنما مقياس الخشية والتقوى في المداومة على الطاعة والاعتناء عليها بحب ورغبة ، وتذوق خلاوة الإيمان والطاعة وإدراك لعظمة الخالق سبحانه مما ينتج الخشية والتقوى مع التنظيم لله رب العالمين .

(٤) اختيار الزوجة الصالحة

هل الإمام سلم رحمه الله :

حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن النسي وعبيد الله بن سعيد قالوا : حدثنا
يحيى بن سعيد عن عبيد الله أخبرني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة
عن النبي ﷺ قال : « تنكح المرأة لأربع : للمال والحسب والجمال والمدينة ،
فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

الشرح

يرشد الرسول ﷺ المسلم الراغب في الزواج إلى ما يتم به سعادته ، وغاية
ما يستأنه ويظفر به ، فيوضح له أولا الأمور التي جرت عادة الناس بمواعلتها ،
ويخبر بأنهم يتقصون هذه الخصال عندما يرغبون في اختيار الزوجة ، فتسجبه
منايتهم إليها ، وتلح رغبتهم الدنيوية في اختيار الزوجة التي يتأثر فيها
المال والحسب والجمال ، ويقدمون هذه الأمور على أم الطالب كلها ، وهو
« الدين » فيجعلونه آخر المطالب .

وقد ذكر الحديث هذه المطالب متدرجا مع نداء الرغبة والشهوة في نفوس
الناس ، حتى إذا ما وصل إلى آخر مطالبهم ، وهو ما ينبغي أن يكون أولها ،
الدين ، فمنهم عليه في سبيل : يظفر بالظفر وزجهم إلى أهميته وحكمة
الحصول عليه بقوله : « فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

ويتناول الحديث أربعة مطالب وهي :

- ١- الدين
- ٢- المال
- ٣- الحسب
- ٤- الجمال

هنا هو أم المطالب التي يلقى على رغب الزواج أن يجعله نصب عينيه ،
 فيشعر الزوجة الصالحة ذات الدين فهي التي تعينه على دينه ودنياه وآخرته ،
 وتصون شرفها وعفافها ، وتحفظ على زوجها كرامته ، فيأمن معها ، ويسكن
 إليها ، وتشرق بينهما المودة والرحمة ، لهذا نهى الإسلام عن أن تكون
 مطالب الحسن أو المال مقصودة لذاتها ، فإن الزواج لا يأمن معها غائلة الفتنة ،
 فقد يهلك المرأة حسنها ، وقد يهلكها مالم ، روى ابن ماجه بسنده عن عبد الله
 ابن عمرو : « لا تزوجوا النساء لحسنهن فسي حسنهن أن يردن ولا تزوجوهن
 لأموالهن فسي أموالهن أن تطعن : ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة
 مرداه ذات دين أفضل » .

وكما حذر الرسول ﷺ من الزواج لأجل الجمال أو المال ، حذر مراعاة
 الدين ، فقد رغب في الزواج من المرأة الصالحة المتدينة الجيدة الأمانة ، ورسم
 للصورة المشرفة للزوجة المثالية في المجتمع الإسلامي ، فقال ﷺ : « خير
 للنساء من إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا أقامت
 عليها أبرتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » ، رواه النسائي
 بسند صحيح .

وقد وضع " داود " ﷺ أن زواج ذات الدين نعمة كبيرة يتم بها شطر
 الدين ، فعلى من أتم الله عليه هذه النعمة أن يشكره عليها وأن يرضى حق
 وبه في استكمال الشطر الثاني مخلصاً فيه العيادة :

روى الطبراني والحاكم ، عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :
 « من رزقه الله امرأة سالحة فقد أفاض على شطر دينه فليتيق الله في الشطر الباقي » .

إذا تمتع طلب الدين في المرأة ، فلا مانع أن يمنع منه المال أو غيره من
الجمال والحسب ، أما مراعاة المال وحده دون الدين فهنا ما نهى عنه الإسلام ،
وحدثت منه الأحاديث السابقة ، وكذلك الحال بالنسبة للمساكين والفقراء ..
فلا ينبغي أن يكون المال وجهة المسلم التي يقصدها من وراء الزواج ، قاله
الذوري : « إذا تزوج الرجل المرأة وقال : أي شيء لها ؟ فاعلموا أنه ليس .. »
ويجب على المسلم أن يسو الزواج وحكمته بعيداً عن المادة قال النووي رحمه الله
في الأحياء : وإذا أدى إليهم فلا ينبغي أن يهدي ليضطروهم إلى المقابلة
بأكثريته ، وكذلك إذا أهدوا إليه « فنية طلب الزيادة تية فلا سمح » فأما
التهادي فمشعب ، وهو سبب المودة ، قلل عليه الإسلام : « تهادوا تحابوا »^(١)
وأما طلب الزيادة فداخل في قوله تعالى : « ولا تمتن تستكثر » أي تعطى
لتطلب أكثر ، ومحت قوله تعالى : « وما آتاكم من ربا ليجزوكم أمواله »
الناس^(٢) ، فإن الربا هو الزيادة وهذا طلب زيادة على الجاهة ، وإن لم يكن
في الأموال الربوية ، فكل ذلك مكروه ويدعه في التكاح « يشبه التجارة
والقمار ويقصد مقاصد التكاح » اهـ .

وقال المهاب : في هذا الحديث دليل على أن الزوج الاستمتاع بمال الزوجة ،
فإن طابت نفسها بذلك حل له وإلا فله من ذلك قدر ما يدل لها من العداق ..
وتعقب بأن هذا التفصيل ليس في الحديث ، ولم يتعصر قصد نكاح المرأة
لأجل مالها في استمتاع الزوج ، بل يقصد تزويج ذات الغنى لما عساه يعمل به
بها من ولد فيعود إليه ذلك المال بطريق الإرث إن وقع ، أو لكونها تستغنى

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد ، والبيهقي بسند جيد .

(٢) سورة المدثر آية (٦) ..

بما لها من كثرة مطالبته بما يحتاج إليه النساء ونحو ذلك . وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على أن للرجل أن يحجر على امرأته في المأوى . قال : لأنه تزوج لأجل المال فليس لها نفقته عليه ، ولا يحق وجه الرد عليه . اهـ من الفتوح .

وهكذا نرى كيف كانت نظرة الإسلام إلى الزواج ، وتنتية أسبابه من كل آفة تستبد بالزوج أو بالزوجة ، على هذا من أجل توفير الرحة والمودة بين الزوجين ، وتمهيد الحياة الزوجية لاستقبال الأبناء وطعام نفقتهم .

٣ - الحسب

والحسب بفتح الحاء والسين هو الشرف ، ويطلق الحسب في الأصل على الشرف بالأباء والأقارب ، فهو مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا هدوا ما لهم من مناقب ومآثر وما لأبائهم وأجدادهم وقومهم وجسروا ذلك كله ، ويكون الحكم لمن زاد على غيره .

وقيل : المراد بالحسب في الحديث هو الفعالة الحسنة .

وقيل : المال ، وهو مردود ، قد كرر المال قبل ذلك ، ولأنه عطف عليه الحسب ، والمعطف يقتضى المغايرة .

وروى من حديث بريدة : « إن أحساب أهل الدنيا اتقى يذهبون إليه المال ^(١) » ، وهذا على معنى أن المال حسب من ليس له حسب ، ومن ذلك أيضاً حديث حمزة : « الحسب المال والكرم التقوى ^(٢) » ، وقد تمسك بهنا الحديث من اعتبر الكفاة بالمال ، وهناك احتمال آخر هو أن من شأن أهل الدنيا وفعة من كان كثير المال ولو كان وضعيفاً .

(١) أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم .

(٢) أخرجه أحمد والترمذي .

وقال فخر : الحسب : الغل الجليل لرجل وآبائه ، واشترط الإمام الغزالي :
أن تكون الزوجة لسيبة ، أي أن تكون من أهل بيت الدين والصلاح .
فإنها سترى بناتها وبناتها ، فإذا لم تكن مؤدبة ، لم يحسن المأدب وتقرية .

٤ - الجلال

وتسبح المرأة كذلك « لجلالها » ولكن إذا عارض الجلال مع الدين
فلا خير فيه ، وينبغي جمال النظر جمال الخلق .

هنا وفي الجلال حفة الزوج من أن يمد حبله إلى ما حرم الله ، وانشراح
لصدره ، وسروره في حياته ، فخير النساء من إذا نظرت إليها سرتك .

واثن قدسنا في أول المطالب أن الإسلام يبحث على الزواج من ذات الدين ،
وأن لا يكون الجلال مقصود المتزوج فحسب ، إنما هو تصوير الزواج المثالي في
الإسلام ، وتطهير له عما يتعلق به من رغبات الجلال فقط مع عدم الدين فهذا
ما نهى عنه الإسلام وحذر منه . أما الجلال مع الدين فهو مطلوب .

واقصر الحديث على ذكر هذه الأمور الأربعة دون غيرها ، كأن تكون
الزوجة بكرا ، أو ولودا أو ذكية ، لأن هذه الأمور التي ذكرت هي التي اعتاد
تخير من الناحية اعتبارها في الزواج ، وطعموا في تحقيقها ، ونقدوها على
غيرها ، كما جرت عادتهم بقصد هذه الخصال الأربع ، وأخير الدين ، فبين
لهم الرسول صلى الله عليه وسلم ما ينبغي أن يظفروا به في قوله : « فاظفر
بذات الدين تربت يداك » .

أي اصقنا بالتراب ، وهذه العبارة كناية عن الفقر ، وهي خير بمعنى
الدوام ، لكن لا يراد به حقيقة .

قال بعض العلماء : أن صدور ذلك من النبي ﷺ في حق مسلم لا يستجاب
لشرطه ذلك على ربه .

وقيل : معناه : صفت عفتك ، وقيل : افتقرت من العلم .
وقيل : فيه تقدير شرط ، أى وقع لك ذلك إن لم تفعل ، ثالثاً : واثمة في
جواب شرط مقدر ، أى إذا تبين ذلك فاعلم بأنك الدين تربت بذلك .
افتقرت إن لم تنشذ ذات الدين .

الكفارة في الزواج

استنبط العلماء من هذا الحديث اعتبار الكفارة قال مالك في الكفارة:
هى فى الدين دون غيره ، والمسلمون أكفاه بعضهم لبعض ، لقول الله تعالى :
«لن أكرمكم عند الله أتقاكم» .

ولحديث : « إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه » (١) .
وقال أبو حنيفة : قرش أكفاه بعضهم لبعض والعرب كذلك وليس
أحد من العرب كفوا لقريش كما أنه ليس أحد من غير العرب كفوا للعرب ،
وهو لشافعية .

والصحيح تقديم بنى هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء أكفاه
بعضهم لبعض :

وقال النووي : إذا نكح المولى العربية يفسخ النكاح ربه قال أحمد في رواية .
وتوسط الشافعي فقال : « ليس نكاح غيره إلا كفاه حراماً فأراد به النكاح
وإنما هو صحيح بالرواية الأولى » ، فإذا رضوا صح ويكون حلالاً لم تركوه ،
أما اعتبار الكفارة بالمال فمختلف فيه عند من يشترط الكفارة ، والأشهر
عنده الشافعية أنه لا يشترط ويستند من الحديث ما يأتي :

الحث على اعتبار الدين المطلب الأول في اختيار الزوجة .

(١) رواه الترمذي .

- ٢ - امتنع بآب تزوج المرأة الجميلة إلا إذا تهاض الجمال مع الدين .
- ٣ - في الحديث دلالة على أن مرجع أن يستمتع بمال زوجته إن طابت نفسها بذلك .
- ٤ - جواز قصد الجمال والمال والحسب مع الدين فالإسلام لا يمنع شيئاً من ذلك ، وإنما الذي يحذر منه الإسلام هو أن تقصد هذه الأمور وحدها دون الدين .
- ٥ - كمال الإمام النووي : وفي هذا الحديث الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء ، لأن صاحبهم يستفيد من أخلافهم وبركتهم وحسن طرائقهم ، ويأمن من الفسدة من جبهتهم أه .

النظر للنخبة

قال الإمام مسلم رحمه الله : حدثنا ابن أبي هريرة حدثنا زهير بن
 كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل
 فأكبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول الله ﷺ : أنظرت إليها ؟
 قال : لا ، قال : فاذهب فانظر إليها فإن في أربع الأنصار شيئا .

وحدثني يحيى بن معين حدثنا مروان بن معاوية الزنوازي حدثنا يزيد بن
 كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال :
 إني تزوجت امرأة من الأنصار فقال له النبي ﷺ : هل نظرت إليها فإن في
 حيون الأنصار شيئا ؟ قال : قد نظرت إليها ، قال : هلي كم تزوجتها ؟ قال :
 على أربع أواق فقال له النبي ﷺ : هل أربع أواق ؟ كما تتحتون الأنفة
 من هرض هذا الجبل ، ما عندنا مانع عليك ، ولكن عسى أن يمتك في بئ
 تعيب منه ، قال : فبعثت بئنا إلى بني هبش بعث ذلك الرجل فيهم .

الشرح

يقترأول، هذا الحديث علاج ظاهرة من أهم ظواهر تكوين الأسرة، إذ على ضوءها يتبدى الزوج إلى اختيار شريكه، ودية بينه ، وهذه الظاهرة هي : أن تمر إلى الخطوبة .

وہندو اور الجہت خدمت مہاتما، بغیر ہر کلی واحد۔ ہا حکم دینی
وعدی نشر بھی حکم :

- ١ - حكم النظر إلى المخطوطة وموافقته -

- ۲ - تفرق الخاطب على صفات مخطوبته .

(١٠ - من توجيهات الزسول)،

٣ - تحريم الخلوة .

٤ - الرجوع في الخطبة .

٥ - كراهه إكثار للهر .

٦ - حكم النظر إلى المخطوبة ، ومواضعه

يوضح الحديث حكم النظر إلى المخطوبة ، وهو أنه مستحب لادب إليه الشارع ، فقد قال الرسول ﷺ للرجل الذي أراد زواج امرأة من الأنصار :
« أنظرت إليها ؟ قال الرجل لا : قال : فإذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً ، قيل : صغر ، وقيل : زرقة . وقيل : حمش .

أما وقت النظر : فيكون بعد أن يعزم على الزواج ، وقبل أن يباشر بالخطبة ، وذلك لأن النظر قبل العزم على الزواج لا حاجة إليه وإنما هو محرم ،
حاشي في نطاق قوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » ، والنظر
بعد الشروع في الخطبة ، قد يترتب عليه إضرار المرأة حين ينفض الخلاء إلى
الفرج فيشق ذلك عليها .

وعلى يتوقف النظر على إذن المرأة أو إذن وليها ؟ .

ذهب الجمهور : إلى أنه لا يشترط في جواز هذا النظر رضاها ، بل إن
للرجل أن ينظر إليها في خفائها ، ومن غير تقديم إعلام .

ويكتفى بإذن الشارع في النظر ، ولا حاجة إلى إفتها أو إذن وليها . وثلاث
تزيين فينبوت المنصود .

وقال مالك : أكره نظره في خفائها ، مخافة من وقوع نظره على عورة ،
ومن مالك رواية ضعيفة : أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها ، قال الإمام النووي :
وهذا ضعيف ولأن النبي ﷺ قد أذن في ذلك مطلقاً ، ولم يشترط استئذنها ،

ولأنها تستحق غالباً من الإذن ، ولأن في ذلك تنفيراً . فربما آتاه الله سبحانه
ليتركها ، فتشكر وتناذى ، ولعلنا قال أصحابنا : يستحب أن يكون نظره
إليها قبل الخطبة حتى إن كره تركها من غير إيداء ، يخلف ما لم تركها به
الخطبة اه شرح النووي .

وقد رغب الإسلام في النظر للخطبة في هذه الفترة - وهي فترة مطلق
الشروع في الخطبة - مع أن هذه الفترة تعتبر فيها المرأة أجنبية عن الرجل ،
ولا علاقة ولا ارتباط بينهما إلا مجرد الرغبة في الزواج . لحسب ، ومع هذا فإن
الإسلام أباح للمخاطب أن ينظر إلى من يريد الزواج منها ، لأن النظر أهمية
كبيرة حيث يتوقف دوام العشرة ومادتها به ذلك على المعرفة الأولى
المعترية على النظر .

عن الزهري بن شعبة أنه خطب امرأة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« انظرت إليها ؟ » قال لا قال : انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما (١) .
أي أجود أن يؤلف ويؤدم الوثاق .

وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا خطب أحدكم المرأة
فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدهو إلى نكاحها فليقبل » قال جابر :
خطبت امرأة من بني سلفة ، فكنت أختبها لما حق رأيت منها بعض ما دعا في
إليها . رواه أبو داود ، وهذا الحديث يدل على أن الرجل أن ينظر إلى المرأة
التي يريد خطبتها . حينئذ منها يدهون إختها ، كما يوضح أيضاً أن مما يدهو
إليه الإسلام أن يفت من يريد الزواج على بعض أوصاف المرأة الهامة ومحاوره
اشتهت أن كل ما يدهو إلى الزواج منها ، وليس في الحديث ما يرمي إباحة النظر
في غير الحدود التي شرعت من أجل الخطبة .

(١) رواه النسائي وابن ماجه والترمذي .

أما مواضع النظر :

فذهب الجمهور إلى جواز النظر إلى الوجه والكفين فقط ، لأنهما ليسا
بمعروءة (٢) ، ولأنه يستدل بالوجه على الجمال أو خدعه ، وبالكفين على خصوصية
اليد أو عدها .

وذهب الأوزاعي : إلى جواز النظر إلى مواضع اللحم .

وذهب داود : إلى النظر إلى جميع البدن ، وهذا غير صحيح لمخالفته
السنة والإجماع .

وإذا نظرنا إلى الأحاديث الواردة في ذلك ، وجدناها لم تحدد مواضع
النظر ، بل أطلقت ذلك .

ولكن حدد الفقهاء النظر إلى اليدين والوجه على ضوء اجتهدهم وفهمهم
في قوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها » وذلك في الوجه واليدين
فهما من مواضع الزينة المشار إليها ، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على النظر من
تعرف جمال الوجه والجسم .

وفي معنى قوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها » قال ابن مسعود :
كلرداء والنياب ، وقال بقول ابن مسعود : الحسن وابن سيرين وأبو الجوزاء
وأبراهيم النخعي وغيرهم .

وقال الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (ولا يبدن زينتهن
إلا ما ظهر منها) قال : وجهها وكفها وانطام وهذا الرأي هو المشهور عند
الجمهور ، ويستأنس به بالحديث الذي رواه أبو دراد في سننه قال : حدثنا
يعقوب بن كعب الأنطاكي ومؤمل بن الفضل الخراي قال : حدثنا الوليد عن

(١) فهما من مواضع الزينة المشار إليها في قوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن
إلا ما ظهر منها » .

عن أبي بصير عن ثعلبة عن خالد بن دريك عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب فضفاضة فمرض عنها وقال : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا عذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه .

وإذا لم يمكنه أن ينظر إلى من يريه خطبتها ، احتجب له أن يمشى امرأة يثق بها ، تنظر إليها وتغيره ، ويحكم ذلك لجل الخطبة . قال الأصمسي : على تزويج يقع على غير نظر فآخره م وغم .

ولا يقتصر النظر على الرجل فحسب ، بل يثبت الحكم نفسه المرأة فلها أن تنظر إلى من يتقدم خطبتها فإنه يجهلها مثل ما يجهلها ، قال ضر : لا تزوجوا بنتاً تمسك من الرجل القديم ، فإنه يصحب منهن ما يصحبهم منهن ، وما يثبت بالنسبة المرأة من النظر إلى الرجل الذي يتقدم خطبتها ، لم يرد به حديث ، ولكن الدليل عليه هو كما قال صاحب جيل السلام : الأصل تحريم نظر الأجنبية والأجنبية لا بدليل كالدليل على جواز نظر الرجل إلى من يريه خطبتها اهـ .

وأيضاً : ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا : يا رسول الله ، أذن من ؟ قال : أمك ، أو نكحت ، فتفق عليه .

وفي هذا الحديث اعتبار رضا المرأة قبل الشروع في الزواج بكرة كانت المرأة أم شابة ، ومعلوم أن هذا الرضا يترتب على النظر ، فالنظر أم وسائل الرضا فثبت للمرأة جواز النظر إلى الرجل الذي يتقدم إليها ، وبهذا يقرر الإسلام حقوق المرأة ، يأخذ رأيها في الحياة الزوجية ليكفل لها السعادة

الخطباء مائة في مبادئ النكاح ، ووصف المزيّنات إلى الإفراط والتفريط ،
ونقل من يصدق فيه ويقتصد ، بل الخلع والإغراء أغلب والأدب
فيه .

٣ - محرم الخلوة

وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، الرجل - كما في الحديث وقال له :-
« فذهب فانظر إليها » ، فبين أن الخطيب أن ينظر إلى من يريد مخاطبتها ولم
يجب له أكثر من هذا ، ولم يرد في الشرع إباحة شيء سوى النظر ، وأما
ما يحدث الآن في بعض المجتمعات الحديثة ، من تهاون بعض الأسر ، في إباحة
اختلاط الخطيب بنظائره والخلوة بها ، فهذا حرام ، لأن المرأة محرمة عليه
قبل العقد ، ولا تسلم الحال أن يحدث بسبب ذلك بعض ما حرمه الله ، من
جاء رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها ، فإن ثالثهما الشيطان »
رواه الإمام أحمد .

وفيما رواه الإمام أحمد أيضاً بسنده عن ربيعة رضى الله عنه ، قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخلون رجل بامرأة لا تحمل له فإن ثالثهما
الشيطان إلا محرم » . وكان هذا التوجيه النبوى أصلاً لحياة الناس ،
وصوناً لكرامتهم وشرعاً ، فقد لا يتم الزواج ، فتكون المرأة قد فقدت
الشرف . وتعرضت لفساد العقاق . وكما حرم الإسلام الإفراط في هذا الأمر ،
فقد حرم أيضاً التفريط فيه ، والنتيجة بحيث يستبعد الجود ببعض الأسر ،
فلا تسمح أن يريد الخطبة أن يرى المرأة إلا بعد العقد أو إتمام الزواج ، فهذه
مناف لروح الإسلام ، يخاف لها جاء به من رعاية ، فوق كل من الزوج والزوجة
والزوجة في رؤيتها بعض مع الاحتفاظ من الاختلاط الفاحش ، والخلوة المحرمة .

وإذا تمت الخطبة ، ثم رجع أحد الزوجين أو كلاهما ، فسا الحكم فيما قدمه الزوج من مهر أو هدايا ؟ .

في الحقيقة أن الخطبة وإن لم تكن عقداً ، لمزمًا بالزواج إلا أن الوفاء بها من صفات المؤمنين ، وخلف الوعد فيها ثلث النفاق إلا إذا وجدت ضرورة تقتضي المدول ، ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر قال : أنظروا فلا تأكلوا - رجل من قريش - فإني قلت له في اجئ قولاً كشيء العدة ، وما أحب أن ألق الله بثلث النفاق ، وأشهدكم أني قد زوجته ، وليس بثلث النفاق - خلف الوعد - كاجاء في الحديث : آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان . وبالنسبة للمهر ، فيسترده الخطيب ، لأنه لم يتم زواج بينهما ولا عقد ، والمهر لا يكون إلا في مقابلة الزواج فيجب رده إلى الخطيب . وأما الهدايا ، فتأخذ بحكم الهبة ، ولا يجوز الرجوع في الهبة إذا كانت تبرعاً محضاً ، أما إذا كانت الهبة لأجل عرض ، ولم يفعل الموهوب له ، فيجوز الرجوع فيها ، لأن الهبة حينئذ قامت على المعاوضة ، من ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا أن الله فيها يعطي ولهم » رواه أصحاب السنن . وينتدب المالكية : إن كان المدول من الخطبة من الخطيب فليس له الرجوع في هديته ، وأما إن كان من المتدولة لله الرجوع بكل ما أهداه سواء بقى على حاله أم لا فيرجع بيده إلا إذا قام هناك شرط أو عرف فيعمل به .

ويرى الشافعية : رد الهدية ، قاصرة كانت أو هالكة فترد قيمتها . ويرى المالكية : أن الخطيب أن يسترد ما أهداه إن كانت الهدايا على أحوالها ، أما إن

لم يبق على حالنا أن نقدر أو نفكر فليس له استرداد أو استرداد بدله
ومذهب الخنفية هو الذي جرى عليه القضاء بالحكم .

• - كراهة إكثار المهر

وقد وضع الرسول ﷺ يسر الإسلام لراغبى الزواج وتسهيل الطريق
أمامهم وبين كراهة إكثار المهر بالنسبة إلى حل الزوج ، وذلك في قوله
- في الحديث - كأنما تحتون الفضة عن هرص هذا الجبل ، والهرص
يضم العين وإسكان الراء هو الجانب والناحية ، ومعنى تحتون : تقطعون
وتقشرون .

وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المبالاة في المهور قال صلى الله
عليه وسلم :

« خير النساء أحسن وجوعاً وأرخصهن سهوياً » ، وكان عمر رضي الله
عنه ينهى عن المبالاة في المهور ويقول : ما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا زوج بناته بأكثر من أوبىة درهم ، وقد زوج سعيد بن المسيب ابنته
من أبي هريرة رضي الله عنه على درهمين اه الأحياء . وكان هذا التوجيه
النبوي في كراهة إكثار المهور حتى لا يعزف الناس عن الزواج ويهجر
الكثير من الشباب عن أداء هذه السنة التي تم بها العفة ، ويكثر النسل ،
وتعمر الحياة ، والتفالي في المهور ممول هدام يقضى على رغبات الكثير من
أهل العفة الراغبين في الزواج . وهو في نفس الوقت دعوى باطلة تساعد
على ضياع قسط كبير من أعمال الشباب دون تحقيق سنة الإسلام بالزواج ،
بل قد تكون سبباً من أسباب إنتشار الرذيلة والفوضى الأخلاقية ، التي
تهدد المجتمع بالتصدع والانهيار ، ولا مبرر لها إلا تفاخر بعض الأمر
في تكوين الأثاث وأعلى الرياش مباهاة وعظم برأ وقد يدعى الأمر إلى أن تستدين

بعض البهائم المنقرضة ، من أجل ذلك حرس الإسلام على التثبيته على ذلك ،
ويحذر من تلك المبالاة الكاذبة .

وأيضاً من هذا أن الإسلام يدعو إلى نقص حق المرأة في الميراث ،
أو تحريم كثرة المهر ؟ لا ، فإن الإسلام إنما يسكره تلك المبالاة التي
حدثت من الجادة أما إذا توفر المال ، وكان الزوج ذا بصر فإن الإسلام
يميز كثرة المهر حينئذ ، أخرج عبد الرزاق عن طريق عبد الرحمن بن الحارث ،
قال : قال عمر : لا تقالوا في مهر النساء ، فقالت امرأة : ليس ذلك لك
يا عمر ، إن الله يقول : ذواتكم أحداهن تنظراً من ذم ، قال :
وكذلك هي قراءة ابن مبرد . فقال عمر امرأة خاصمت عمر فخصمتها ،
وأخرج الزبير بن سكر من وجه آخر منقطع فقال عمر : امرأة أصابت
ورجل أخطأ .

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : ومحل الاختلاف أنه أُلِّ ما يندرج
وقيل أنه ما يجب فيه التمتع . وقيل : أربعون . وقيل : خمسون .
والل ما يجب فيه التمتع غنلق فيه . وقيل ثلاثة دراهم . وقيل خمسة .
وقيل عشرة .

ويؤخذ من هذا الحديث بعض القوائد والأحكام المسانة وهي ..

١ - استحباب النظر إلى وجه المرأة وكفيها عند إرادة خطبتها .

٢ - جواز ذكر بعض العيوب التي في المرأة للصيغة . لأن الرسول صلى
الله عليه وسلم قال : « فإن في أحب الأنصار شيئاً » .

٣ - استحباب النظر قبل الخطبة . حتى إن كرهها تركها دون
إيذائها .

الوصية بالنساء

عن الإمام مسلم رحمه الله تعالى :

حدثنا عمرو وكنانة وابن أبي عمرو والمفضل لابن أبي عمرو - قال : حدثنا
سفيان عن أبي الزناد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إن المرأة
خلقت من ضلع إن تستقيم لك على طريقة فإن استعنت بها استعنت بها
وبها هرج وإن فحيت تقيمتا كهرتها ، وكسرهما طلاقها .

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن ميسرة
عن أبي هريرة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليذا شهد امرأة فليتكلم بغير أوليكت ،
واستوصوا بالنساء ، فإن المرأة خافت من ضلع وإن أعوج شيء في الضلع
أظنه إن فحيت تقيمتا كهرته وإن تركته لم يزل أعوج استوصوا بالنساء خيرا .

الشرح

أكد رسول الله ﷺ وصيته بالنساء ، وأمر بحسن معاملتهن معداً ،
اقول الله تعالى « وطافوا بهن بالمعروف » ، أي على جانب من ثم جوانبه
لطيفة المرأة ، وهو أنهن خلقن زوجات ، وأن من يجتهد في إصلاحهن ، قد
ينتهي به الأمر إلى طلاقهن عقاباً ، بن إن من راح يطلب منهن المذنبات
الساكنة بموזה الطلب ، وكان كن يحاول إداة ضلع موج ، ومعلوم أن الضام
لا يمكن إادته فتنتهي به الحال إلى الكسر ، فمن أجل هذا وصى الرسول
ﷺ بحسن معاملتهن والتفاني عن بعض المذنبات التي تصدر منهن .

وليس معنى هذا أن يهين الأزواج في تنعيم النساء وتوجيههن ، ولكن المرات
ألا تهذى بهم محاربة الإصلاح إلى الفرقة ، وتصدع الأمرة بالاعتبار ، بن عليهم
بالصبر في سياسة الأمور حتى تطمئن بهم الحياة .

ويبين لنا بنحسين جوانب الحديث أنه يصلح ثلاثة مطالب :

١ - طبيعة المرأة .

٢ - كيف معاملة النساء .

٣ - الرعية بالنساء .

١ - طبيعة المرأة

تتضح طبيعة المرأة في قول الرسول ﷺ : « إن المرأة خلقت من ضامر .
الخ » والضماع بكسر الضاد وفتح اللام وقد تسكن ، ومعنى هذا : أن النساء
خلقت من أصل معوج وليس في هذا ما يخالف قوله ﷺ « ... » المرأة
كالضلع إن أقمها كسرتها وإن استنمت بها استنمت بها وفيها عوج »
حيث شبه في هذا الحديث المرأة بالضلع ولا خلاف بيننا بل إن مرة التشبيه
أن المرأة عوجاء مثل الضلع لكن أصلها منة فقد روى عن ابن عباس : « إن
حواء خلقت من ضلع آدم الأضمر الأيسر وهو قائم » قال الله تعالى :
« يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها » (١) .

أما كيفية خاتنها من ضلع آدم ، فقيل : قبل دخوله الجنة ، ففسلها . وقيل :
في الجنة . .

(١) هذه رواية البخاري وفي صحيح مسلم في رواية أخرى : « المرأه كالضلع
لذا ذببت تميمها كسرتها وإن تركتها استنمت بها وفيها عوج » .
(٢) سورة النساء آية (١) .

قال القاضي : وسمى هذا الحديث : أنها أم بنت آدم فاشبهها ، ونزع العرق
السا جري لها في قصة الشجرة مع إبليس ، فزين لها أكل الشجرة فأفادها ،
فأخبرت آدم بالشجرة فأكل منها .

وقد ضبط بعض العلماء « الموج » بالفتح ، وضبطه آخرون بالكسر ، قال
الذوي : واصل الفتح أكثر . وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر وآخرون
بالكسر وهو الأرجح . قال أهل اللغة : الموج بالفتح في كل منصوب كالحائط
والعود وشبهه . وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين ،
ويقال : فلان في دينه عوج بالكسر .

وقال أهل اللغة : الموج بالفتح في كل شخص ، وبالكسر فيما ليس بمجرى
كأرى والكلام ، قال : وانفرد عنهم أبو عمرو الشيباني فقال : كلاما بالكسر ،
ومصدرهما بالفتح .

وفي رواية أخرى لسم زيادة « وإن أعرج شيء في الضلع أملاء إن ذهبت
تعبه كسرته وإن تركته لم يزل أعرج استوصوا بالنساء خيراً » .

وهذا التعبير ، وهو أنه أعرج شيء في الضلع أملاء هو مثل لأهل المرأة ،
خبرة الرسول صلى الله عليه وسلم لأكثر أعضاء المرأة زوجاً وهو اللسان ، لأن
أعلاها رأسها وفيه لسانها ، الذي تتحدث به ، ويصدر منه الأذى .
أو أن هذا التعبير جاء به لتأكيد المعنى ، لأن الإنانة أمرها أظهر في
الجهة العليا .

أو أنه إشارة إلى أن المرأة قد خلقت من أعوج أجزاء الضلع وذلك مباينة
في إثبات صفة الإعوجاج ولعل تأكيد العبارة جاء لتنفى حل البض من شكوا
من عوج النساء ، وأكثروا الشكوى لرسول الله ﷺ لأنهم أنه يمكن
منعأة النساء استقامة كآلة ، فأكد العبارة ليدام ما هم عليه ، ولما قال : إن

تستقيم لك ، وهذه الجملة مستأنفة إيمان طبيعة المرأة ، وكان سيان :
ما الذي يتوجب على خالق المرأة من ضلع ؟ قال : « لن تستقيم لك على
طريقة » .

أما استعمال مينة أفضل في الموج ، بقوله « أهرج » مع أطمع الميروب ،
لأنه أفضل مصنة ، لآل في الفتح : وأنه شاذ ، وإنما يمنع عند الإتيان بالصفة
فلذا تميز هذه بالقرينة جاز البناء اه .

٢ - كيفية معاملة النساء

ويتبع الحديث بعد ذلك إلى كيفية معاملة النساء ، وذلك بعد ما تبين من
أن المرأة لن تستقيم للإنسان على طريقة ، أخذت به عمل ويخرج على هذه القاعدة
ليرسم الصورة المثل في الماملة ، وهي كالنتيجة المترتبة على طبيعة المرأة هي
فقال : فإن استعنت بها استعنت بها وبها عرج وإن ذهبت فمينة . خبرنا
وكثيرها : طلائها ، والطلاق عاقبة أليمة ، وتنتج مرة يتم ضحايا الأولاد
فيذوقون حرارة الحرمان ، ويتمرضون للألم ، ومن أجل ذلك دعا الإسلام
إلى حسن معاملة النساء ، وأن تتسم معاشرتهن بالمعروف والعين على حقهم
المعاملة ويشرق الوفاق ، ولتأكيد الماملة الحسن ، وعناية الرسول صلى الله عليه
وآله أن آخر ما وصى به رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة بوجوه مكنته
أيمانكم والنساء ، قال :

« الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم لا تسكفون ما لا يطيقون الله الله في
النساء فإن من جردن في أيديكم - يعني أمراء - أخذتموهن بأمانة الله وفعلوا بهن
فروجهن بكلمة الله ^(١) » .

(١) رواه النسائي وابن ماجه .

قال أنزالي رحمه الله : د واهل أنه ليس حسن الخلق معها - أي المرأة -
كف الأذى منها ، بل احتمال الأذى منها والطمع عند طيشها وقصبتها افتداء
برسول الله ﷺ وقد كانت أزواجه تراجمته بالكلام ونهجه أواحدة منهم
يوماً إلى الليل ، اه .

٢ - الوصية بالنساء

وقد حث رسول الله ﷺ على حسن معاملة النساء وأكد الوصية بهن ،
فذكرها مرتين :

المرة الأولى : وضح فيها حكمة الوصية ، والدبيب الداعي إلى ذلك وهو :
أن المرأة خلقت من ضلع . . اخ ، فإذا ما انتضخ الأمر وجب على من يرغب
في هذه العشرة ، أن يأخذ في علاج الأمور دون تعذيب أو قسوة حتى لا يتروى
إلى الطلاق ، كما في قوله ﷺ : « إن ذهبت نقيمة كبرته ، وإن
تركته لم يزل أهوج » ، لأنه غير قابل للتبدل الكامل ، واسكن على الزوج
الأسهل في جانب الإرشاد والتوجيه بحسنة ، حتى يتم التماثل والتجاوب .
وفي رواية أخرى كرر الوصية في آخر الحديث بقوله : فاستوصوا ، وانما هذا
في المشيئة ، لأنها أفصح من شرط وتقدير الكلام : إذا عرفتم الأمر
والداعي له فاستوصوا .

وفي قوله : استوصوا بالنساء خيراً ، توضيح وإشارة إلى التقويم والإصلاح .
برفق وحسنة بحيث لا يشتد الزوج مع زوجته ويبالغ في التقويم لدرجة يتروى
عليها الطلاق ، وأيضاً لا يترك الإصلاح والإرشاد حتى لا يستمر الإساءة .
الحافظ ابن حجر : فيؤخذ منه أن لا يتركها على الإساءة إذا تمت ، بل تمت
عليه من النقص إلى تماطى المعصية بمباشرتها أو ترك الواجب ، وإنما المراد :
أن يتركها على إساءتها في الأمور المباحة اه .

ما يتخذ من الحديث

- ١ - التذبذب إلى مداراة النساء وحسن معاشرتهم .
- ٢ - التصبر على العروج ، وأن محاولة إصلاحهم وإقامة الأمر على كماله قد يؤدي إلى الفسقة .
- ٣ - ضرب الأمثلة لتوضيح المعنى ، وأن على العالم والموجه أن يكشف عن وجه الحكمة فيما ينصح به .
- ٤ - مناصرة أصحاب الظن السيئ حتى لا يصاب الإنسان من شرورهم .
- ٥ - إحسان الزوج إلى زوجته وملاطفتها واحتمال ضعف عقلها .
- ٦ - كراهة طلاق المرأة بلا سبب وعدم الطمع في استقامتها استقامة كاملة .
- ٧ - قال الإمام العروج : **أش : وفيه دليل لما يقوله المتهم أو بهضم أن حواء خلقت من خلع آدم .**

(٥ - من توجيهات الرسول)

كتاب الطلاق

مَدَنِي بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ

بَلَعَطَ الْخَبَرِ وَالثَّانِي أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ خِلَافُهُ فِي بَعْضِ النَّاسِ فِي بَعْضِ زَوْجَتِهِ بِمَضَا شَدِيدًا وَلَوْ كَانَ خَبَرًا
لَمْ يَفْعَ خِلَافُهُ وَهَذَا وَاقِعٌ وَمَا أَدْرَى مَا جَعَلَ الْقَاضِي عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
(لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ نَخْنِ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ) أَيُّ لَمْ نَعْمَهُ أَبَدًا وَحَوَاءُ بِالْمَدْرِ وَيُنَاعِنُ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ
سَمِعْتُ حَوَاءَ لَاهَا أُمَ كُلِّ حَيٍّ قِيلَ إِنَّهَا وَلَدَتْ لِأَدَمَ أَرْبَعِينَ وَلَدًا فِي عَشْرِينَ بَطْنًا فِي كُلِّ بَطْنٍ
ذَكَرٌ وَأُنْثَى وَاخْتَلَفُوا مَا خَلَقَتْ مِنْ ضَالَعِ آدَمَ فَقِيلَ قَبْلَ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ فَدُخِلَ فِيهَا وَقِيلَ فِي الْجَنَّةِ قَالَ
الْقَاضِي وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهَا أُمُ بَنَاتِ آدَمَ فَأَشْبَهَتْهَا وَنَزَعَ الْعَرَقُ لَهَا جَرَى لَهَا فِي قِصَّةِ الشَّجَرَةِ
مَعَ الْمَلِيسِ فَرَزْنَ لَهَا أَكَلَ الشَّجَرَةَ فَأَغْوَاهَا فَأَخْبَرَتْ آدَمَ بِالشَّجَرَةِ فَأَكَلَ مِنْهَا . قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
(لَوْلَا بَنُو إِسْرَآئِيلَ لَمْ يَخْبَثِ الطَّعَامُ وَلَمْ يَخْبَثِ اللَّحْمُ) هُوَ بَفَتْحِ الْيَاءِ وَالنُّونِ وَبِكَسْرِ
النُّونِ وَالْمَضَى مِنْهُ خَبَثَ بِكَسْرِ النُّونِ وَفَتْحِهَا وَمَصْدَرُهُ الْخَبَثُ وَالْخَبُوزُ وَهُوَ إِذَا تَغَيَّرَ وَأَشْنَقَ قَالَ
الْعُلَمَاءُ مَعْنَاهُ أَنَّ بَنِي إِسْرَآئِيلَ إِذَا نَزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْمَنُّ وَالسَّالَوِيُّ نَهَوْا عَنْ إِدْخَالِهِمَا فَأَدْخَرُوا
فَقَسَدُوا وَأَشْنَقُوا وَاسْتَمَرَّ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كتاب الطلاق

هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك ومنه طلقت البلاد أى تركتها ويقال طلقت
المرأة وطلقت بفتح اللام وضربها بالفتح أفصح تطلق بضمها فيهما

— باب تجريم طلاق الحائض بغير رضاها —
(وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته)

أجمعت الأمة على تجريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها فلو طلقتها أثم ووقع طلاقه
ويؤمر بالرجعة لحديث ابن عمر المذكور في الباب وشذ بعض أهل الظاهر فقال لا يقع طلاقه
لأنه غير مأذون له فيه فأشبه طلاق الأجنبية والصواب الأول وبه قال العلماء كافة ودليلهم
أمره بمراجعتها ولو لم يقع لم تكن رجعة فان قيل المراد بالرجعة الرجعة اللغوية وهى الرد الى
حالتها الأول لأنه لا أنه تحسب عليه طلاق فلنا هذا غلط لوجهين أحدهما أن حمل اللفظ على الحقيقة
الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية كما تقرر في أصول الفقه الثانى أن ابن عمر صرح
في روايات مسلم وغيره بأنه حسيبها عليه طلاقه والله أعلم وأجمعوا على أنه اذا طلقتها يؤمر برجعته
كما ذكرنا وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة هذا مذهبنا وبه قال الأوزاعي وأبو حنيفة وسائر
الكوفيين وأحمد وفقهاء المحدثين وآخرون وقال مالك وأصحابه هى واجبة فان قيل ففي حديث
ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة ثم تأخير الطلاق الى طهر بعد الطهر الذى يلى هذا الحيض فما
فائدة التأخير فالجواب من أربعة أوجه أحدها اثلا نصير الرجعة لغرض الطلاق فوجب أن
يسكنها زهنا كان محل له فيه الطلاق وانما أسكنها لنظر فائدة الرجعة وهذا جواب أصحابنا
والثانى عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك جنائته والثالث أن الطهر الأول مع الحيض الذى
يليه وهو الذى طلق فيه كفر. واحد فلو طلقتها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض والرابع

مره فأرجعها ثم ليركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس تلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء. حدثنا يحيى بن يحيى وثيبة وابن رخ، واللفظ ليحيى، قال ثيبة حدثنا ليث وقال الآخرون أخبرنا الليث بن سعد عن نافع عن عبد الله أنه طلق امرأة له وهي حائض فطلقه واحدة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض عنده

أنه نهى عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها فلعله يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها والله أعلم. قوله صلى الله عليه وسلم (مره فأرجعها ثم ليركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس تلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) يعني قبل أن يمس أى قبل أن يطأها ففيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه قال أصحابنا يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يدين حملها ثلاثا تكون حاملا فيندم فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة فلا يندم فلا تحرم ولو كانت الحائض حاملا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة فلا يندم فلا تحرم ولو كانت الحائض حاملا فالصحيح عندنا وهو نص الشافعي أنه لا يحرم طلاقها لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة لكونه لا يحسب قرناً وأما الحامل الحائض فعدتها بوضع الحمل فلا يحصل في حقها تطويل وفي قوله صلى الله عليه وسلم إن شاء أمسك وإن شاء طلق دليل على أنه لا يتم في الطلاق بغير سبب لكن يكره للحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبيض الحلال إلى الله الطلاق فيكون حديث ابن عمر لبيان أنه ليس بحرام وهذا الحديث لبيان كراهة التنزيه قال أصحابنا الطلاق أربعة أقسام حرام ومكروه وواجب ومندوب ولا يكون مباحاً مستوى الطرفين فأما الواجب ففي صورتين وهما في الحكيمين إذا بعثهما القاضي عند الشقاق بين الزوجين ورأيا المصاحبة في الطلاق وجب عليهما الطلاق وفي المولى إذا مضت عاياه أربعة أشهر وطالبت المرأة بحقوقها فامتنع من الفينة والطلاق فالأصح عندنا أنه يجب على القاضي أن يطلق عليه طلاقاً رجعية وأما المكروه فأن يكون الحال يسهل

حيضة أخرى ثم إنهما حتى تطهر من حيضتها فإن أراد أن يطلقها فليطأها حين تطهر
من قبل أن يجامها فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء وزاد ابن رزح في روايته
وكان عبد الله إذا سئل عن ذلك قال لأحديهما أما أنت طلقت أمراك مرة أو مرتين فإن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وإن كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك
حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك قال مسلم جود

مستقيما فيطلق بلا سبب وعليه يحمل حديث أبيهض الحلال إلى الله الطلاق وأما الحرام ففي ثلاث
صور أحدها في الحيض بلا عرض منها ولا سؤلها والثاني في طهر جامعا فيه قبل بيان الحمل
والثالث إذا كان عنده زوجات يقسم لمن وطق واحدة قبل أن يوفيا قسمها وأما المندوب
فهو أن لا تكون المرأة عفيفة أو بخافا أو أحدهما أن لا يبقيا حدود الله أو نحو ذلك والله أعلم
وأما جمع الطلقات الثلاث دفعة فليس بمحرم عندنا لكن الأولى تفريقها وبه قال أحمد
وأبو ثور وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة والليث هو بدعة قال الخطابي وفي قوله صلى الله
عليه وسلم فليطأها دليل على أن الرجعة لا تنقضي الرضا المرأة ولا وليها ولا تجديده عقد والله أعلم
بقوله صلى الله عليه وسلم فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء في دليل لمذهب الشافعي
ومالك وهو أفتيها أن الأقراء في العدة هي الإطهار لأنه صلى الله عليه وسلم قال ليطلقها في الطهر
إن شاء فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء أي فيها ومعلوم أن الله لم يأمر بطلاقهن في
الحيض بل حرمه فإن قيل الضمير في قوله فذلك يعود إلى الحيضة قلنا هذا غلط لأن الطلاق في
الحيض غير مأثور به بل محرم وإنما الضمير عائدا إلى الحالة المذكورة وهي حالة الطهر أو إلى العدة
وأجمع العلماء من أهل الفقه والأصول واللغة على أن القرء يطلق في اللغة على الحيض وعلى
الطهر واختلفوا في الأقراء المذكورة في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وفيما
تقتضي به العدة فقال مالك والشافعي وآخرون هي الإطهار وقال أبو حنيفة والأوزاعي وآخرون
هي الحيض وهو مروى عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال الكوفي وزفر وإسحاق

الليث في قوله تطلقه واحدة. حدثني محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي حدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال طلق امرأتى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليدها حتى تطهر ثم يحيض حيضة أخرى فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسهما فإنها العدة التي أمر الله أن يعلق بها النساء قال عبيد الله قلت لنافع ما صنعت النطق فأنها العدة التي أمر الله أن يعلق بها النساء قال عبيد الله قلت لنافع ما صنعت النطق

وآخرون من السلف وهو أصح الروايتين عن أحمد قالوا لأن من قال بالاطهار يجعلها قرين وبعض الثالث وظاهر القرآن أنها ثلاثة والقائل بالحيض يشترط ثلاث حيضات كواحد فهو أقرب إلى موافقة القرآن ولهذا الاعتراض صار ابن شهاب الزهري إلى أن الأقراء هي الاطهار قال ولكن لا تنقض العدة الا بثلاثة أطهار كاملة ولا تنقض بطهرين وبعض الثالث وهذا مذهب انفرده به بل اتفق القائلون بالاطهار على أنها تنقض بقرين وبعض الثالث حتى لو طلقها وقديقي من الطهر لحظة يسيرة حسب ذلك قرأ ويكفيها طهران بعده وأجابوا عن الاعتراض بأن الشيتين وبعض الثالث يطلق عليها اسم الجميع قال الله تعالى الحج أشهر معلومات ومعلوم أنه شهران وبعض الثالث وكذا قوله تعالى فمن تعجل في يومين المراد في يومين وبعض الثاني واختلاف القائلون بالاطهار متى تنقض عدتها فالأصح عندنا أنه بمجرد رؤية الدم بعد الطهر الثالث وفي قول لا تنقض حتى يمضي يوم وليلة والخلاف في مذهب مالك كره عندنا واختلاف القائلون بالحيض أيضا فقال أبو حنيفة وأصحابه حتى تغتسل من الحيضة الثالثة أو يذهب وقت صلاة وقال عمر وعلى وابن مسعود والثوري وزفر وإسحاق وأبو عبيد حتى تغتسل من الثالثة وقال الأوزاعي وآخرون تنقض بنفس انقطاع الدم وعن إسحاق رواية أنه إذا انقطع الدم انقطعت الرجعة ولكن لا تحل للزواج حتى تغتسل احتياطا وخروجا من الخلاف والله أعلم . قوله لا قال مسلم جود الليث في قوله تطلقه واحدة يعني أنه حفظ وأنقذ الطلاق الذي لم يتقنه غيره ولم يهله كما عمله غيره ولا غلط فيه وجعله ثلاثا كما غلط فيه غيره وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طلاقة واحدة

قَالَ وَاحِدَةً اَعْتَدِيهَا وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبْنُ الْمُنْثَرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 أَبِي رَيْسٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ هَذَا الْأَسَدِ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ قَالَ ابْنُ الْمُنْثَرِ
 فِي رَوَايَتِهِ فَلْيَرْجِعْهَا وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فَلْيَرْاجِعْهَا وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِبْنُ أَبِي عَمْرٍو
 عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يَمْهَلُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ثُمَّ يَمْهَلُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ يَطْلُقْهَا
 قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ قَالَ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ
 عَنِ الرَّجُلِ يُطْلِقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ أَمَا أَنْتَ طَلَقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ إِنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يَمْهَلُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى
 ثُمَّ يَمْهَلُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ يَطْلُقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا وَأَمَا أَنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ
 فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ وَبَانَ مِنْكَ حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ
 قَالَ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ مَرَّةً فَلْيَرْاجِعْهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبِلَةَ سَوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي
 طَلَّقَهَا فِيهَا فَإِنْ بَدَأَ أَنْ يُطْلِقَهَا فَلْيَطْلُقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا فَتِلْكَ الطَّلَاقُ
 لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا وَرَاجِعَهَا عَبْدُ
 اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ

صَدَرَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي الرَّبِيعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَرَأَجَعْتُهَا وَحَسَبْتُ لَهَا التَّطْلِيقَ الَّتِي طَلَّقْتُهَا وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ مَيْمُونٍ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَدْ كَرَّ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مُرَّهٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ يُطْلَقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مُرَّهٌ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحْبِضَ حَيْضَةً أُخْرَى ثُمَّ تَطْهُرَ ثُمَّ يُطْلَقُ بَعْدَ أَوْ يَمْسُكُ وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا

قوله صلى الله عليه وسلم (ثم يطلقها طاهرا أو حاملا) فيه دلالة لجواز طلاق الحامل التي تبين حملها وهو مذهب الشافعي قال ابن المنذر وبه قال أكثر العلماء منهم طاوس والحسن وابن سيرين وربيعة وحماد بن أبي سليمان ومالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد قال ابن المنذر وبه أقول وبه قال بعض المالكية وقال بعضهم هو حرام وحكى ابن المنذر رواية أخرى عن الحسن أنه قال طلاق الحامل مكروه ثم مذهب الشافعي ومن وافقه أن له أن يطلق الحامل ثلاثا بلفظ واحد وبألفاظ متصلة وفي أوقات متفرقة وكل ذلك جائز لا بدعة فيه وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يعمل بين الطالقتين شهرا وقال مالك وزفر ومحمد بن الحسن لا يوقع عليها أكثر من واحدة حتى تنزع . قوله (أما أنت طلقتم امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وإن كنت طالقها ثلاثا فقد حرمت عليك) أما قوله أمرني بهذا فعناه أمرني بالرجعة وأما قوله أما أنت فقال القاضي عياض رضى الله عنه هذا مشكل قال قيل له بفتح المعجمة من أما أي

(١٠٣٢)

إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سَبْرٍ قَالَ مَكَثْتُ عَشْرِينَ مَسَّةً يَحْدِثُنِي مَنْ لَا
 أَنْتُمْ أَنْتَ ابْنُ عُمَرَ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَ أَنْ يَرَجِعَهَا فَجَمَلْتُ لِأَنَّهُمْ
 وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جَبْرِ الْبَاهِلِيَّ وَكَانَ ذَائِبَتٍ حَدَّثَنِي
 أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ فَقَدْتُهُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَ أَنْ يَرَجِعَهَا قَالَ قُلْتُ
 أَخْبَسْتُ عَلَيْهِ قَالَ فَهُوَ أَوْ أَنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَثْبَةُ قَالََا حَدَّثَنَا حَمَادٌ
 عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ
 وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

أما إن كنت أخذوا الفعل الذي بلى أن جعلوا ما عوضا من الفعل وفتحوا أن وأدغموا النون
 في ما جاءوا بانته مكان العلامة في كنت ويدل عليه قوله بعده وإن كنت طلقها ثلاثا فتدحرمت
 عليك. قوله (لقيت أبا غلاب يونس بن جبيرة) هو بفتح الغين المعجمة وتشديد اللام وآخره
 بالموحدة هكذا ضبطناه وكذا ذكره ابن ماكولا والجمهور وذكر القاضي عن بعض الرواة
 تخفيف اللام. قوله (وكان ذائبة) هو بفتح الذاء والباء أى مثبنا. قوله (قلت أخبست عليه)
 قال فيه أوان عجز واستحقم) معناه أفترفع عنه الطلاق وإن عجز واستحقم وهو أسفه فهم أنكار
 وتقديره نعم تحسب ولا يمتنع احتسابها لعجزه وحماقته قال القاضي أى أن عجز عن الرجعة وفعل
 فعل لاحق والقائل لهذا الكلام هو ابن عمر صاحب القصة وأعاد الضمير بلفظ الغيبة وقد بينه
 بعد هذه في رواية أنس بن سبرين قال قلت لعمر فاعتدت بذلك التولية التي طلقته
 وهي حائض قال ما لا اعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت وجاء في غير مسلم أن ابن عمر
 قال رأيت أن كان ابن عمر عجز واستحقم فما يمنعه أن يكون طلاقا وأما قوله فيه فيحتمل أن
 يكون للكف والزجر عن هذا القول أى لا تشك في وقوع الطلاق واجزم بوقوعه وقال
 القاضي المراد به ما يكون استنفاها أى فما يكون إن لم أحسب بها ومعناه لا يكون إلا الاحتساب

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَرَا جَمْعًا حَتَّى
يُطْلَقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَقَالَ يُطْلَقُهَا فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي رَافٍ
الدَّوْرَقِيُّ عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ يُونُسَ بْنِ جَبْرِ قَالَ قُلْتُ
لَا بَيْنَ عُمَرَ وَرَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ
وَهِيَ حَائِضٌ فَأَيُّ عُمَرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَرَجِعَهَا ثُمَّ تَسْتَقْبِلَ عِدَّتَهَا
قَالَ فَقُلْتُ لَهُ أَنَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ أَتَعِدُّ بِتِلْكَ التَّطْلِيقِ فَقَالَ فَهَؤُلَاءِ
يَحْزَنُونَ وَاسْتَحَقَّ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جَبْرِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ طَلَّقْتُ
امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ فَأَيُّ عُمَرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَ رَأَيْتَهَا فَإِذَا طَهَّرْتَ فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطْلَقْهَا قَالَ فَقُلْتُ لَا بَيْنَ عُمَرَ وَأَخْتِيبَتِهَا
قَالَ مَا يَمْنَعُكَ أَرَأَيْتَ إِنْ يَحْزَنُ وَاسْتَحَقَّ حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ فَقَالَ طَلَّقْتُهَا
وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَرَّةً فَلِمَ رَأَيْتَهَا فَإِذَا

بها فأبدل من الألف هاء كما قالوا في غيرها أن أصلها ما ما أي أي شيء . قوله صلى الله عليه وسلم
يطلقها في قبل عدتها هو بضم القاف والياء أي في وقت تستقبل فيه العدة وتشرع فيها وهذا يدل
على أن الأقراء هي الاطهار وأنهما إذا طلقت في الطهر شرعت في الحال في الأقراء لأن الطلاق
المامور به إنما هو في الطهر لأنها إذا طلقت في الحيض لا يحسب ذلك الحيض قرأاً بالاجماع فلا

طَهَرَتْ فَلْيُطْلَقْهَا طَهْرَهَا قَالَ فَرَأَيْتُمْهَا ثُمَّ طَلَقْتُهَا طَهْرَهَا قُلْتُ فَأَعْتَدْتُ بِنِكَ التَّطْلِيقَةِ
الَّتِي طَلَقْتُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ مَالِي لَا أَعْتَدُ بِهَا وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحَقَقْتُ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ
أَنْسِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ طَلَقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ مَرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطْلَقْهَا قُلْتُ
لَا بِنِ عُمَرَ أَفَاحْتَسِبُ بِنِكَ التَّطْلِيقَةِ قَالَ قَدْ هَوَّيْتُ . وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ
ابْنُ الْحَارِثِ ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسِيرٍ حَدَّثَنَا بَهْزٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِمَا لِيَرْجِعَهَا وَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَ قُلْتُ لَهُ لُحْتُهَا بِهَا قَالَ قَدْ
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ
عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا فَقَالَ أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ
قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ
فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا قَالَ لَمْ أَسْمَعْهُ يُزِيدُ عَلَى ذَلِكَ «لَا يَبِي» وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا
حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ «مَوْلَى

تَسْقِلُ فِيهِ الْعِدَّةُ وَانْمَا تَسْقِلُهَا إِذَا طَلَقَتْ فِي الطَّهْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ
ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ إِلَى آخِرِهِ) وَقَالَ فِي آخِرِهِ
لَمْ أَسْمَعْهُ يُزِيدُ عَلَى ذَلِكَ لَا يَبِي فَقَوْلُهُ لَا يَبِي بِالْبَلَّةِ لِلْوَحْدَةِ ثُمَّ الْيَاءُ الْمُنْتَهَا مِنْ تَحْتِ وَمَعْنَاهُ أَنَّ ابْنَ
طَاوُسٍ قَالَ لَمْ أَسْمَعْهُ أَيْ لَمْ أَسْمَعْ ابْنَ طَاوُسٍ يُزِيدُ عَلَى هَذَا الْقَدَرِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْقَائِلُ لَا يَبِي هُوَ

عُرَّةَ . يَسْأَلُ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو الزَّيْبِرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا
فَقَالَ طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عُمَرُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ لَهُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَ اجْعَلُهَا فَرْدًا وَقَالَ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُكْسِكَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ
وَقَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ
وَمَدَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
تَحْوِي هَذِهِ الْقِصَّةَ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ
أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِرِ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي عَمْرٍاءَ يَقُولُ «مَوْلَى عُرَّةَ» . يَسْأَلُ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو الزَّيْبِرِ
يَسْمَعُ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ . قَالَ مُسْلِمٌ أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ عُرَّةَ
إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عُرَّةَ .

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ ، قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا
وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَرَادَ تَفْسِيرَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِ ابْنِ طَاوُسٍ لَمْ أَسْمَعْهُ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ فَعَنَاهُ يَعْنِي أَبَاهُ وَلَوْ
قَالَ يَعْنِي أَبَاهُ لَسَكُنَ أَوْضَحُ . قَوْلُهُ يَرْوَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ
هَذِهِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَهِيَ شَاذَةٌ لَا تُنْبِتُ قِرَاءَتَنَا بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يَكُونُ لَهَا حُكْمُ خَبَرِ
فَرَادِ حَدَّثَنَا وَعِنْدَ تَحْقِيقِ الْأَصُولَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَالَ كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ
 طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ
 لَهُمْ فِيهِ آيَةٌ فَلَوْ أَمَضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمَضَاهُ عَلَيْهِمْ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا رُوْحُ بْنُ

باب طلاق الثلاث

قوله (عن ابن عباس قال كان طلاق الثلاث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين
 من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت
 لهم فيه آية فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم) وفي رواية عن أبي الصبيان أنه قال لابن عباس أتعلم
 أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثا من أماراة
 عمر فقال ابن عباس نعم وفي رواية أن أبا الصبيان قال لابن عباس هات من هاتك ألم يكن طلاق
 الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة فقال قد كان ذلك فلما كان في
 عهد عمر تنازع الناس في الطلاق فأجازه عليهم وفي سنن أبي داود عن أبي الصبيان عن ابن عباس
 نحو هذا إلا أنه قال كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة هذه ألفاظ
 هذا الحديث وهو معدود من الأحاديث المشككة وقد اختلف العلماء فيه قال لامرأته أنت
 طالق ثلاثا فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف يقع
 الثلاث وقال طاوس وبعض أهل الظاهر لا يقع بذلك إلا واحدة وهو رواية عن الحجاج بن
 أرطاة ومحمد بن إسحاق والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء وهو قول ابن مقاتل
 ورواية عن محمد بن محمد بن إسحاق واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا وبأنه وقع في بعض روايات
 حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثا في الحيض ولم يحتسب به وبأنه وقع في حديث ركانة أنه
 طلق امرأته ثلاثا وأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمتها واحتج الجمهور بقوله تعالى ومن
 يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا قالوا معناه أن المطلق قد
 يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لو قوع البهوتة فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا

عَبَادَةُ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ جُرِجِحَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو رَافِعٍ . وَالْفَقْتُ لَهُ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا
 أَنَّهُ جُرِجِحَ أَخْبَرَنَا أَبُو طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الصَّبَّاحِ قَالَ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ أَتَقْرَأُ أَمَّا كَانَتْ
 الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَيُّ بَكْرٍ وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ
 فَقَالَ أَبُو عَبَّاسٍ نَعَمْ وَحَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَادِ
 بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ أَبَا الصَّبَّاحِ قَالَ

الاربعين فلا يندم واحتجوا أيضا بحديث ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم الله
 ما أردت الا واحدة قال الله ما أردت الا واحدة ففينا دليل على أنه لو أراد الثلاث لو قمن والا فليكن
 لتحليفه معنى وأما الرواية التي رويها المخالفون أن ركانة طلق ثلاثا فجعلها واحدة فرواية ضعيفة عن قوم
 مجهولين وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة ولفظ البتة يحتمل للواحدة وللثلاث ولعل صاحب
 هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ البتة يقتضي الثلاث فرواه بالمعنى الذي فهمه وغلط في ذلك
 وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة وأما حديث
 ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال
 لها أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيدها ولا استئنافا يحكم بوقوع طلاقه لقلة إرادتهم
 الاستئناف بذلك لحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيدها فلو كان في زمن عمر رضى الله عنه
 وكثير استعمال الناس هذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حلت عند الإطلاق على الثلاث
 عملا بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر وقيل المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلاقه
 واحدة وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة فنفذه عمر فعلى هذا يكون اختياراً عن
 اختلاف عادة الناس لا عن تغير حكم في مسألة واحدة قال المازري وقد زعم من لا خبرة له
 الحقائق أن ذلك كان ثم نسخ قال وهذا غلط فاحش لأن عمر رضى الله عنه لا ينسخ ولو نسخ
 وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره وإن أراد هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 فذلك غير متنع ولكن يخرج عن ظاهر الحديث لأنه لو كان كذلك لم يجر للراوى أن يخبر

لَا بَيْنَ عَبَّاسٍ هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٍ وَاحِدَةً فَقَالَ قَدْ كَانَ ذَلِكَ قَلْبًا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا لِسَامِعِ بْنِ أَبِي بَرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ . يَعْنِي النَّسْتَوَانِيَّ . قَالَ كَتَبَ إِلَى يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَنَا

بقا الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فان قيل فقد يجمع الصحابة في النسخ فيقبل ذلك منهم قلنا إنما يقبل ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ وأما أنهم سخون من تلقاء أنفسهم فعاد الله لأنه إجماع على الخطأ وهم معصومون من ذلك فان قيل جعل النسخ إنما ظهر لهم في زمن عمر قلنا هذا غلط أيضاً لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع والله أعلم وأما الرواية التي في سنن أبي داود أن ذلك فيمن لم يدخل بها فقال بها قوم من صحاب ابن عباس فقالوا لا يقع الثلاث على غير المدخول بها لأنها تبين بواحدة بقوله أنت مالت فيكون قوله ثلاثاً حاصل بعد البينة فلا يقع به شيء وقال الجمهور هذا غلط بل يقع عليها الثلاث لأن قوله أنت طالق معناه ذات طلاق وهذا اللفظ يصلح للواحدة والعدد وقوله بعده ثلاثاً تفسير له وأما هذه الرواية التي لأبي داود فضيفة رواها أيوب السخيتاني عن قوم مجهولين عن طاوس عن ابن عباس فلا يحتج بها والله أعلم . قوله (كانت لم فيه أناة) هو بفتح الهمزة أى مهلة وبقية استمتاع لا انتظار المراجعة . قوله (تتابع الناس في الطلاق) هو بياضاً من تحت بين الألف والعين هذه رواية الجمهور وضبطه بعضهم بالموحدة وهما بمعنى ومناه أكثر وأمرعوا إليه لكن بالمشاة إنما يستعمل في الشر بالموحدة يستعمل في الخير والشر فالمشاة هنا أجود . وقوله (هات من هاتيك) هو بكسر التاء من هات والمراد بهاتيك أخبارك وأمورك المستغربة والله أعلم

عباس أنه كان يقول في الحرام يمين يكفرها وقال ابن عباس لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة **حدثنا يحيى بن بشر الحريري** حدثنا معاوية بن أبي سفيان عن ابن عباس قال إذا حرم الرجل عليه امرأته فهي يمين يكفرها وقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة **حدثنا محمد بن حاتم** حدثنا حجاج بن محمد أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يخبر أنه سمع عائشة تخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسك عند زينب بنت جحش فيشرب

باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

قوله (عن ابن عباس أنه كان يقول في الحرام يمين يكفرها) وقال ابن عباس لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وفي رواية عن ابن عباس قال إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها وذكر مسلم حديث عائشة في سبب نزول قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك وقد اختلف العلماء فيما إذا قال لزوجته أنت على حرام فذهب الشافعي أنه إن نوى طلاقها كان طلاقاً وإن نوى الظهار كان ظهاراً وإن نوى تحريم غيرها بغير طلاق ولا طهار لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين ولا يكون ذلك يميناً وإن لم ينو شيئاً ففيه قولان للشافعي أحدهما يلزمه كفارة يمين والثاني أنه لنوى لا شيء فيه ولا يترتب عليه شيء من الأحكام هنا مذهبنا وحكي القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهباً أحدها المشهور من مذهب مالك أنه يقع به ثلاث طلاقات سواء كانت مدخولاً بها أم لا لكن لو نوى أقل من الثلاث قبل في غير المدخول بها خاصة قال وهذا المذهب قال أيضاً علي بن أبي طالب وزيد والحسن والحكم والثاني أنه يقع به ثلاث طلاقات ولا تقبل نيته في المدخول بها ولا غيرها قاله ابن أبي ليلى وعبد الملك بن الماجشون المالكي والثالث أنه يقع به على المدخول بها ثلاث وعلى غيرها واحدة

عندما عسلاً قالت فتواطأت أنه حفصة أن أينما ما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم

قاله أبو مصعب ومحمد بن عبد الحكم المالكيان والرابع أنه يقع به طلقة واحدة بآنة سواء المدخول بها وغيرها وهو رواية عن مالك والخامس أنها طلقة رجعية قاله عبد العزيز بن أن مسلة المالكي والسادس أنه يقع مانوى ولا يكون أقل من طلقة واحدة قاله الزهري والسابع أنه أن نوى واحدة أو عدداً أو يمينا فهو مانوى والا فلفنو قاله سفيان الثوري والثامن مثل السابع إلا أنه إذا لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين قاله الاوزاعي وأبو ثور والناسخ مذهب الشافعي وسبق إيضاحه وبه قال أبو بكر وعمر وغيرهما من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم والعاشر أن نوى الطلاق وقعت طلقة بآنة وإن نوى ثلاثاً وقع الثلاث وإن نوى اثنتين وقعت واحدة وإن لم ينو شيئاً فيمين وإن نوى الكذب فلفنو قاله أبو حنيفة وأصحابه والحادي عشر مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنتين وقعت قاله زفر والثاني عشر أنه يجب به كفارة الظهار قاله اسحق بن راهويه والثالث عشر هي يمين فيها كفارة اليمين قاله ابن عباس وبعض التابعين الرابع عشر أنه كتحريم الماء والطعام فلا يجب فيه شيء أصلاً ولا يقع به شيء بل هو لفنو قاله مسروق والشعبي وأبو سلة وأصبح المالكي هذا كله إذا قال لزوجته الحرة أما إذا قاله لامة فذهب الشافعي أنه أن نوى عتقها عتقت وإن نوى تحريم عينا لزمه كفارة يمين ولا يكون يمينا وإن لم ينو شيئاً وجب كفارة يمين على الصحيح من المذهب وقال مالك هذا في الامة لفنو لا يترتب عليه شيء قال القاضي وقال عامة العلماء عليه كفارة يمين بنفس التحريم وقال أبو حنيفة يحرم عليه ما حرمه من أمة وطعام وغيره ولا شيء عليه حتى يتناوله فيلزمه حينئذ كفارة يمين ومذهب مالك والشافعي والجمهور أنه أن قال هذا الطعام حرام على أو هذا الماء وهذا الثوب أو دخول البيت أو كلام زيد وسائر ما يحرمه غير الزوجة والامة يكون هذا لفنو لا شيء فيه ولا يحرم عليه ذلك الشيء فإذا تناوله فلا شيء عليه وأم الولد كالامة فيما ذكرناه والله أعلم قولها (فتواطيت أنا وحفصة) هكذا هو في النسخ فتواطيت وأصله فتواطأت بالهمز أى اتفقت

فَقَتِلَ أَيْ أَحَدُكُمْ رَجُلٌ مَغْفِيرٌ أَكَلَتْ مَغْفِيرٌ فَدَخَلَ عَلَى إِخْوَانِهَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهَا فَقَالَ بَلْ
شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ قَتْلٌ لَمْ يُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ إِلَى قَوْلِهِ
إِنْ تَنَوَّيَا لَمَانَسَةً وَحَفْصَةَ ، وَإِذَا نَسِرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا لَقَوْلِهِ بَلْ شَرِبْتُ
عَسَلًا حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ
هَشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْحُلُودَ وَالْعَسَلَ
فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْمَضْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْهُنَّ فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَأَخْبَسَتْ عِنْدَهَا
أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَسِبُ فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لِي أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُسَكَةً مِنْ
عَسَلٍ فَسَقَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ شَرْبَةً فَقُلْتُ أَمَا وَاللَّهِ لَتَخْتَالَنَ لَهُ
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ وَقُلْتُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَأَنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ فَقَوْلِي لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَكَلْتُ مَغْفِيرًا فَأَنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ لَا فَقَوْلِي لَهُ مَا هَذِهِ الرَّجْعُ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوْجَدَ مِنْهُ الرَّجْعُ ، فَأَنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ سَقَيْتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةً عَسَلٍ فَقَوْلِي

فَقَوْلُهَا (أَيْ أَحَدُكُمْ رَجُلٌ مَغْفِيرٌ) هِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبَعْدَ مَعْجَمَةِ وَقَاً وَبَعْدَ الْفَاءِ يَاءٌ هَكَذَا
هُوَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَأَمَّا الْمَوْضِعَانِ الْآخِرَانِ فَيُوقَعُ فِيهِمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالْيَاءِ
وَفِي بَعْضِهَا بِحَذْفِهَا قَالَ الْقَاضِي الصَّرَافُ اثْبَاتُهَا لِأَنَّهَا عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي الْمَفْرُودِ وَإِنَّمَا حُذِفَتْ
فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَهُوَ جَمْعٌ مَغْفُورٌ وَهُوَ صَمَغٌ حُلُوٌّ كَالنَّاطِفِ وَلَهُ رَائِحَةٌ كَرِيمَةٌ يَنْضَحُهُ شَجَرٌ
يُقَالُ لَهُ الْعَرْفَطُ بَضْمِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءُ يَكُونُ بِالْحِجَازِ وَقِيلَ أَنَّ الْعَرْفَطَ نَبَاتٌ لَهُ وَرَقَةٌ عَرِيضَةٌ
تَقْتَرِشُ عَلَى الْأَرْضِ لَهُ شَوْكَةٌ حَبْنَاءُ وَثَمَرَةٌ بِيضَاءُ كَالْقُطْنِ مِثْلُ زُرِّ الْقَمِيصِ خَبِيثِ الرَائِحَةِ قَالَ
لِسَاضٍ وَزَعَمَ الْمُهَلَّبُ أَنَّ رَائِحَةَ الْمَغْفِيرِ وَالْعَرْفَطِ حَسَنَةٌ وَهُوَ خِلَافُ مَا يَنْقُضُهُ الْحَدِيثُ وَخِلَافُ

لَهُ جَرَسَتْ نَحْلَةُ الْعَرْفُطِ وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ وَقَوْلِيهِ أَنْتَ يَا صَفِيَّةُ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ قَالَتْ
تَقُولُ سَوْدَةُ وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كَذَبْتَ أَنْ أَبَادَنِي بِالَّذِي قُلْتَ لِي وَأَنَّهُ لَعَلِّي الْبَابُ فَرَقَا
مِنْكَ فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكَلْتُ مِنْهَا فَيَرَّ قَالَ لَا قَالَتْ
فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ قَالَ سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ قَالَتْ جَرَسَتْ نَحْلَةُ الْعَرْفُطِ فَلَمَّا دَخَلَ
عَلَى قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ يَمِثِلُ ذَلِكَ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ قَالَ لَا حَاجَةَ لِي بِهِ قَالَتْ تَقُولُ سَوْدَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَقَدْ

ما قاله الناس قال أهل اللغة العرفط من شجر العضاء وهو كل شجر له شرك وقيل رائحته كرائحة
اللبذ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن توجد منه رائحة كريهة . قولها ﴿ جرست نحلة
العرفط ﴾ هو بالجيم والراء والسين المهملة أى أكلت العرفط ليصير منه العسل . قولها ﴿ فقال
بل شربت عسلا عند زينب بنت جحش ولن أعود فزول لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ هذا ظاهر
في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل وفي كتب الفقه أنها نزلت في تحريم مارية قال القاضي
اختلف في سبب نزولها فقالت عائشة في قصة العسل وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية
جارية له وحلفه أن لا يطأها قال ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة محتجا بقوله تعالى قد فرض
الله لكم تحلة أيمانكم لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال والله لا أطأها ثم قال هي على حرام وروى
مثل ذلك من حلفه على شربه العسل وتحريمه ذكره ابن المنذر وفي رواية البخاري لن أعود له
وقد حلفت أن لا أتخبري بذلك أحدا وقال الطحاوي قال النبي صلى الله عليه وسلم في شرب العسل
لن أعود إليه أبدا ولم يذكر يمينا لكن قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم يوجب أن
يكون قد كان هناك يمين قلت ويحتمل أن يكون معنى الآية قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة
يمين وهكذا يقدره الشافعي وأصحابه وموافقهم . قولها ﴿ فقال بل شربت عسلا عند زينب بنت
جحش ﴾ وفي الرواية التي بعدها أن شرب العسل كان عند حفصة قال القاضي ذكر مسلم في حديث

حَرَمْنَاهُ قَالَتْ قُلْتُ لِمَا أَسْكَنِي . قَالَ أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَسِيرٍ
الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ يَسْنَاهُ سَوَاءً وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ

حجاج عن ابن جريج أن الذي شرب عندهما العسل زينب وأن المتظاهرتين عليه عائشة وحفصة
وكذلك ثبت في حديث حمير بن الخطاب وابن عباس أن المتظاهرتين عائشة وحفصة وذكر مسلم
أيضا من رواية أبي أسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب العسل عندهما وأن عائشة وسودة
وصفية من اللواتي تظاهرن عليه قال والاول أصح قال النسائي اسناد حديث حجاج صحيح جيد
غاية وقال الاصيل حديث حجاج أصح وهو اول بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة يريد قوله تعالى
وان تظاهرا عليه فيها ثنتان لثلاث وأنها عائشة وحفصة كما قال فيه وكما اعترف به عمر
رضي الله عنه وقد انفابت الأسماء على الراوى في الرواية الاخرى كما أن الصحيح في سبب
نزول الآية أنها في قصة العسل لافي قصة مارية المروى في غير الصحيحين ولم تأت قصة مارية
من طريق صحيح قال النسائي اسناد حديث عائشة في العسل جيد صحيح غاية . هذا آخر كلام
القاضي ثم قال القاضي بعد هذا الصواب أن شرب العسل كان عند زينب . قوله تعالى ﴿ وإذ أسر
النبي الى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا ﴾ هكذا ذكره مسلم قال القاضي فيه اختصار
وتمامه وإن أعود إليه . وقد حلفت أن لا تخبري بذلك أحدا كما رواه البخاري وهذا أحد
الأقوال في معنى السر وقيل بل ذلك في قصة مارية وقيل غير ذلك . قولها ﴿ كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل ﴾ قال العلماء المراد بالحلواء هنا كل شيء حلوا وذكر العسل
بعدها تنبيها على شرافته ومزيته وهو من باب ذكر الخاص بعد العام والحلواء بالمد وفيه جواز
كل لذيذ الأطعمة والطيبات من الرزق وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة لاسيما اذا حصل اتفاقا
قولها ﴿ فكان اذا صلى المصردار على نسائه فيدنو منهن ﴾ فيعذليل لما يقوله أصحابنا أنه يجوز
لمن قسم بين نسائه أن يدخل في النهار الى بيت غير المقسوم لها الحاجة ولا يجوز الوطء . قولها
﴿ والله لقد حرمناه ﴾ هو بتخفيف الراء أى منعناه منه يقال منعناه منه حرمة وأحرمته والاول أنصح
قوله ﴿ قال ابراهيم حدثنا الحسن بن بشر حدثنا أبو أسامة بهذا معناه أن ابراهيم بن سفيان صاحب مسلم

وحدثني أبو الطاهر حدثنا ابن وهب ح وحدثني حرملة بن يحيى التميمي
واللفظ له أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني أبو
سليمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عائشة قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بتخيير أزواجه بدأني فقال إني ذاكرك لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى
أبويك قالت قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه قالت ثم قال إن الله عز وجل
قال يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن
واسرحن سراحاً جميلاً وإن كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد
للمحسنات منكن أجراً عظيماً قالت فقلت في أي هذا أستأمر أبوي فإني أريد الله
ورسوله والدار الآخرة قالت ثم فعل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت

ساوى مسلماً في إسناد هذا الحديث فرواه عن واحد عن أبي أسامة كجرواه مسلم عن واحد عن أبي
أسامة فعلا برجل والله أعلم

باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

قوله (لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه بدأني فقال إني ذاكرك لك
أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك قالت قد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه
استأمر بها بالفضيلتها . وقوله صلى الله عليه وسلم (فلا عليك أن لا تعجلي) معناه ما يضرك أن لا تعجلي
وانما قال لها هذا شفقة عليها وعلى أبويها ولصبيحة لهم في بقائها عنده صلى الله عليه وسلم فانه
خاف أن يحملها صغر سنها وقلة تجاربها على اختيار الفراق فيجبر فراقها فتضرمى وأبواها وباقي

حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَادٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُعَاذَةَ الْمَدَوِيِّ عَنْ عَائِشَةَ
 قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُنَا إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا بَعْدَ مَا زَلَّتْ
 تَرْجِيهِ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ فَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ
 لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ قَالَتْ كُنْتُ أَقُولُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا
 عَلَى نَفْسِي وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا عَبَّاسٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ
 عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ نَعُدْهُ طَلَاقًا

للنسوة بالاعتداء بها وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ثم لسانر أمهات المؤمنين رضى الله
 عنهن وفيه المبادرة الى الخير وإثارة أمور الآخرة على الدنيا وفيه نصيحة الانسان صاحبه وتقديمه
 في ذلك ما هو أنفع في الآخرة. قولها ﴿ان كان ذلك الى لم أوثر على نفسي أحدا﴾ هذه المنافسة
 فيه صلى الله عليه وسلم ليست لمجرد الاستمتاع ولما طلق العشرة وشهوات النفوس وحظوظها
 التي تكون من بعض الناس بل هي منافسة في أمور الآخرة والقرب من سيد الأولين والآخرين
 والرغبة فيه وفي خدمته ومعاشرته والاستفادة منه وفي قضاء حقوقه وحوائجه وتوقع نزول
 الرحمة والوحي عليه عندها ونحو ذلك ومثل هذا حديث ابن عباس وقوله في الفتح لا أوثر
 بنصبي منك أحدا ونظائر ذلك كثيرة. قولها ﴿خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نعده
 طلاقا﴾ وفي رواية فلم يكن طلاقا وفي رواية فاخترناه فلم نعده طلاقا وفي رواية فاخترناه فلم
 يعدها علينا شيئا وفي بعض النسخ فلم يعدها علينا شيئا في هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك
 والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجمهور العلماء أن من خير زوجته فاخترته لم يكن ذلك طلاقا
 ولا يقع به فرقة وروى عن علي وزيد بن ثابت والحسن والليث بن سعد أن نفس التخيير
 يقع به طلاقا بانه سواء اختارت زوجها أم لا وحكامه الخطائي والنفاث عن مالك قال القاضي

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ
 الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ مَا بَالِي خَيْرٌ أَمْ رَأَيْتُ وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا بَقْدَانِ تَخْتَارُ
 وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَكُلَّ مَلَأْنَا
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ
 مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ نَسَاءٍ فَلَمْ يَكُنْ مَلَأْنَا
 وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ
 ابْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَأَخْتَرْنَاهُ فَلَمْ يَكُنْ يَكُنْ مَلَأْنَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ
 قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ
 عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْتَرْنَاهُ فَلَمْ يَكُنْ يَكُنْ مَلَأْنَا
 وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
 عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ
 وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَقَ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ
 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ
 النَّاسَ جُلُوسًا بِيَاةٍ لَمْ يُؤْذَنَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ قَالَ فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ

لا يصح هذا عن مالك ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة ولعل

فَإِذْ لَهُ فُوجِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ وَاجْمَاسًا كَمَا قَالَ فَقَالَ لَا أَقُولُ
 شَيْئًا أَضْحَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ حَارِجَةَ سَأَلَتْنِي
 النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّاتُ عَنْهَا فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ مَنْ حَوْلِي
 كَمَا تَرَى يَسْأَلَنِي النَّفَقَةَ فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ بِمَا عَنْهَا فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ بِمَا عَنْهَا
 كَلَامُهُمَا يَقُولُ تَسْأَلُنِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَيْسَ عَنْدهُ فَقُلْنَا وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عَنْدهُ ثُمَّ اعْتَزَلْنَاهُنَّ شَهْرًا أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ
 ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ لِلنَّحْسَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا
 عَظِيمًا قَالَ فَبَدَأَ بِعَائِشَةَ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ امْرَأَةً أَحَبُّ أَنْ لَا تَعْجَلَ
 فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبِيكَ قَالَتْ وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَتْ عَلَيْهَا الْآيَةُ قَالَتْ أَيْكَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَشِيرُ أَبِيَّ بَلْ اخْتَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً
 مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ قَالَ لَا تَسْأَلَنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْ مُعْتَنًا وَلَا
 مُعْتَنَةً وَلَكِنْ يَبْعَثُ مُعَلِّمًا مَبْسُورًا

القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث والله أعلم. قوله (واجما) هو بالجمع قال أهل اللغة هو الذي
 اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام يقال وجم بفتح الجيم وجوما. قوله (لا أقول) شيئا أضحك
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض النسخ أضحك الذي صلى الله عليه وسلم فيه استحباب مثل
 هذا وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموما حزينا يستحب له أن يحدثه بما يضحكه أو يشغله
 ويطيب نفسه وفيه فضيلة لأن بكر الصديق رضي الله عنه. قوله (فوجأت عنها) وقوله

حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ بُرَيْسٍ الْحَنَفِيُّ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ عَنْ
 سَمِائِكَ أَبِي زُمَيْلٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ لَمَّا أُنْزِلَ نَبِيُّ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءهُ قَالَ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا النَّاسُ يَنْكَبُونَ بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ
 طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ وَذَلِكَ قُلٌّ أَنْ يُؤْمَرَنَ بِالْحِجَابِ فَقَالَ عُمَرُ فَقُلْتُ
 لَا أَعْلَنُ ذَلِكَ الْيَوْمَ قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ
 تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ مَلِكٌ وَمَالِكٌ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ عَلَيْكَ بَيْتُكَ قَالَ
 فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ فَقُلْتُ لَهَا يَا حَفْصَةُ أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُحِبُّكَ
 وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَتَّ أَشَدَّ الْبُكَاءِ فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ هُوَ فِي خِرَاتِهِ فِي الْمَشْرَبَةِ فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرِيَّاحٍ غُلَامٍ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا عَلَى أَسْكُفَةٍ لِلْمَشْرَبَةِ مُدَلٍّ رِجْلَيْهِ عَلَى تَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ وَهُوَ

يَجُوعُ عَقْمًا هُوَ بِالْجِيمِ وَبِالْهَمْزَةِ يُقَالُ وَجَاءَ جَاءَ إِذَا طَعَنَ. قَوْلُهُ (عَنْ سَمِائِكَ أَبِي زُمَيْلٍ) هُوَ بَعْضُ الزَّائِي
 وَفَتْحُ الْمِيمِ. قَوْلُهُ (فَإِذَا النَّاسُ يَنْكَبُونَ بِالْحَصَى) هُوَ بَنَاءُ مَثْنَاءٍ بَعْدَ الْكَافِ أَيْ يَضْرِبُونَ الْأَرْضَ
 كَفَعْلِ الْمَهْمُومِ الْمَفْكَرِ. قَوْلُهَا (عَلَيْكَ بَيْتُكَ) هِيَ بِالْعَيْنِ الْمِهْمَلَةِ ثُمَّ يَاءُ مَثْنَاءٍ تَحْتَ ثُمَّ يَاءُ مُوَحَّدَةٍ
 وَالْمُرَادُ عَلَيْكَ بِوَعظِ بَيْتِكَ حَفْصَةُ قَالَتْ أَهْلُ اللَّفَّةِ الْبُعِيَّةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَعَاءٌ يَجْعَلُ الْإِنْسَانُ فِيهِ
 أَفْضَلَ ثِيَابِهِ وَنَفِيسَ مَتَاعِهِ فَتَشَبَّهَتْ ابْنَتُهُ بِهَا. قَوْلُهُ (هُوَ فِي الْمَشْرَبَةِ) هِيَ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا. قَوْلُهُ
 (فَإِذَا أَنَا بِرِيَّاحٍ) هُوَ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَبِالْيَاءِ مُوَحَّدَةٍ. قَوْلُهُ (قَاعِدًا عَلَى أَسْكُفَةٍ لِلْمَشْرَبَةِ) هِيَ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ
 وَالْكَافِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ وَهِيَ عَتَبَةُ الْبَابِ السُّفْلَى. قَوْلُهُ (عَلَى تَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ) هُوَ بَنُوْنٌ

جَذَعُ بَرَقَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَحَدِرُ فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاحُ اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ
 عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَطَارَ رَبَّاحٌ إِلَى الثَّرْقَةِ ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا ثُمَّ
 قُلْتُ يَا رَبَّاحُ اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَطَارَ رَبَّاحٌ إِلَى الثَّرْقَةِ ثُمَّ
 نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ يَا رَبَّاحُ اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنَّى أَطُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَنُّ أُنَى جِئْتُ مِنْ أَجْنَى
 حَفْصَةَ وَاللَّهِ لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضَرْبِ عُنُقِي لَأَضْرِبَنَّ عُنُقِي
 وَرَفَعْتُ صَوْتِي فَأَوْرَمًا إِلَيَّ أَنَّ أَرْقَهُ فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ
 مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ فَجَلَسْتُ فَأَدْنَى إِلَيَّ إِزَارَهُ وَلَبَسَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ
 فِي جَنْبِهِ فَتَطَرْتُ بِيَصْرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرِ
 نَحْوِ الصَّاعِ وَمِثْلَهَا قَرَطًا فِي نَاحِيَةِ الثَّرْقَةِ وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ قَالَ فَابْتَدَرْتُ عَيْنَايَ قَالَ
 مَا يَبْكِيكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَمَالِي لِأَبْكِي وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِكَ
 وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى وَذَلِكَ قِصْرٌ وَكَسْرٌ فِي الثَّمَارِ وَالْأَنْهَارِ وَأَنْتَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفْوَتُهُ وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ فَقَالَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ الْإِتْرَاضُ أَنْ
 تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةَ وَلَهُمُ الدُّنْيَا قُلْتُ بَلَى قَالَ وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ

مفتوحة ثم قاف مكسورة هذا هو الصحيح الموجود في جميع النسخ وذكر القاضى أنه بالقاف بدل
 النون وهو فقير بمعنى مفقور مأخوذ من فقار الظاهر وهو جذع فيه ذرج . قوله ﴿ وَإِذَا أَفِيقٌ ﴾
 معلق هو بفتح الهمزة وكسر القاف وهو الجلد الذى لم يتم دباجه وجمعه أفق بفتحها كاذم وأدم

النَّضْبَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ فَإِنْ كُنْتُ طَلَقْتُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ وَقُلْ مَا تَكَلَّمْتُ وَأَتَّخِذُ اللَّهَ بِكَلَامِ الْأَرْجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ آيَةُ التَّخْيِيرِ عَنِ رَبِّهِ إِنْ طَلَقْتَ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ وَإِنْ تَطَاهَرَ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصَةُ تَطَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَطَلَقْتُهُنَّ قَالَ لَا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى يَقُولُونَ طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ أَفَأَنْزِلُ فَأُخْبِرُهُمْ أَنَّكَ لَمْ تَطْلُقْنَهُنَّ قَالَ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ فَلَمْ أَزَلْ أَحَدُهُ حَتَّى تَحْسِرَ النَّضْبُ عَنْ وَجْهِهِ وَحَتَّى كَشَرَ فَضْحُكَ وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ تَغْرَائِمَ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلَتْ فَتَرَلْتُ أَتَشَبُّهُ بِالْجَذَعِ وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّهَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ يَدُهُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِمَّا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةَ وَعَشْرِينَ قَالَ إِنْ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَادْبَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي لَمْ يُطْلَقْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ

وقد أفقأ دمه بفتحها يافته بكسر الفاء قوله ﴿تَحْسِرُ النَّضْبُ عَنْ وَجْهِهِ﴾ أي زال وانكشف قوله ﴿وَحَتَّى كَشَرَ فَضْحُكَ﴾ هو بفتح الشين المعجمة المخففة أي أبدى أسنانه تبسما ويقال أيضا في النضب وقال ابن السكيت كشر وبسم وأقسم واقتر كله بمعنى واحد فان زاد قيل فهقه وزهدني وكركر قوله ﴿أَتَشَبُّهُ بِالْجَذَعِ﴾ هو بالناء المثناة في آخره أي أستمسك

مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ إِذَا عَوَّاهُ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ
 يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ فَاذْكُرُوا أَنْ أَنْتَبِطُ ذَلِكَ الْأَمْرَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ
 حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَبْلَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَمِينٍ أَنَّ
 بِلَالَ أَخْبَرَنِي بِحَدِيثٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَتْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ قَالَ مَكَثْتُ
 سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةِ مَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيَّيْ لَهُ حَتَّى يَخْرُجَ
 حَاجِبًا فَرَجَعْتُ مَعَهُ فَلَمَّا رَجَعَ فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عُدَلَى إِلَى الْأَرَاكِ الْحَاجَّةُ لَهُ فَوَقَفْتُ لَهُ
 حَتَّى فَرَّغَ ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَزْوَاجِهِ فَقَالَ تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَا أُرِيدُ
 أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ مَا اسْتَطِيعُ هَيَّيْ لَكَ قَالَ فَلَا تَفْعَلْ مَا ظَنَنْتَ إِنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ
 فَسَلْنِي عَنْهُ فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ قَالَ وَقَالَ عُمَرُ وَاللَّهِ إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعْدُ لِلنِّسَاءِ
 أَمْرًا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ قَالَ فَيَنْبَأُ أَنَا فِي أَمْرِائِهِ إِذَا قَالَتْ لِي
 أَمْرًا لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا فَقُلْتُ لَهَا وَمَا لَكَ أَنْتِ وَلِمَا هُنَّ وَمَا تَكَلَّمُكِ فِي أَمْرِ
 لِرَبِّهِ فَقَالَتْ لِي بِحَبَابِ لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتَ وَإِنْ أَبْنَيْكَ لَتُرَاجِعَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يَظَلَ يَوْمَهُ غَضَبَانِ قَالَ عُمَرُ فَأَخَذُ رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجُ مَكَائِي حَتَّى

قوله (فيما أنا في أمرائهم) معناه أشاور فيه نفسي وأفكر ومعنى يلما ويدنا أى بين أوتان
 اتهاوى وكذا ما شبهه وسبق بيانه

أَدْخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا يَا بَيْتُ أَنْتَ لَتَرَأَيْتَنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَتَّى يَظَالَ يَوْمَهُ غَضَبَانِ فَقَالَتْ حَفْصَةُ وَاللَّهِ إِنْ لَتَرَأَيْتُهُ فَقُلْتُ نَعْلَمِينَ أَنِّي أَحْذَرُكَ عَقُوبَةَ
 اللَّهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ يَا بَيْتُ لَا تَفْرُتْكَ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا وَحُبَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهَا ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ لِقِرَائَتِي مِنْهَا فَكَلَّمَتْهَا فَقَالَتْ لِي
 أُمُّ سَلَمَةَ عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِيَ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَزْوَاجِهِ قَالَ فَأَخَذَتْنِي أَخْطًا كَسَرْتَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ
 تَخَرَّجْتُ مِنْ عِنْدَهَا وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غَبْتُ أَنَا بِي الْحَبِيرِ وَإِذَا غَابَ كُنْتُ
 أَنَا آتِيَةً بِالْحَبِيرِ وَتَحَنُّنٌ حِينَئِذٍ تَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانٍ ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَسِيرَ
 إِلَيْنَا فَقَدْ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا مِنْهُ فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ بِدُقِّ الْبَابِ وَقَالَ أَفْتَحِ افْتَحِ
 فَقُلْتُ جَاءَ النَّسَائِيُّ فَقَالَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ اعْتَرَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَزْوَاجَهُ
 فَقُلْتُ رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ ثُمَّ أَخَذْتُ تَوْبِي فَأَخْرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ فَأَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

قوله (حتى أدخل على حفصة) هو بفتح اللام . قوله (وكان لي صاحب من الأنصار
 إذا غبت أنا في الحبير وإذا غاب كنت أنا آتية بالحبير) في هذا استجواب حضور مجالس العلم
 واستجواب التناوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه . قوله (من ملوك
 غسان) الأشهر ترك صرف غسان وقيل يصرف وسبق إيضاحه في أول الكتاب قوله (فقلت
 جاء النسائي فقال أشد من ذلك اعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم أزواجه) فيه ما كانت
 الصحابة رضى الله عنهم عليه من الاهتمام بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم والفاق التام
 لما يلقاه أو يفضيه . قوله (رغم أنف حفصة وعائشة) هو بفتح النين وكسرهما يقال رغم برغم رغمًا

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ يَرْتَقِي إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْوَدُ
 عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ فَقُلْتُ هَذَا عُمَرُ فَأَذِنَ لِي قَالَ عُمَرُ فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَانْهَضَ
 لَعَلِّي خَصِيرٌ مَا يَنْتَهِي وَيَنْتَهِي شَيْءٌ وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ خَشَوْهَا لَيْفَ رَأْيَ عِنْدَ رَجُلِيهِ قِرْطًا
 مَضْبُورًا وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ مَعْلُوقَةٌ فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْخَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَبَكَيْتُ فَقَالَ مَا يَبْكِيكَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ كِسْرِي وَقِصْرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ
 وَهَذَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَفَانٌ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ

وَرَعَاءُ وَرَعَاءُ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا وَكُسْرُهَا أَيْ لَصِقَ بِالرَّغَامِ وَهُوَ التَّرَابُ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ
 فِي كُلِّ مَنْ عَجَزَ مِنَ الْإِتِّصَافِ وَفِي الذَّلِّ وَالْإِنْقِصَادِ كَرَهَا . قَوْلُهُ (فَأَخَذَ ثَوْبِي فَأَخْرَجَ حَتَّى
 جَنَّتْ) فِيهِ اسْتِجَابُ التَّجَمُّلِ بِالثَّوبِ وَالْعِمَامَةِ وَتَحْوِصُهَا عِنْدَ لِقَاءِ الْأَنْثَى وَالْكِبَارِ احْتِرَامُ أَلَمِ قَوْلِهِ
 (فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ يَرْتَقِي إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ) وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِعَجَلِهَا وَفِي بَعْضِهَا بِعَجَلَتِهَا وَفِي بَعْضِهَا بِعَجَلَةٍ
 وَكُلُّهُ صَحِيحٌ وَالْآخِرَةُ أَجُودُ قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ هِيَ دَرَجَةٌ مِنَ النَّخْلِ كَمَا قَالَ فِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ جَزَعُ قَوْلِهِ
 (وَإِنْ عِنْدَ رَجُلِيهِ قِرْطًا مَضْبُورًا) وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ مَضْبُورًا بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَفِي بَعْضِهَا بِالْمُهْمَلَةِ
 وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ أَيْ مَجْمُوعًا . قَوْلُهُ (وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ مَعْلُوقَةٌ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَبِضْمِهَا لَتَانِ
 مَشْهُورَتَانِ جَمْعُ إِهَابٍ وَهُوَ الْجِلْدُ قَبْلَ الدَّبَاغِ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ وَقِيلَ الْجِلْدُ مُطْلَقًا وَسَبَقَ بَيَانُهُ فِي آخِرِ
 كِتَابِ الطَّهَارَةِ . قَوْلُهُ (فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْخَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَكَيْتُ فَقَالَ
 مَا يَبْكِيكَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ كِسْرِي وَقِصْرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا تَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَهَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ

سَمِعَ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ كُنَحَوْ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ قُلْتُ شَأْنُ الْمُرَاتَيْنِ قَالَ حَفْصَةُ وَالْمُسَلَّةُ وَزَادَ فِيهِ وَأَتَيْتُ الْحُجْرَ فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بَكَاةٌ وَزَادَ أَيْضًا وَكَانَ آلِي مِنْهُنَّ شَهْرًا فَلَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْنَا وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ

وَلَكِ الْآخِرَةُ وَفِي مَعْصَاهِمُ الدُّنْيَا وَفِي أَكْثَرِهَا لَهَا بِالنِّسْبَةِ وَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ لَهَا الدُّنْيَا وَلَنَا الْآخِرَةُ وَكُلُّهُ صَحِيحٌ. قَوْلُهُ (وَكَانَ آلِي مِنْهُنَّ شَهْرًا) هُوَ بِمَعْنَى الْمُدَّةِ وَفَتْحُ الْإِمَامِ وَمَعْنَاهُ حَلْفٌ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْإِيْلَاءِ الْمَعْرُوفِ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ وَلَا لَهُ حُكْمُهُ وَأَصْلُ الْإِيْلَاءِ فِي اللُّغَةِ الْحَلْفُ عَلَى الشَّيْءِ يُقَالُ مِنْهُ آلِي يُولِي الْإِيْلَاءَ وَتَأْلَى تَأْلِيًا وَاتَّبَلَى اتِّبَالًا وَصَارَ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ عَقْدًا بِالْحَلْفِ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ وَطءِ الزَّوْجَةِ وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا إِلَّا مَا حَكَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ الْإِيْلَاءُ الشَّرْعِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّوْجَةِ مِنْ تَرْكِ جَمَاعٍ أَوْ كَلَامٍ أَوْ انْتِفَاقٍ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمَلِكِ أَنَّ بَجْرَدِ الْإِيْلَاءِ لَا يُوْجِبُ فِي الْحَالِ طَلَاقًا وَلَا كِفَارَةً وَلَا مَطَالَبَةً ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ مَدَّتِهِ فَقَالَ عَلَيْهِ الْحِجَازُ وَمَعْظَمُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمُ الْمُؤَلَّى مِنْ حَلْفٍ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ فَلَيْسَ بِمُؤَلٍّ وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ هُوَ مَنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ وَشَدَّ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنُ وَابْنُ شَبْرَمَةَ فِي آخِرِينَ فَقَالُوا إِذَا حَلَفَ لَا يَجَامِعُهَا يَوْمًا أَوْ أَقَلَّ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهُوَ مُؤَلٌّ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ كُلَّ مَنْ وَقَفَ فِي بَيْتِهِ وَقَفَا وَإِنْ طَالَتْ مَدَّتُهُ فَلَيْسَ بِمُؤَلٍّ وَإِنَّمَا الْمُؤَلَّى مَنْ حَلَفَ عَلَى الْأَبَدِ قَالَ وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ جَامَعَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ سَقَطَ الْإِيْلَاءُ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَجَامِعْ حَتَّى انْقَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَقَالَ عَلَيْهِ الْحِجَازُ وَمِصْرُ وَفُقَهَاءُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ كُلُّهُمْ يَقَالُ لِلزَّوْجِ أَمَّا أَنْ يَجَامَعَ وَأَمَّا أَنْ تَطْلُقَ فَإِنْ امْتَنَعَ طَلَّقَ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَعَنْ مَالِكٍ رَوَايَةٌ كَقَوْلِ الْكُوفِيِّونَ وَالشَّافِعِيُّ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يَطْلُقُ الْقَاضِي عَلَيْهِ بَلْ يَجْبِرُ عَلَى الْجَمَاعِ

وَالنَّظُّ لَأَبِي بَكْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُنَيْنٍ
وَهُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَانَ عَبَّاسٍ يَقُولُ كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ
الَّتَيْنِ تَطَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أُجِدُّ لَهُ مَوْضِعًا
حَتَّى صَحَبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ ذَهَبَ يَقْضِي حَاجَتَهُ فَقَالَ أَدْرِكْنِي بِأَدَاةٍ
مِنْ مَا قَاتَيْتَهُ بِهَا فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ يَا أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرَأَتَانِ قَبْلَ فَضِيحَتِكُمَا كَلَامِي حَتَّى قَالَ عَائِشَةُ وَحِفْصَةُ وَحِزْرَةُ اسْتَحَقُّ بِنُ
إِبْرَاهِيمَ الْخَطْلِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَقَالَ

أَوِ الطَّلَاقُ وَيَمُزُّ عَلَى ذَلِكَ إِنْ امْتَنَعَ وَاجْتَلَفَ الْكُوفِيُّونَ هَلْ يَقَعُ طَلَاقُ رَجْمِي أَمْ بَائِنٌ فَأَمَّا
الْآخَرُونَ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الَّذِي يَوْقَعُ بِهِ هُوَ أَوْ الْقَاضِي يَكُونُ رَجْمِيًّا إِلَّا أَنْ مَالِكًا
يَقُولُ لَا يَصِحُّ فِيهَا الرَّجْعَةُ حَتَّى يَجَامَعَ الزَّوْجُ فِي الْعِدَّةِ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَلَمْ يَحْفَظْ هَذَا الشَّرْطَ
مَنْ أَحَدُ سَوَى مَالِكٍ وَلَوْ مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ فِي الْأَشْهُرِ الْأَرْبَعَةِ فَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ إِذَا طُلِقَ انْقَضَتْ
عِدَّتُهَا بِتِلْكَ الْأَقْرَاءِ وَقَالَ الْجَهْوَرُ يَجِبُ اسْتِنَافُ الْعِدَّةِ وَاجْتِنَافُهَا فِي أَنَّهُ هَلْ يَشْتَرِطُ لِلْإِبْلَاءِ أَنْ تَكُونَ
يَمِينَةً فِي حَالِ النُّضْبِ وَمَعَ قَصْدِ الضَّرَرِ فَقَالَ جَهْوَرُهُمْ لَا يَشْتَرِطُ بَلْ يَكُونُ مَوْلِيًا فِي كُلِّ حَالٍ وَقَالَ
مَالِكٌ وَالْأَوَّلُ زَائِعٌ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا إِذَا حَلَفَ لِمَصْلُحَةٍ وَلَدَهُ لِفُطَامَةَ وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا إِلَّا إِذَا حَلَفَ عَلَى وَجْهِ النُّضْبِ . قَوْلُهُ ﴿ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى
ابْنِ سَعِيدٍ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُنَيْنٍ مَوْلَى الْعَبَّاسِ ﴾ هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ مَوْلَى الْعَبَّاسِ قَالُوا وَهَذَا
قَوْلُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ الْبُخَارِيُّ لَا يَصِحُّ قَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ هَذَا وَقَالَ مَالِكٌ هُوَ مَوْلَى آلِ زَيْدِ بْنِ
الْحَطَّابِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ هُوَ مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ الصَّحِيحُ عِنْدَ
الْحَفَاطِ وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِرُكْنٍ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ
الَّتَيْنِ تَطَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ عَلَى عَهْدِ قَالَ

إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 أَبِي ثَوْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا حَتَّى حَجَّ
 عُمَرُ وَحَجَّجْتُ مَعَهُ فَلَمَّا كُنَّا بِنَهْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَارَةِ فَتَبَرَّزْتُ ثُمَّ
 أَنَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ قَرَضًا فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهَا إِنَّ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا قَالَ عُمَرُ
 وَاعْجَبَا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ الزُّهْرِيُّ كَرِهَ وَاللَّهُ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمَهُ قَالَ هِيَ حَفْصَةُ
 وَعَائِشَةُ ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ قَالَ كُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ قَوْمًا تَغْلِبُ النِّسَاءُ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ
 وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّنَ مِنْ نِسَائِهِمْ قَالَ وَكَانَ مَنَزَلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ
 ابْنِ زَيْدٍ بِالْمَوَالِي فَتَقَضَّيْتُ يَوْمًا عَلَى أَمْرَتَيْنِ فَأَذَا هُنَّ تَرَا جَعْنِي فَأَنْكَرْتُ أَنْ تَرَا جَعْنِي فَقَالَتْ
 مَا تَنْكُرُ أَنْ تَرَا جَعَكَ قَوْلَهُ أَنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَرَا جَعْنَهُ وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ
 الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ فَأَنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ تَرَا جَعِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَتْ نَعَمْ فَقُلْتُ أَتَهْجُرُهُ إِحْدَا كُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ قَالَتْ نَعَمْ قُلْتُ قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ

القاضي إنما قال على عهده توقيرا لها والمراد تظاهرها عليه في عهده كما قال الله تعالى وإن تظاهرا
 عليه وقد صرح في سائر الروايات بأنهما تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم . قوله
 (فسكبت على يديه قرضا) فيه جواز الاستعانة في الوضوء . وقد سبق إيضاؤها في أوائل الكتاب
 وهو أنها إن كانت لعنوا فلا بأس بها وإن كانت بغيره فهي خلاف الأولى ولا يقال مكرهه على

مِنْكُمْ وَخَيْرَ أَقَامٍ إِحْدَاكُمْ أَنْ يَغْضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لَغَضَبِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَإِذَا هِيَ قَدْ مَلَكَتْ لَأَرْاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا وَسَلِّي
 مَا بَدَأَكَ وَلَا يَغُرَّنَّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنْكَ وَيُرِيدُ عَائِشَةُ، قَالَ وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَكُنَّا تَتَنَابَرُ الْزُّوْلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَزِلُّ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ وَآتِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ
 وَكُنَّا تَتَحَدَّثُ أَنْ عَسَانُ تَعْمَلُ الْخَيْلَ لِنَغْزُونَ فَزَلَّ صَاحِبِي ثُمَّ أَتَانِي عَشَاءُ فَضَرَبَ بَابِي
 ثُمَّ نَادَانِي فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ قُلْتُ مَاذَا أَجَاءَتْ عَسَانُ قَالَ لَا بَلْ أَعْظَمُ
 مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَلُ طَلَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ فَقَالَتْ قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ
 قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَانَنَا حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَدْتُ عَلَى ثِيَابِي ثُمَّ نَزَلْتُ فَقَدْ خَلَّتْ عَلَى
 حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي فَقَالَتْ أَطْلَقُكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ لَا أَدْرِي هَاهُذَا
 مَا نَزَلَ فِي هَذِهِ الْمَشْرُوبَةِ فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدُ فَقُلْتُ اسْتَأْذِنَ لِعُمَرَ فَقَدْ خَلَّ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى فَقَالَ
 قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ فَأَنْطَاقَتْ حَتَّى أَتَيْتُ إِلَى الْمَذْبَرِ فَجَلَسْتُ فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ
 يَبْكِي بَعْضُهُمْ لِحَاسَتِ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَحَدٌ ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقَالَتْ اسْتَأْذِنَ لِعُمَرَ فَقَدْ خَلَّ
 ثُمَّ خَرَجَ إِلَى فَقَالَ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُوَنِي فَقَالَ ادْخُلْ

الصحيح. قوله (ولا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم) قوله أن كانت بفتح الهمزة والمراد بالجارّة
 هنا الضرة وأوسم أحسن وأجل والوسامة الجمال. قوله (عسان تعمل الخيل) هو بضم الناء.

فَقَدْ أَذِنَ لَكَ فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَذَا هُوَ مُنْكِى عَلَى رَمْلِ
 حَصِيرٍ قَدْ أُرِيَ فِي جَنْبِهِ فَقُلْتُ أَطَلَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاءَكَ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى وَقَالَ لَا فَقُلْتُ
 اللَّهُ أَكْبَرُ لَوْ رَأَيْتُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ قَوْمًا تَغْلِبُ النِّسَاءَ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ
 وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ فَطَلَقَ نِسَاؤُنَا يَتَمَلَّنَّ مِنْ نِسَائِهِمْ فَتَضَبْتُ عَلَى أَمْرَائِي يَوْمًا
 فَأَذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي فَقَالَتْ مَا تَنْكُرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ قَوَّالُهُ إِنَّ أَرْوَاجَ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَرُاجِعُهُ وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ فَقُلْتُ قَدْ خَابَ مِنْ فَعَلَ
 ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرَ أَقْبَانُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَنْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِنَضَبِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَأَذَا هِيَ قَدْ هَلَكْتَ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ دَخَلْتُ
 عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَا يَغْنَمُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْكَ فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ نَعَمْ فَجَلَسْتُ
 فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ فَوَاللهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ إِلَّا أَهْبَاءَ ثَلَاثَةٍ فَقُلْتُ ادْعُ اللَّهَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ يَوْسَعَ عَلَى أَمْتِكَ فَقَدْ وَسَّعَ عَلَى فَارِسٍ وَالرُّومِ وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ فَاسْتَوَى
 جَالِسًا ثُمَّ قَالَ أَفِي شَكِّ أَنْتِ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ أُولَئِكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَبِيبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

قوله (متكى على رمل حصير) هو بفتح الراء واسكان الميم وفي غير هذه الرواية رمال بكسر الراء
 يقال رملت الحصير وأرملته اذا نسجته . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم
 في الحياة الدنيا ﴾ قال القاضى عياض هذا مما يحتاج به من يفضل القمر على النقى لما في مفهومه
 أن بمقدار ما يتعجل من طيبات الدنيا يفوته من الآخرة مما كان مدخره له لولم يتعجله قال وقد

فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَانَ أَقْدَمُ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهْرًا مِنْ شِدَّةٍ مَوْجِدَةٍ عَلَيْهِمْ
 حَتَّى عَابَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ الرَّهْرِيُّ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا مَضَى تِسْعُ
 وَعِشْرُونَ آيَةً دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَائِي فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ
 أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعِ وَعِشْرِينَ أَعْدَهُنَّ فَقَالَ إِنَّ الشَّهْرَ
 تِسْعِ وَعِشْرُونَ ثُمَّ قَالَ يَا عَائِشَةُ إِنِّي ذَاكَ لِكَلَامٍ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَنْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي
 أَبُوبِكَ ثُمَّ قَرَأَ عَلَى آيَةِ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَا زَوَاجَ لَكَ حَتَّى يَلْغَ أَجْرًا عَظِيمًا قَالَتْ عَائِشَةُ

يَأُولَهُ الْآخِرُونَ بِأَنْ الْمُرَادُ أَنْ حَظَّ الْكَفَّارُ هُوَ مَا نَالَهُ مِنْ نَعِيمِ الدُّنْيَا وَلَا حَظَّ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ (مِنْ شِدَّةٍ مَوْجِدَةٍ) أَيْ الْغَضَبِ. قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنْ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ)
 أَيْ هَذَا الشَّهْرُ وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَوَازُ احْتِجَابِ الْإِمَامِ وَالْقَاضِي وَنَحْوِهِمَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ
 لِحَاجَتِهِمْ الْمَهْمَةِ وَفِيهَا أَنْ الْحَاجِبُ إِذَا عَلِمَ مَنَعَ الْأَذْنَ بِسُكُونِ الْمُحْجُوبِ لَهُ أَذْنٌ وَالْعَالِمُ مِنْ عَادَةِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا وَاتَّخَذَهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ لِلْحَاجَةِ وَفِيهِ وَجُوبُ الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى
 الْإِنْسَانِ فِي مَرْئِيهِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ وَحْدَهُ لَا مَقْدَرُ يَكُونُ عَلَى حَالِهِ يَكْرَهُ الْإِطْلَاعَ عَلَيْهِ فِيهَا وَفِيهِ تَكَرُّرُ الِاسْتِثْنَاءِ
 إِذَا لَمْ يُوَظَّنَّ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجُلِ الْجَلِيلِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَفِيهِ تَأْدِيبُ الرَّجُلِ
 وَلَدِهِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا أَوْ بَنَاتًا مَزُوجَةً لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَدْبَا بَنَتَيْهِمَا وَجَاءَ
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنْتَهُ وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ التَّقَلُّبِ مِنَ الدُّنْيَا وَالرَّهَادَةِ فِيهَا
 وَفِيهِ جَوَازُ سُكْنَى الْغُرْفَةِ ذَاتِ الدَّرَجِ وَاتِّخَاذِ الْخُرَافَةِ لِأَنَّهُاتِ الْبَيْتِ وَفِيهِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ حَرَصِهِمْ
 عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَنَاقُصِهِمْ فِيهِ وَفِيهِ جَوَازُ قَبُولِ خَيْرِ الرَّاحِدِ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْ
 صَاحِبِهِ الْإِنصَارِيِّ وَيَأْخُذُ الْإِنصَارِيُّ عَنْهُ وَفِيهِ أَخْذُ الْعِلْمِ عَنْ مَنْ كَانَ عَنْدهُ وَإِنْ كَانَ الْإِخْذُ أَفْضَلَ
 مِنَ الْمُسَاخُوزَةِ مِنْهُ كَمَا أَخْذَ عُمَرُ عَنْ هَذَا الْإِنصَارِيِّ وَفِيهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى صَاحِبَهُ مَهْمُومًا
 وَأَرَادَ إِزَالَةَ مَهْمِهِ وَمُؤَانَسَتَهُ بِمَا يَشْرَحُ صَدْرَهُ وَيَكْشِفُ مَهْمَهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ

قَدْ عَلِمَ وَاللَّهُ أَنَّ أَبَوَيْ لَمْ يَكُونَا لِأَسْرَائِي بِرَأْفَةٍ قَالَتْ فَقُلْتُ أَوْ فِي هَذَا اسْتَأْذَنَ أَبُو يَاقَانَ
أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ قَالَ مَعْمَرٌ فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لَا تُخْبِرُ نِسَاءَكَ
أَنِّي أَخْبَرْتُكَ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يَرْسَلْنِي مُتَمَتِّنًا
قَالَ قَتَادَةُ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ مَا لَيْتَ قُلُوبُكُمْ

حدثنا يحيى بن يحيى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ
أَبْنِ سَفِيَّانٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ

هرضى الله عنه استأنس برسول الله ولأنه قد يأتي من الكلام بما لا يوافق صاحبه فيزيدهما
وربما أخرجهم بما لا يرتضيه وهذا من الآداب المهمة وفيه توقير الكبار وخدمتهم
وهيبهم كما فعل ابن عباس مع عمر وفيه الخطاب بالالفاظ الجميلة كقوله أن كانت جارتك ولم يقل
ضرتك والعرب تستعمل هذا لما في لفظ الضرة من الكراهة وفيه جواز قرع باب غيره الاستئذان
وشدة الفزع الامور المهمة وفيه جواز نظر الانسان الى نواحي بيت صاحبه وما فيه اذا علم
عدم كراهة صاحبه لذلك وقد كره السلف فضول النظر وهو محمول على ما اذا علم كراهته لذلك
وشك فيها وفيه أن الزوج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر اذا جرى منها سبب يقتضيه
وفيه جواز قوله لغيره رغم أنه اذا أساء كقول عمر رغم أنف حفصة وبه قال عمرو بن عبد العزيز
وأخرون وكرهه مالك وفيه فضيلة عائشة للابتداء بها في التخيير وفي الدخول بعد انقضاء الشهر
وفيه غير ذلك والله أعلم

باب المطلقة البائن لانفقه لها

فيه حديث فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها هكذا قاله الجمهور أنه أبو عمرو بن
حفص وقيل أبو حفص بن عمرو وقيل أبو حفص بن المنيرة واختلفوا في اسمه والأكثرون على

مَلَقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَذَلِكَ بِشَعِيرٍ فَسَخَطَتْهُ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ
فَقَامَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ فَأَمَرَهَا أَنْ

أن اسمه عبد الحميد وقال النسائي اسمه أحمد وقال آخرون اسمه كنيته . وقوله (أنه مطلقها)
هذا هو الصحيح المصهور الذي رواه الحفاظ وانفق على روايته الثقات على اختلاف ألفاظهم
في أنه مطلقها ثلاثا أو البتة أو آخر ثلاث تطلقات . وجاء في آخر صحيح مسلم في حديث الجليلة
ما يروى أنه مات عنها . قال العلماء وليست هذه الرواية على ظاهرها بل هي وم أو مؤولة
وسنوضحها في موضعها إن شاء الله تعالى وأما قوله في رواية أنه مطلقها ثلاثا وفي رواية أنه أطلقها
البتة وفي رواية مطلقها آخر ثلاث تطلقات وفي رواية أطلقها طلقه كانت بقيت من طلاقها وفي
رواية أطلقها ولم يذكر عددا ولا غيره فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلاقها قبل هذا طائفتين
ثم أطلقها هذه المرة الطلقة الثالثة فمن روى أنه أطلقها مطلقا أو أطلقها واحدة أو أطلقها آخر ثلاث
تطلقات فهو ظاهر ومن روى البتة فإداه طلاقها طلاقا صارت به مبتوتة بالثلاث ومن روى
ثلاثا أراد تمام الثلاث . قوله صلى الله عليه وسلم (ليس لك عليه نفقة) وفي رواية لا نفقة
لك ولا سكنى وفي رواية لا نفقة من غير ذكر السكنى واختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل
هل لها النفقة والسكنى أم لا فقال عمر بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون لها السكنى والنفقة
وقال ابن عباس وأحمد لا سكنى لها ولا نفقة وقال مالك والشافعي وآخرون يجب لها السكنى
ولا نفقة لها واحتج من أوجبها جميعا بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم فهذا
أمر بالسكنى وأما النفقة فلأنها محبوسة عليه وقد قال عمر رضي الله عنه لا بدع كتاب ربنا
وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة جهات أو نسيت قال العلماء الذي في كتاب ربنا إنما
هو إثبات السكنى قال الدارقطني قوله وسنة نبينا هذه زيادة غير محفوفة لم يذكرها جماعة من
الثقات واحتج من لم يوجب نفقة ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس واحتج من أوجب السكنى دون
النفقة لوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم وأعدم وجوب النفقة
بحديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن

تَعْتَدُ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ ثُمَّ قَالَ تِلْكَ امْرَأَةٌ يَنْشَاهَا أَصْحَابِي أَنْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَأَنَّهُ
فَقِهِرٌ بِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَوَامِلَ لَا يَنْفِقُ عَلَيْهِنَ وَأَجَابَ هَؤُلَاءُ عَنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ فِي سَقُودِ
النَّفَقَةِ بِمَا قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرُهُ أَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً لَسَنَةً وَاسْتَطَالَتْ عَلَى أَهْلِهَا فَأَمَرَهَا
بِالْإِسْتِثْنَاءِ عَنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَقِيلَ لَهَا خَافَتْ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلَ بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ قَوْلِهَا أَخَافُ أَنْ
يَقْتَحِمَ عَلَيَّ وَلَا يُمْكِنُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا النَّأْوِ بَلْ فِي سَقُودِ نَفَقَتِهَا وَانَّهُ أَعْلَمُ وَأَمَّا الْبَائِسُ الْحَامِلُ فَتَجِبُ
لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ وَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَتَجِبُ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ وَأَمَّا الْمَتَوَفَى عَنْهَا وَجْهًا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ
وَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا وَجُوبُ السَّكْنَى لَهَا فَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا فَلَمْ يَشْهَدْ أَنَّهَا لَنَفَقَةٍ كَمَا لَوْ كَانَتْ حَاتِلًا وَقَالَ
بَعْضُ أَصْحَابِنَا تَجِبُ وَهُوَ غُلَطٌ وَانَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (طَلَقَهَا أَلْبَتَّةَ) وَهُوَ غَائِبٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَلِمَةُ
بَشِيرٍ فَسَخَطَتْهُ . فِيهِ أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي غَيْبَةِ الْمَرْأَةِ وَجَوَازُ الْوَكَاةِ فِي إِدَاءِ الْحَقِّ وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ
عَلَى هَذَيْنِ الْحَاكِمَيْنِ وَقَوْلُهُ وَكَلِمَةُ مَرْفُوعٌ هُوَ الْمَرْسَلُ . قَوْلُهُ (فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ)
ثُمَّ قَالَ تِلْكَ امْرَأَةٌ يَنْشَاهَا أَصْحَابِي . قَالَ الْعُلَمَاءُ أُمُّ شَرِيكٍ هَذِهِ قَرَشِيَّةٌ عَامِرِيَّةٌ وَقِيلَ إِنَّهَا أَنْصَارِيَّةٌ وَقَدْ
ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ أَنَّهَا أَنْصَارِيَّةٌ وَاسْمُهَا غَزِيلَةُ وَقِيلَ غَزِيلَةُ بَنِي
مَعْجَمَةٍ مَضْمُونَةٌ ثُمَّ زَايَ فِيهِمَا وَهِيَ بِنْتُ دَاوُدَ أَنَّ ابْنَ عَوْفٍ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ بْنَ رَوَاحَةَ بْنَ حَجِيرٍ
ابْنُ عَبْدِ بْنِ مَعْبُصٍ بْنَ عَامِرٍ بْنَ لُؤَيٍّ بْنَ غَالِبٍ وَقِيلَ فِي نَسَبِهَا غَيْرَ هَذَا قَبْلَ أَنَّهَا الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا
لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ غَيْرُهَا وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَزُورُونَ
أُمَّ شَرِيكٍ وَيَكْثُرُونَ التَّرَدُّدَ إِلَيْهَا لِصَلَاحِهَا فَرَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَلَى فَاطِمَةَ مِنَ
الْإِعْتِدَادِ عِنْدَهَا حَرَجًا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يُلْزَمُهَا التَّحْفِظُ مِنْ نَظَرِهِمْ إِلَيْهَا وَنَظَرُهَا إِلَيْهِمْ وَانْكَشَافُ شَيْءٍ
مِنْهَا وَفِي التَّحْفِظِ مِنْ هَذَا مَعَ كَثْرَةِ دُخُولِهِمْ وَتَرَدُّدِهِمْ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فَأَمَرَهَا بِالْإِعْتِدَادِ عِنْدَ ابْنِ أُمِّ
مَكْتُومٍ لِأَنَّهُ لَا يَبْصُرُهَا وَلَا يَتَرَدَّدُ إِلَى بَيْتِهِ مِنْ يَتَرَدَّدُ إِلَى بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ النَّاسِ
بِهَذَا عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ بِخِلَافِ نَظَرِهَا إِلَيْهَا وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ بَلِ الصَّحِيحُ الَّذِي
عَلَيْهِ جَمُورُ الْعُلَمَاءِ وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ النَّظَرُ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَيْهَا
لِقَوْلِهِ تَعَالَى قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَتَّبِعُونَ أَبْصَارَهُمْ وَقُلِ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَضْمُنْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَلَئِنْ لَفُتْنَةً
مُشْتَرَكَةً وَكَيْ يَخَافَ الْإِغْتِنَانُ بِهَا تَخَافُ الْإِغْتِنَانُ بِهِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ السَّنَةِ حَدِيثُ نَهَانِ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ

رَجُلٌ أَعْمَى تَضَمَّنَ ذِيكَ فَأَذَانِي قَالَتْ فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ
أَنَّ ابْنَ سَفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَبُو جَهْمٍ
فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصَلُّوكُمْ لَا مَالَ لَهُ أَنْ يَكْبِي أَسْمَاءَ بِنْتُ زَيْدٍ

عن أم سلمة أنها كانت هي وميمونة عند النبي صلى الله عليه وسلم فدخل ابن أم مكتوم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم أحدا منه فقالا أنه أعمى لا يبصر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعمى وأعمى
أنتما فليس تبصراه وهذا الحديث حديث حسن رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي
هو حديث حسن ولا يلتفت إلى قدح م. قدح فيه بغير حجة معتمدة وأما حديث فاطمة بنت
فيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها وهي
مأمورة بنقض بصرها فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة بخلاف مكثها في بيت أم شريك
قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فَإِنَّا حَلَلْتُ فَأَذَانِي﴾ هو بعد الهمز فأى أعلى وفيه جواز التعريض بخطبة
البائن وهو الصحيح عندنا. قوله صلى الله عليه وسلم ﴿أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ﴾
فيه تأويل مشهوران أحدهما أنه كثير الأسفار والثاني أنه كثير الضرب للنساء وهذا أصح
بدليل الرواية التي ذكرها مسلم بهذه أنه ضرب للنساء وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان
عنه في المشاورة وطلب النصيحة ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة
وقد قال العلماء أن الغيبة تباح في ستة مواضع أحدها الاستنصاح ودكرتها بدلائلها في كتاب
الادكار ثم في رياض الصالحين ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ﴾ هذا بفتح الجيم مكبر وهو أبو الجهم
المذكور في حديث الإيجانية وهو غير أبي الجهم المذكور في التيمم وفي المروزيين يدي المصلي
فإن ذلك بضم الجيم مصغر وقد أوضحتهما باسميهما ونسبتهما ووصفهما في باب التيمم ثم في باب
المروزيين يدي المصلي وذكرنا أن أبا الجهم هذا هو ابن حذيفة القرشي المدوني. قال القاضي
وذكره الناس كلهم ولم ينسبه في الرواية إلا يحيى بن يحيى الأندلسي أحد رواة الموطأ فقال
أبو جهم بن هشام قال وهو غلط ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له أبو جهم بن هشام قال ولم يوافق
يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ ولا غيرهم. قوله صلى الله عليه وسلم ﴿فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ

(١٠٤٢ ج)

فَكَرِهَتْهُ ثُمَّ قَالَ انْكحِ أُسَامَةَ فَانْكَحَتْهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاغْتَبَطُ بِهِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَرِّدِيِّ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضًا حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي
ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهُ

عَاتَقَهُ ﴿العاتق هو ما بين العنق والمنكب وفي هذا استعمال المجاز وجواز اطلاق مثل هذه العبارة
في قوله صلى الله عليه وسلم لا يضع العصا عن عاتقه وفي معاوية أنه مملوك لا مال له مع العلم
بأنه كان لمعاوية ثوب يلبسه ونحو ذلك من المال المحقر وإن أبا الجهم كان يضع العصا عن عاتقه
في حال نومه وأكله وغيرهما ولكن لما كان كثير الحمل للعصا وكان معاوية قليل المال جدا
جاز اطلاق هذا اللفظ عليهما مجازا ففي هذا جواز استعمال مثله في نحو هذا وقد نص عليه أصحابنا
وقد أوضحت في آخر كتاب الأذكار. قوله صلى الله عليه وسلم ﴿وأما معاوية فصملوك﴾ هو
بضم الصاد وفي هذا جواز ذكره بما فيه للنصيحة كما سبق في ذكر أبي جهم. قولها ﴿فلا حللت
ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا الجهم خطباني﴾ هذا تصريح بأن معاوية المخاطب في
هذا الحديث هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب وهو الصواب وقيل أنه معاوية آخر وهذا
غلط صريح نهيته عليه لئلا يفتخر به وقد أوضحت في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة معاوية والله
أعلم. قوله صلى الله عليه وسلم ﴿انكحِ أُسَامَةَ بن زيد فكرهته ثم قال انكحِ أُسَامَةَ فنكحته
لجعل الله فيه خيرا وَاغْتَبَطْتُ﴾ فقولها اغتبطت هو بفتح التاء والباء وفي بعض النسخ وَاغْتَبَطْتُ
به ولم تقع لفظة به في أكثر النسخ قال أهل اللغة الغبطة أن يتمنى مثل حال المفروب من غير
إرادة زوالها عنه وليس هو بحسد أقول منه غبطته بما نال أغبطه بكسر الباء غبطاً وغبطة فاغبط
هو كمنعته فامتنع وحبسته فاحتبس وأما إشارته صلى الله عليه وسلم بنكاح أُسَامَةَ فلما علم من
دينه وفضله وحسن طرائقه وكرم شمائله فنصحها بذلك فكرهته لكونه مولى ولكونه كان أسود
جدا فكرر عليها النبي صلى الله عليه وسلم الحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك وكان
كذلك ولهذا قالت لجعل الله في فيه خيرا وَاغْتَبَطْتُ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية
التي بعد هذا طاعة الله وطاعة رسوله خير لك. قوله ﴿حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري﴾

طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ أَتَقَى عَلَيْهَا نَفَقَةً دُونَ فَلَمَّا رَأَتْ
 ذَلِكَ قَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَعْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي
 يُصْلِحُنِي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذْ مِنْهُ شَيْئًا قَالَتْ قَدْ كَرِهْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا نَفَقَةَ لَكَ وَلَا سُكْنَى حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عِمْرَانَ
 ابْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ فَأَخْبَرَتْنِي أَنَّ زَوْجَهَا الْخَزْرَوِيمِيَّ
 طَلَّقَهَا فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْهُ فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَفَقَةَ لَكَ فَانْطَلِقِي فَأَذْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَكُونِي
 عِنْدَهُ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ
 حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْتِ
 الصُّحَّاحِ بْنِ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُنِيرَةِ الْخَزْرَوِيمِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى
 الْيَمَنِ فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ فَانْطَلِقِي خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ فَقَالُوا إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَهَلْ لَهَا مِنْ

كليهما هو القاري بنشيد الباء سبق ياءه مرات وهكذا وقع في النسخ كليهما وهو صحيح وقد سبق
 وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الترحيح . قوله ﴿ وَكَانَ أَتَقَى عَلَيْهَا نَفَقَةً دُونَ ﴾ هكذا
 هو في النسخ نفقة دون بإضافة نفقة الى دون قال أهل اللغة الدون الرديء . الحفير قال الجوهري
 ولا يشق منه فعل قال وبعضهم يقول منه دان يذون دوناً وأدين إدامة . قوله صلى الله عليه
 وسلم ﴿ تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ ﴾ وفي الرواية الأخرى قالت اذا وضعت حمارك لم يرك هذه الرواية

نَفَقَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا
 أَنْ لَا تَسْبِقِي بِنَفْسِكَ وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكَ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنْ أُمُّ شَرِيكَ
 يَأْتِيهَا الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ فَاذْهَبِي إِلَى أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ خِمَارَكَ
 لَمْ يَرَكَ فَاذْهَبِي إِلَيْهِ فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَامَةُ
 ابْنُ زَيْدٍ بِنَ حَارِثَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ وَثِقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا
 إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ح
 وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ
 عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَ كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا قَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي
 خَزُومٍ فَطَلَّقَنِي النَّبِيُّ فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِي أَتَنِي النَّفَقَةُ وَاقْتَصُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى
 ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو لَا تَقْوِيْنَا بِنَفْسِكَ
 حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
 ابْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ
 أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ فَطَلَّقَهَا آخِرَ
 ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَرَعِمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا

مفسرة للاول ومعناه لا تخافين من روية رجل اليك . قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ لا تسبقيني
 بنفسك ﴾ هو من التعريض بالخطبة وهو جائز في عدة الوفاة وكذا عدة البائن بالثلاث وفيه
 قول ضعيف في عدة البائن والصواب الاول لهذا الحديث . قوله ﴿ كتبت ذلك من فيها كتابا ﴾

مِنْ بَيْنَهَا فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّقَةِ
 مِنْ بَيْنِهَا وَقَالَ عُرْوَةُ إِنَّ عَائِشَةَ أَتَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ
 ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ هَذَا الْأِسْنَادُ مِثْلَهُ مَعَ قَوْلِ
 عُرْوَةَ إِنَّ عَائِشَةَ أَتَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ
 . وَاللَّفْظُ لَعَبْدٍ . قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الرَّهَرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عُثْبَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُعِيزَةِ خَرَجَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ فَأَرْسَلَ
 إِلَى أَمْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيقِهِ كَأَنَّهُ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا وَأَمَرَ لَهَا الْخَارِثَ بْنَ هِشَامٍ
 وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِيعةَ بِتَفَقُّعِهَا فَقَالَا لَهَا وَاللَّهِ مَا لَكَ تَفَقُّعٌ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَتَتْ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدَّ كَرَّتْ لَهُ قَوْلُهَا فَقَالَ لَا تَفَقُّعَ لَكَ فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ فَأَذِنَ لَهَا
 فَقَالَتْ ابْنُ بَارِسُودٍ أَنَّ اللَّهَ قَالَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَكَانَ أَعْمَى تَضَعُ ثِيَابَهَا عِنْدَهُ وَلَا يَرَاهَا
 فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانُ
 قَيْصَةَ بْنَ ذُوَيْبٍ يَسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ حَدَّثَتْهُ بِهِ فَقَالَ مَرْوَانُ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا

الكتاب هنا مصدر لكتبت قوله (فاستأذنته في الانتقال فأذن لها) هذا محمول على أنه أذن لها
 في الانتقال لعذر وهو البذاءة على أحسانها أو خوفها أن يفتنم عليها أو نحو ذلك وقد سبقت
 الإشارة إلى هنا في أوائل هذا الباب وأما لغير حاجة فلا يجوز لها الخروج والانتقال ولا يجوز
 نقاهما قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قال ابن عباس
 وعائشة المراد بالفاحشة هنا النشوز وسوء الخلق وقيل هو البغاة على أهل زوجها وقيل

مِنْ أَمْرَةٍ سَنَأْخُذُ بِالْمَعْصَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ فَاطِمَةُ حِينَ بَلَغَهَا قَوْلَ مَرْوَانَ
 فَبَيَّنَى وَيَتَنَكَّمُ الْقُرْآنُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ يَوْمِهِنَّ الْآيَةُ قَالَتْ هَذَا لِمَنْ كَانَتْ
 لَهُ مُرَاجَعَةٌ فَأَيُّ أَمْرٍ يَتَحَدَّثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ فَكَيْفَ تَقُولُونَ لَا نَفَقَةٌ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا
 فَفَلَا تَمُحِبُّسُونَهَا حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَحُصَيْنٌ وَمُعِيزَةُ
 وَأَشْعَثُ وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ
 بِنْتِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا الْبَتَّةَ
 فَقَالَتْ نَفَاصِمَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ قَالَتْ فَلَمْ يَجْعَلْ لِي
 سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا
 هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُعِيزَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى
 فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِمَثَلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ
 ابْنُ الْحَارِثِ الْمُجَنِّبِيُّ حَدَّثَنَا قُرَّةٌ حَدَّثَنَا سَيَّارٌ أَبُو الْحَكَمِ حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى
 فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَأَتَمَحَفَّتْنَا بِرُطْبِ ابْنِ طَابٍ وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سَلْتٍ فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطَلِّقَةِ

معناه إلا أن يأتين بفاحشة الزنا فيخرجن لاقامة الحد ثم ترجع الى المسكن . قوله ﴿سنأخذ
 بالمعصية التي وجدنا الناس عليها﴾ هكذا هو في معظم النسخ بالمعصية بكسر العين وفي بعضها
 بالقضية بالقاف والضاد وهذا واضح ومعنى الاول بالثقة والامر القوي الصحيح . قوله
 ﴿ومجالد﴾ هو الجليم وهو ضعيف وانما ذكره مسلم هنا متابعة والمتابعة يدخل فيها بعض
 الضعفاء . قوله ﴿انه طلقها زوجها البتة قالت نفاصمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ أى
 خاصمت وكيله . قوله ﴿فأتحففتنا برطب ابن طاب وسقتنا سويق سلت﴾ معنى أتحففتنا ضيقنا

ثَلَاثًا أَنْ تَعْتَدُ قَالَتْ طَلَّقْتِي بَعْلِي ثَلَاثًا فَأُذِنَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَعْتَدُ فِي أَهْلِي
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ
 سَلْبَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَطْلَاقِ
 ثَلَاثًا قَالَ لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ أَخْبَرَنَا بِجَنَّةٍ
 ابْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ وَزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ
 طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَأَرَدْتُ الثَّقَلَةَ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اتَّقِلِّي إِلَى بَيْتِ
 ابْنِ عَمَلِكٍ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَأَعْتَدِي عِنْدَهُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ حَدَّثَنَا

ورطب بن طاب نوع من الرطب الذي بالمدينة وقد ذكرنا أن أنواع تمر المدينة مائة وعشرون
 نوعاً وأما للسلك فبسين مهمل مضمومة ثم لام ساكنة ثم مشاة فوق وهو حب متردد بين الشعير
 والخنطة قيل طبعه طبع الشعير في البرودة ولونه قريب من لون الخنطة وقيل عكسه واختلف
 أصحابنا في حكمه على ثلاثة أوجه مشهورة الصحيح أنه جنس من الحبوب ليس هو حنطة ولا
 شعيراً والثاني أنه حنطة والثالث أنه شعير وتظهر فائدة الخلاف في بيعه بالحنطة أو بالشعير
 متفاضلاً وفي ضمه اليهما في إتمام نصاب الزكاة وفي غير ذلك وفي هذا الحديث استحباب
 الضيافة واستحبابها من النساء لزوارهن من فضلاء الرجال وإكرام الزائر وإطعامه والله
 أعلم . قوله (سألناها عن المطلقه ثلاثاً أين تعتد قالت طلقني بعلي ثلاثاً فأذن لي النبي صلى الله
 عليه وسلم أن أعتد في أهلي) هذا محمول على أنه أجاز لها ذلك لعذر في الانتقال من مسكن
 الفراق كما سبق إيضاحه قريباً . قوله (فقال اتقلى الى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم)
 هكذا وقع هنا وكذا جاء في صحيح مسلم في آخر الكتاب وزاد فقال هو رجل من بني فهر من
 آل بني الذي هي منه قال القاضي والمشهور خلاف هذا وليس هما من بطن واحد هي من
 بني غار بن فهر وهو من بني عامر بن لؤي قلت وهو ابن عمها مجازاً يجتمعان في فهر واختلفت

أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ حَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كِفًّا مِنْ حَصَى لِحْصَبِهِ بِهِ فَقَالَ وَيْلَكَ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا قَالَ عُمَرُ لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا تَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هَذَا الْإِسْنَادُ نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ بِقِصَّتِهِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صَخِيرِ الْعَدَوِيِّ قَالَ سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً قَالَتْ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حَلَلْتَ فَأَذْنِبِي فَأَذْنَبْتُ فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبَّ لَأَمَالٍ لَهُ وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ وَلَكِنْ أُسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ فَقَالَتْ يَدِيهَا

الرواية في اسم ابن أم مكتوم فقيلاً وعمرو وقيل عبد الله وقيل غير ذلك . قوله (عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير) هكذا هو في نسخ بلادنا صخير بضم الصاد على التصغير وحكى القاضى عن بعض روايتهم أنه صخر بفتحها على التكبير والصواب المشهور هو الأول . قوله صلى الله عليه وسلم (أما معاوية فرجل ترب لآمال له) هو بفتح التاء وكسر الراء وهو الفقير فأكدته

هَكَذَا أَسَمَةُ أَسَمَةُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ
 خَيْرٌ لَكَ قَالَتْ فَتَزَوَّجْتُهُ فَأَغْتَبَطْتُ وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
 عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ أُرْسِلَ إِلَى
 زَوْجِي أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ بَطْلَاقِي وَأُرْسَلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ
 أَصْعَ تَمْرٍ وَخَمْسَةِ أَصْعَ شَعِيرٍ فَقُلْتُ أَمَالِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا وَلَا أَعْتَدُ فِي مَازِلِكُمْ قَالَ لَا قَالَتْ
 فَشَدَدْتُ عَلَى يَدَيَّ وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ كَيْفَ طَلَّقَكَ قُلْتُ ثَلَاثًا
 قَالَ صَدَقَ لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ أَعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ هَمَكٍ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ
 تَلْقَى ثَوْبَكَ عِنْدَهُ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِنِّي قَالَتْ نَحْطُبُنِي خُطَابُ مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ
 وَأَبُو الْجَهْمِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرَبُّبٌ خَفِيفُ الْحَالِ وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ
 شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ أَوْ يَنْحَوُّ هَذَا وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ
 وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ
 ابْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ فَسَأَلْنَاهَا
 فَقَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ نَخْرُجُ فِي غَزْوَةِ تَجْرَانِ وَسَأَلَ الْحَدِيثُ

بأنه لا مال له لأن الفقير قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقفاً من كفايته . قوله صلى الله
 عليه وسلم (فإنه ضرير البصر تلقى ثوبك عنده) هكذا هو في جميع النسخ نالني ومي لغة صحيحة
 والمشهور في اللغة تلقين بالنون . قوله صلى الله عليه وسلم (وأبو الجهم منه شدة على النساء)
 هكذا هو في النسخ في هذا الموضع أبو الجهم بضم الجيم مصغر والمشهور أنه بفتحها مكبر وهو

بنحو حديث ابن مهدي وزاد قالت فترؤجته فشرفتني الله بآبى زيد وكرمني الله بآبى زيد
 وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا شعبة حدثني أبو بكر قال دخلت
 أنا وأبو سلمة على فاطمة بنت قيس زمن ابن الزبير فحدثتنا أن زوجها طلقها طلاقاً باتاً
 بنحو حديث سفيان وحدثني حسن بن علي الحلواني حدثنا يحيى بن آدم حدثنا حسن
 ابن صالح عن السدي عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثاً
 فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة وحدثنا أبو كريب حدثنا
 أبو أسامة عن هشام حدثني أبي قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن
 ابن الحكم فطلقها فأخرجها من عنده فعاب ذلك عليهم عروة فقالوا إن فاطمة قد خرجت
 قال عروة فأتيت عائشة فأخبرتها بذلك فقالت ما لفاطمة بنت قيس خير في أن تذكر

المعروف في باقي الروايات وفي كتب الأنساب وغيرها. قولها (فشرفتني الله بآبى زيد وكرمني
 بآبى زيد) هكذا هو في بعض النسخ بآبى زيد في الموضعين على أنه كنية وفي بعضها بآبى زيد
 بالنون في الموضعين وادعى القاضي أنها رواية الأكثرين وكلاهما صحيح هو أسامة بن زيد
 وكنيته أبو زيد ويقال أبو محمد واعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة إحداها جواز
 طلاق الغائب الثانية جواز التوكيل في الحقوق في القبض والدفع الثالثة لانفقة للبانن وقالت
 طائفة لانفقة ولاسكنى الرابعة جواز سماع كلام الأجنبية والأجنبي في الاستفتاء ونحوه الخامسة
 جواز الخروج من منزل العدة للحاجة السادسة استحباب زيارة النساء الصالحات للرجال بحيث
 لاتقع خلوة محرمة لقوله صلى الله عليه وسلم في أم شريك تلك امرأة ينشأها أصحابي السابعة
 جواز التعريض لخطبة الممتدة البائن بالثلاث التامة جواز الخطبة على خطبة غيره اذا لم يحصل
 للاول إجابة لأنها أخبرته أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما خطبوها التاسعة جواز ذكر الغائب

هَذَا الْحَدِيثُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحِمَ عَلَيَّ
قَالَ فَأَمْرُهَا فَتَحَوَّلْتُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا قَالَ
تَنَبَّيْ قَوْلَهَا لَا سَكْنَى وَلَا تَقَقَّةَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ
سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ أَلَمْ تَرَى إِلَى
فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ فَقَالَتْ بِسْمًا صَنَعْتَ فَقَالَ أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى
قَوْلِ فَاطِمَةَ فَقَالَتْ أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ

بِمَا فِيهِ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي يَكْرَهُهَا إِذَا كَانَ لِلنَّصِيحَةِ وَلَا يَكُونُ حَيْثُ ذَغِيَّةٌ مَحْرُومَةٌ الْعَاثِرَةُ جَوَازَ
اسْتِمَالِ الْحِجَازِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ وَلَا مَالٌ لَهُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ
اسْتِجَابَ إِرْشَادِ الْإِنْسَانِ إِلَى مَصْلَحَتِهِ وَإِنْ كَرِهَهَا وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهَا قَالَ انْكحِي
أَسَامَةَ فَكَرِهَتْهُ ثُمَّ قَالَ انْكحِي أَسَامَةَ فَكَرِهَتْهُ الثَّانِيَةَ عَشَرَ قَبُولِ نَصِيحَةِ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالِانْقِيَادِ
إِلَى إِشَارَتِهِمْ وَأَنْ عَاقَبَتْهَا عُمُودُ الثَّالِثَةِ عَشَرَ جَوَازَ نِكَاحِ غَيْرِ الْكَفِّ إِذَا رَضِيَتْ بِهِ الزَّوْجَةُ
وَالْوَلِيُّ لِأَنَّ فَاطِمَةَ قُرَشِيَّةً وَأَسَامَةَ مَوْلَى الرَّابِعَةِ عَشَرَ الْحَرَصِ عَلَى مَصَاحِبَةِ أَهْلِ التَّقْوَى
وَالْفَضْلِ وَإِنْ دَنَتْ أُنْسَابُهُمُ الْخَامِسَةَ عَشَرَ جَوَازَ إِنكَارِ الْمَقْنَى عَلَى مَقْتِ آخِرِ خَالِفِ النَّصِ
أَوْ عَمِّ مَا هُوَ خَاصٌّ لِأَنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ تَعْمِيمَهَا أَنْ لَا سَكْنَى لِلْبَيْتِ
وَأَمَّا كَانَ انْتِقَالُ فَاطِمَةَ مِنْ مَسْكَنِهَا لِعَدْرِ مَنْ خُوفَ اقْتِحَامِهِ عَلَيْهَا أَوْ لِبِدَائَتِهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ
السَّادِسَةَ عَشَرَ اسْتِجَابَ ضِيَاقِ الزَّائِرِ وَإِكْرَامَهُ بِطَبِيبِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ سِوَاهُ كَانَ الْمُضَيِّفُ
إِلَّا أَوْ امْرَأَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ح وَحَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ح وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 وَاللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ
 ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ طَلَّقَتْ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ مُخْلَهَا فَوَجَرَهَا رَجُلٌ لَنْ تَخْرُجَ فَأَتَتْ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ بَلَى لَجُدَى مُخْلِكَ فَإِنَّكَ عَلَى أَنْ تَصَدَّقَ أَوْ تَعْلَى مَعْرُوفًا

محاربة الإسلام للمحسوبة

والنفرة المحسوبة

روى الإمام مسلم بسنده عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا: من ينكح فيها رسول الله ﷺ، فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن رسول الله ﷺ فكله أسامة، فقال رسول الله ﷺ: أنشع في حد من حدود الله، ثم قام فاختطب فقال: «أيها الناس إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أتلموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

المفردات

(أهمهم المرأة المخزومية) أي أكلوا أسامة محرماً، وأصعب شأنها والمخزومية: أمها فاطمة بنت الأسود، ونسبها إلى بني مخزوم فرع من قريش.

(ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن رسول الله) الاستفهام إنكارى بمعنى التثني والمضي: أنه لا يستطيع أن يجترأ أحد على ذلك إلا أسامة و«حب» بمعنى محبوب أو حبيب.

(الحدود) هي ما فرضه الشرع من عقوبات في الدنيا وأدعية لمركب «رض» الجرائم (وأيم الله...) أي ويمن الله، والأصل في هذه العبارة: **يؤمن بالله** جمع يمين فهو قسم من رسول الله ﷺ:

المعنى

قبل أن نتناول هذا الحديث بالبيان والتحليل نشير عنا - في إيجاز -

إلى أن الإسلام قد خُزن على استتباب الأمن ، ونشر أهداب الوفاة من الإبرام والظنين ، قبل إصدار قوانينه الخاصة بالنقاب ، وذلك بالأمر « بالسل » ليشتمل كل إنسان بسلكه ، فلا يبقى هناك مجال لتفكير في المدون التي يتج من البطالة - كما كفل الإسلام حقوق الناس جميعا على مختلف طبقاتهم ، فقرر العمل والنواصي والمحق وقرر مساعدة المحتاجين الذين لا يجدون عملا ولا يستطيعون العمل فأشركت من تعاليم الإسلام أسما ليا دى الإنسانية الرحمة في التضامن الإجتماعي ، إحدانا لثورة الغضب والانتقام التي يكون معها التمرد بالظلم .

بعد ذلك لم يبق للإنسان من حقوق المدون ، فإذا تمت كفالة حقوقه على هذا النحو السابق ثم اعتدى ومديده ، كان لابد من فحص حالته حتى لا تكون هناك شبهة فإذا ما ثبتت إدانته بعد ذلك فهذا دالة على أنه قد انتهت فطرته ، وصحيت أو تمت بصيرته فلا بد إذا من إلحاق العقوبة به ، وإقامة الحد عليه ، وقد استفاضت الأحاديث النبوية الشريفة في طلب الحدود بصورة تجعل المسلمين يأتون إلى إقامة شريعة الله ، وتنفيذ حدوده التي شرعها : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « يوم من أيام الله أفضل من حياة - تين سنة - وحديق في الأرض بحفه أركب فيها من مطر أربعين عاما » رواه الطبراني وعن جابر بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أتيسوا حدود الله في التقرب إليه ولا تأخذكم في الله لومة لأم » رواه ابن ماجه .

كما وضع الله الشريعة أثر ذلك بالنسبة كفرد والمجتمع وأنه إن لم تأخذ على يد الجاني يسم الملاك ، وإن أخذنا على يديه نجا الجميع : عن النعمان ابن بشير رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم

أحفظها، فكان الدين في أسأله إذا استنوا من المأمر وأهل من أوتهم فقالوا
 لو أننا خرفنا في نصيحتنا خرفنا ولم نؤذ من فوقنا فإن ترككم وما أرادوا هلكوا
 جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » رواه البخاري والترمذي
 وغيره والحديث الذي معنا، يرسى الرسول ﷺ قاعدة أساسية في السواقة
 بين الناس، على ضوءها تهل مشكلة الحسوبة والتمييز العنصري، بتطبيق
 على حازم، لا تصرف الدنيا مثلاً، وهذا نرى كيف كان للإسلام فضل
 السبق، في إرساء قواعد الحق، وتطبيق للبادئ السالبة التي لا يفرق فيها بين
 بين إنسان وآخر.

لا تميز ولا عفاة، ولا فضل إلا بالمثل الصالح قال الله تعالى : « يا أيها
 الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن
 أكرمكم عند الله أتقاكم » وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين
 بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن خفية أو صهراً
 لله أولى بما يلاتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تولوا أو تعرضوا فإن الله كان
 بما تعملون خبيراً » وكان ورود هذا الحديث الشريف، يوم فتح مكة، عندما
 ارتكبت هذه المرأة المخزومية وهي فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد جريئة
 السرقة فرغم أمرها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام لإقامة الحد عليها عليه
 الدين والنفس والمال والعرض، وهي الوسيلة الرادعة للتحقق ظلماً بأمن الناس،
 ويرجع الجرمون من إجرامهم، حين يعلمون أنهم لو ارتكبوا فاحشة،
 أو اعتدوا على حق ما أقيمت عليهم الحدود، فينزع على باغ ويرجع عن
 يديه خوفاً من الله عز وجل، إلا شافته إلى أن الحد لا يقام إلا بعد بيان أن ذلك
 الباطل قد كُفِّرَ على الرضا قبل بعه وأصبح يستل خطراً شاملاً على المجتمع فلا بد
 من استنصال شره وخطره.

ويستنبط من الحديث بعض أحكام عامة توجبها علينا يا أي:

أولاً: المباداة بين جميع اليلدين، وأنه لا فيل لأحد إلا بالعل الصالح :
« إن أكرمكم عند الله اتقاكم » .

ثانياً: محاربة الإسلام التميز المنصري والمحدوية، ودعوته إلى المساواة
بين الشريف وغيره .

ثالثاً: أهمية الحدود ومنع الشفاعة فيها حتى ولو كان شريكاً ومن أهل
الأمر في الحديث « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » .

رابعاً: قال الإمام النووي: « وقد أجمع العلماء على تحريم الشفاعة في الحد
بعد بلوغه إلى الإمام ... وعلى أنه يحرم الشفاعة فيه ، فأما قبل بلوغه إلى
الإمام فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب
شر وأذى ... وأما العاصي الذي لا أحد فيها وواجبها التميز فتجاوز الشفاعة
والشفيع فيها سواء باقت الإمام أم لا ، لأنها أهون ، ثم الشفاعة فيها مستحبة
إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى وغيره » اهـ

خامساً: في الحديث منقبة ظاهره لأسماء رضى الله تعالى عنه .

سادساً: في الحديث دليل لجواز الجلف من غير استحقاق أخذ من قوفه :
« وأيم الله لو أن فاطمة « وهذا مستحب إذا كان فيه ما تنجز لأمر مطلوب

عن أبي هريرة وزيد بن حنا. رضى الله عنهما أنهما قالا : إن رجلا من
الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أشد الله إلا قضيت لي
بكتاب الله ، فقال الخمر الآخر يومئذ : نعم فاقض بيننا بكتفي
الله واثني لي قال رسول الله ﷺ : قل ، قال : إن ابني كان ضيفا على هذا
فزني بامرأته وإنه أخبرني أن حل لي في اللحم فلنذبت إني منه بمائة مائة
ودائمة فسألت أهل العلم فأخبروني أن ما حل إني مائة جلدة وتقريب عام
وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده لأضيق
بشكما بكتاب الله ، الواقعة والنم رد عليك وعلى ابنك جده مائة وتقريب
علم ، أخذ يا أنبي إلى امرأة هذا فلما اعترفت فخرجها ، قال : فصا عليها
فلعنت فأمروا رسول الله ﷺ فوجت رداء البخاري وسلم .

الفتنة

(أشد الله) جنت المزة : أي أسألك بالله والذوال هنا بمعنى أقسم كأنه
قال : أقسم عليك بالله أود كرتك الله وعلى هذا يكون قد ضمن (أشد الله)
معنى أذكر الله وحيث فلا حاجة لتقدير حرف جر فيه . (أشد الله إلا
قضيت لي بكتاب الله) أي لا أطلب إلا قضاءك لي بحكم الله (قال الخمر)
والخمر : مضر خضع إذا نازعه وغلب ثم أطلق على الخمر وقد يطلق على
الزنا والافتراء والمفتكر والمؤنس وقد بقي ويجمع . (فاقض بيننا ..) فتنا
واقعة في جزئها من مخفوف والتقدير - والله أعلم - إذا كان الأمر كذلك
فاقض بيننا .. (تأليفه) : الأجير . (البريدة) : الجارية .

في هذا الحديث يروى لنا أبو هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما موقوف رجل من الأعراب لم يرد ذكر اسمه ، أن هذا الرجل رسول الله ﷺ وطلب منه أن يقضى له بحكم الله ، فقال الله ﷻ - وهو آتاه الله - : نعم فاقض بيننا بكتاب الله . . . وليس في طلبهما الحكم بكتاب الله من الرسول صلى الله عليه وسلم ما يؤم أنه قد يحكم بغيره فإنما يظن أن حكمه لا يكون إلا بكتاب الله وإلا بالحق ولكنهما أرادا أن يحكم بالحق ﷻ لا بالمصلحة ، فإن الحكم أن يحكم بين الخصمين على طريقة المصلحة والأخذ بالأولئك إذا رضى الخصمان وهو أيضاً حكم الله ، ولكنهما أرادا تنفيذ القانون الإلهي الشروع دون مصلحة ، فقال رسول الله ﷺ قر ، قال : إن إني كان عسيما غل هنا فزنا بأمواته . . . وفي قوله . كان عسيما أي أجيرا ، ملابوضح لنا السبب في وقوعه في المصيبة وهو طول الملازمة وخلوته بها ، وفي هذا ما بين لنا خطورة التساهل في هذه الأمور ، فإن الرجل أراد أن يذكر أن إني لم يكن من عادته التجرد - وهو وإن كان سببا لا يفتقر فيه - إلا أنه يكشف عما ينطوي عليه التهاون من الوقوع في الحرام ، وهذا بيان صريح للمشاهلين في أعمالهم ، ومن يزعمون في تساهل الظهور ، وفي أمدقهم وعملهم التقاطع ، كيف والشيطان لم يقرب وما خلا رجل بالمرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما ، ولكم نفع كثير من المجتمعات برذائل كثيرة وسام لا حد لها من جراه هذا التهاون .

ثم عاد الرجل فقال : وإن أخبرت أن علي إني الرجم - وكان هنا بمن لا علم عندهم - فانتدبت إني منه بمائة شاة - أي من القتم - وواحدة - أي جارية - ثم سألت أهل التهم والمراد بهم الصحابة الذين كانوا يفتنون في العهد

النبوى كالمغلق الأربعة وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت ، وزاد
 بن سعد في الطبقات : عبد الرحمن بن عوف ، فأخبروه أن الذى على رقبته
 هو جلد مائة وتغريب عام من البلد الذى وقع فيه الزنا إلى مسافة القصر فأكثر
 وأن على المرأة الرجم . فقال رسول الله ﷺ : والذى نفسى بيده لأقضين
 بينكما بكتاب الله إنما أقسم الرسول ﷺ أن يقضى بينكم
 بكتاب الله دون أن يطلب أحد منكم . ومع أنه لا يظن فيه غير ذلك ،
 لأنه أراد أن يظن المحضين وأن يبرئها فيما يريدانه ضمنا طلبا من ذلك
 وهذا من مكالم أخلاقه ﷺ وعظم رفقته . وحكم لما جوفه : الحرية والقسم
 رد عليك ، أى برؤيته . وحل ابتكجه ماله وتغريب طمتم أمر أنيس
 وقال له : اضديا أنيس إلى امرأة هنا فإن اعترفت فارجعها ، لأنها كانت
 عصية ، فقضى عليها أنيس فاعترفت بزنا فأمر بها رسول الله ﷺ فرجعت .
 قال الشيخ الشافعى رحمه الله : يحصل أن يكون هذا الأمر هو الذى في
 قوله : فإن اعترفت فارجعها وأن يكون ذكره أنها اعترفت ظهرياً
 أن يرجعها لك يقتضى أن أنيساً إما كان رسولاً ليسع إقرارها وأن تنفيذ
 الحكم كان من عليه الصلاة والسلام ويشكل على هذا كونه اكتفى في ذلك
 بشاهد واحد وأجيب بأنه ليس في الحديث نص على إقراره بالشهادة فيحصل
 أن غيره شهد عليها أيضاً وفي رواية فاعترفت فارجعها وهي ترجع للاختلاف
 الأول وتدل على أن أنيساً كان حاكماً لا شاهداً ويثبت أنيس كما قال القنوي
 بحول عند العلماء . حل لإعلام المرأة بأن هذا الرجل قد نهايت فلها عليه حد
 التلغف فتطالب به أو تغفر عنه إلا أن تعترف بزنا فلا يجب عليه حد القذف
 بل عليها حد الزنا وهو الرجم قال : ولا بد من هذا التأويل ، فمنه أنه يثبت
 ليطالب إقامة حد الزنا وهذا غير مراد لأن حد الزنا لا يمتاطة بالجنس بل
 لو أقر الزنا استحب أن يرضى به بالرجوع وإما ضمن عليه الصلاة والسلام

تثبتنا هذا الحكم ؛ لأنه من قبلة المرأة وقد كانوا يتفرون من حكم فيهم
فيهم ١٠ فتح البدي

وهذا الحديث من الأحاديث الصحيحة التي حاول بعض الناس فيها
وحديثاً — أن يثيروا حولها الشبه فلما علم أنهم أنه يتعارض مع القرآن ، وقد
دافع عنه ابن قتيبة في كتابه (تأويل مختلف الحديث) وأبان وجه الحق، ونحن
نورد هنا رأيه مع توضيح جانب الحقيقة ، والإدلاء برأينا في ذلك .

يقول ابن قتيبة : قالوا رويتم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أن رجلاً قام إلى النبي
ﷺ قال : يا رسول الله نشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله تعالى ، فقام
خصمه وكان أقفه منه فقال : صدق أقضيت بيننا بكتاب الله وأذن لي ، قال :
قل : قال إن أمي كان عتيقاً أهلك هذا فزني بامرأته فاعتديت منه بمائة شاة وخادمه ،
ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابن جلد مائة وتغريب عام وعلى
امرأة هذا الرجم ، فقال والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله المائة شاة
والخادم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأة هذا الرجم ،
واغدا يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فقام عليها فاعترفت
فرجمها (١)

وقال أبو محمد : مكنا حديث محمد بن عبيد عن ابن عيينة ، قالوا : وهذا
خلاف كتاب الله عز وجل لأنه سأله أن يقضي بينهما بكتاب الله تعالى ، فقال
: والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ثم نفسي بالرجم والتغريب ،

(١) تأويل مختلف الحديث ص ١١٧ ، فتح الباري ج ١ ص ١١١ ط
طبع المطبعة ، ط ١٣٧٧ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

وليس الرجم والتخريب ذكر في كتاب الله تعالى ، وليس يخلو هذا الحديث من أن يكون باطلاً أو يكون . فإنا لو قلنا : قد نص من كتاب الله ذكر الرجم والتخريب .

قال أبو محمد : ونحن نقول : إن رسول الله ﷺ لم يرد قوله : لا تضيق بينكما بكتاب الله من القرآن ، وإنما أراد لا تضيق بينكما بكتاب الله تعالى والكتاب يتصرف كل وجه منها : المحكم والدرى كقول الله عز وجل : (كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم)^(١) . أي فرضه عليكم وقال (كتب عليكم الفرائض)^(٢) . أي فرض عليكم ، وقال (وثقوا ربنا لم كتبنا علينا القتال)^(٣) . أي فرضت وقال تعالى : وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس)^(٤) . أي حكما وفرضنا وقال التائبة الجمدى :

وقال الولاء بالبراءة قلتم وما ذاك قال الله إذ هو يكتب أراد مالت القرابة بأحسابنا إليكم وما ذاك أوجب الله إذ هو يحكم أمه وهكذا ترى ابن تينية رحمه الله قد أجاب حسب ما يدا ، ولكن هناك أجوبة أخرى ترى من الأهمية إيرادها :

(١) قيل إن المراد بكتاب الله ، القرآن الكريم .

(٢) وقيل يحتمل أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى : دأب مجمل الله لمن سيل^(٥) . فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن السيل جله اليكرونية ورجم النبي .

(٣) وقيل يحتمل أن المراد بكتاب الله الآية التي سخطت ثلاثها وهي :

- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| (١) سورة النساء آية [٢٤] | (٢) سورة البقرة آية [١٧٨] |
| (٣) سورة نساء آية [٧٧] | (٤) سورة الأئمة آية [٤٥] |
| (٥) سورة النساء [١٥] . | |

والشيخ والشبهة إذا زنيا فارجموا البتة فكلا من الله والله عز وجل حكيم .

وفي الموطأ عن يحيى بن - مريد عن سعيد بن السيب قال : لما صدق عمر بن
الحج وتدم المدينة خطب الناس فقال : يا أيها الناس قد صفت لكم الله
وفرضت لكم وتركتم على الإثم والعدوان
آية الرجم أن يقول قائل : لا يجهل حديث في كتاب الله فقد رجم رسول الله
ﷺ ورجلنا ، والذي أفسى به لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله
ليكتبها بيدي (الشيخ والشبهة إذا زنيا فارجموا البتة)^(١) ، قال مالك :
الشيخ والشبهة : السيب ، ووقع في الخلطة في ترجمة داود بن أبي هند عن
السبب عن عمر (ليكتبها في آخر القرآن) وهذه العبارة الأخيرة فحمد لنا
أن سيدنا عمر رضي الله عنه لم يكن ليكتبها إن شاء حسبا اتفق ، وإنما في آخر
القرآن ، وذلك محافظة على الترتيب للقرآن ، وليلزم لهلوس حكمها .

وكذلك عبارته (لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله وليس المراد
خشيت من مقالة الناس فيه ، وإنما مراده أن يلتبس على الناس الأمر لو كتبها
فلا يحسبون أنها منسوخة التلاوة .

وقد أخرج اللسان ذلك وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب ، قال
(ولقد كان فيها - أي سورة الأحزاب - آية الرجم . . . وأرى أن احتمال كون
المراد بكتاب الله الآية المنسوخة تلاوتها لا يقى بالمراد إذ أن الآية التي نسخت
تلاوتها لم يرد فيها إلا حكم الرجم فقط ، أما التنزيه فلم يذكر حكمه فيها -

(٤) وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النجس عن أعلى المال بالباطل ،
لأن خصمه كان قد أخذ منه القم والغلام بشعره حق ، فذلك قال : (والمقصود

(١) الموطأ ص ٧٤١

واقى أربعة هو أن المراد بكتاب الله في الحديث هو حكم الله تعالى
الذى حكم به وكتب على مبادىء كما رأى ابن قتيبة وذلك لما ورد في رواية
عمر ابن شعيب (لأنه بيننا وبينكم الحق) ، وكل شيء حكم به رسول الله ﷺ
لأنما هو حكم الله تعالى فهو المبلغ عن الله ، والذين لأحكامه ، وقد فرض علينا
طاعته وقبول قوله ، قال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه » . قال ابن
القيم : « أن الله سبحانه نصب رسول الله ﷺ منصب المبلغ المبين عنه
فكل ما شرعه للأمة فهو بيان منه عن الله أن هذا شرعه ودينه ولا فرق
بين ما يبلغ عنه من كلامه أمثلوه ومن وحى الذى هو تطهير كلامه في وجوب
الاتباع ومخالفة هذا^(٢) »

(١) فتح البارى - ٢١ من ١٥٢ ط الحيدرية
(٢) إعلام الموقعين - ٢ من ٢٣٨ ط الحيدرية

الاستنباط

- ١ - المرجوع في الأحكام إلى كتاب الله تعالى بما ورد فيه من امر أو نهى بطريق الاستنباط، وإلى السنة النبوية الشريفة لمجيء المصدر الثاني، ثم بالتفريع الإسنادي.
- ٢ - جواز الحلف بنهر استطلاق، وجواز القسم على الأرواح بما يجد ما بين يديه.
- ٣ - إذا تم إصلاح بين الناس على غير ما جاء في الشريعة فإنه يرد ولا يتم أخذ المال من طريقه.
- ٤ - وقال عياض: احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقره المصنف رحمه الله (١).

(١) من كتابنا «في ظلال القرآن مجيبي».

فضل التمر

روى الإمام مسلم قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة
عن عاصم بن عاذم قال : سمعت عامر بن سعد بن أبي وقاص يقول : سمعت
سعدا يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أصبح بسم تمرات عجوة لم
يضره ذلك اليوم سم ولا حر .

الشرح

هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة التي تبين صحة ما أخبر عنه النبي
ﷺ ، وتبين فضل التمر ، وما له من أثر صحي نافع للإنسان لا سيما تمر المدينة .
وأما تخصيص المدة بالسبع ، فقد قال الإمام النووي عنه وقد انسخ من
الأمر التي عليها الشارع ، ولأنه لم يحن حكماً فيجب الإيمان بها ، واعتقاد
فضلها وهذا كأعداد الصلوات
هذا الحديث اهـ .

وقد طعن في هذا الحديث أحده أمين وغيره ، فقال إن البخاري ثبت
أحاديث ذات الحوادث الرضية والشفعة التجريبية على أنها غير صحيحة ،
وعرب مثلاً لذلك بهذا الحديث - وقد وضع العلماء معنى الحديث ،
وأثبتت اكتشافات العلم الحديث ما يتضمنه من أسرار وما يحوي من صدق
وحقيقة .

ومن العلماء من خصص التمر النافع في هذه الأحوال بتمر المدينة نظراً
للأحاديث التي وردت مفيدة لعلاء منهم من أطلق سواء كان من المدينة
أو من غيرها ولكن الذي ارتضاه أكثرهم أنه خاص بعجوة المدينة .
قال ابن القيم في زاد المعاد : (والتمر غذاء فاضل حافظ للصحة ولا سيما

وإذا ما عرفنا أن السرور نوع من الأمراض النفسية ، ولإيجاده النفسي أثره الكبير في العلاج فإن أثر الغذاء بالتدريج في الصحة من الناحية النفسية خاصة وأن أدق أخبار ذلك هو المصادق الأمين الذي لا ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى .

۱۲۷

حرارية ومواد معدنية وسكرية وذلك بالإضافة إلى أن نرى بالكالسيوم
والفسفور والحديد ويحتوي على غالبية النباتات المعروفة (اهـ) .

وما سبق ينضح أن الحديث روى بطريق صحيح ، من رواية جدول
ثقات وأن الحديث يفيد ما يبلغ من خصائص رزايا بنت قديما ، حيث
إنه يفيد في حالات كثيرة وله فوائد في لبن المدة وتنشيط أعضاء الجسم ،
وما يحتوي عليه من الغذاء الكامل هنا بالإضافة إلى ما اكتشفه العلم الحديث
من الرزايا السابقة ، إذا فالحديث صحيح بالشهادة وبأدلة العلم .

وقد أخرج البخاري عقب الحديث السابق حديثا آخر بلفظ : « من تصبغ
سبع تمرات معبوة لم يضره سم ولا حمر » ويبدو أن هذه الخاصية إنما تكون
لن تناول التمر أول النهار ، حيث يقع على الرزق ، وقال ابن حجر : « وظاهر
الإطلاق أيضا المواظبة على ذلك ، وقال النووي ، في الحديث تخصيص معبوة
المدينة بما ذكر وأما خصوص كون ذلك سبط فلا يقتل معناه كما في أعيان
الصلوات ونصب الزكوات اهـ .

ويمكن أن نستنبط من الحديث الشريف والأقوال العلمية السابقة فمرة
التمر ، وأن خاصيته مشروطة بما إذا كان أول النهار على الرزق مع المواظبة
على ذلك وتخصيص العدد « بالسبع » ، أما الخاصية في هذا المبدل لا يلحقها إلا
الله أو من أطلع على ذلك .

الكأمة ومداداة العين بها

قال الإمام مسلم رحمه الله : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حماد بن عمار بن عمار قال : سمعت عمرو بن حرب قال : سمعت سعيد بن زيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الكأمة من المن ، وماؤها شفاء للعين .

المعنى

في هذا الحديث بيان من الرسول صلى الله عليه وسلم لفائدة نوع من النبات أودع الله سبحانه وتعالى فيه خاصية لا توجد في غيره ، وهو نبات يخرج من الأرض ولا ورق ، ومن قدرة الله تعالى وحكمته ، أنه أودع في هذا النبات نوعاً للعلاج العيون ، يقول : « وماؤها شفاء للعين » قيل : هو نفس الماء مجرداً ، وقيل : معناه أن يخالط بدواء ويخالط به العين ، وقيل : إن كان لبرودة ما في العين من حرارة فأؤها مجرد إشفاء للعين وإن كان لغير ذلك فتركب مع غيره .

قال الإمام النووي رحمه الله : والصحيح بل الصواب أن ماءها مجرداً لشفاء العين مطلقاً فيعصر ماؤها ويحمل في العين منه .

وقد ورد نقد من الكتاب المحدثين يظعن في هذا الحديث الذي رواه الإمام (الترمذي) في جامعه يقول أحمد أمين عن رجال الحديث : « لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي فلم يعرضوا لتفنيد الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا ؟ مثال ذلك ما رواه الترمذي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (الكأمة من المن ، وماؤها شفاء للعين والنجوة من الجنة وهي شفاء »

من السم). فلو انهجوا في نقد الحديث إلى امتحان السكاة؟ وهل فيها مادة
 نشق العين؟ أو العجوة وهل فيها تزيان؟ نعم إنهم رويوا أن أبا هريرة قال :
 (أخذت ثلاث أكوز أو خمساً أو سبعة فمهرتهم في قارورة وكلمات به جارية
 لي عشاء فبرأت) ولكن هذا لا يمكن لصحة الحكم فتجربة جزئية نفع
 فيها شيء مرة لا نسكن منه غنيا لإثبات الشبهة في ثبت الأدوية إنما الطريقة
 أن نجرب مراراً... أهـ

الاجابة على ذلك :

إن هذا الحديث رواه الترمذي عن أبي هريرة ، ورواه أحمد في مسنده
 عن سعيد بن يزيد ، وهو حديث ثابت في الصحيحين ، وليس في مسنده
 جرح ولا ضعف سند صحيح قوى هذا من ناحية السند أما يتعلق
 (بالمتن) فإن أبا هريرة قام بتجربة هذه الطائفة التي في السكاة فوجدها
 سليمة ، كما جربها غيره من بعده والإمام النذوي روى أن بعض هذه زمانة
 قد أصيب بذهاب بصره فلما كتحل بماء السكاة شق بإذن الله كما اعترف
 بصحة الحديث كذير من أطباء المسلمين الذين قاموا يثبت وتجربته ، وأثبتت
 بحوثهم أثر السكاة في تقوية الجفن وزيادة البصر ومع ذلك كله فقد تصدى
 فطن في هذا الحديث بعض أهل الزيف وطلبوا التجربة مراراً وقد جويت
 مراراً ، ومع هذا لم يقتنعوا أو لم يصدقوا ذلك لأنهم طلبوا أمور الدين
 بالشهادة وأرادوا أن يأخذوها بالطريقة الثانية طريقة الحس والملاحظة الخاصة
 فبنوا والصواب ، ومع أنها قد أصابت باللبة بالحديث وأثبتت صحتها
 إلا أنهم في ضلالهم يعمهون ولا أنهم طلبوا صحة الحديث من يقين القلب ،
 وتجتهد في بصاحب السنة أولاً فلا شك أنهم كانوا يحسون بالإيمان قد وقر في
 القلب ، وبالصديق بصحيح سنة التي جاء بها وحيا يوحى .
 ٩ - من توبيخات الرسول

وقد جاء في سبب ورود هذا الحديث : أن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : كثرت السكأة على عهد رسول الله فقال بعض الصحابة إن السكأة من جدري الأرض فامتنعوا من أكلها فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فخرج فيه المذبر ، فقال : فقال : ألا ما بال أقوام يزعمون أن السكأة من جدري الأرض ألا إنها ليست من جدري الأرض ألا إن السكأة من المن وماؤها شفاء للذين إلا وإن العجوة من الجنة وهو شفاء من السم .

(والسكأة نبات لا ورق لها ولا ساق ، توجد في الأرض من غير أن تزرع قبل سميت بذلك لاستتارها ، يقال كأ الشهادة إذا اكتتها ، ومادة السكأة من جوهري أرضي بخاري يحتقن نحو سطح الأرض يبرد الشتاء وينضج مطر الربيع فينول ويذدم) ^(١) وقد ورد في المراد بالثلاثة آراء :

الأول : أنها من المن الذي أنزل على بني إسرائيل وهو الطل الذي يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلواً ومنه الترنجيبين ، فكأنه شبه به السكأة بجامع ما بينهما من وجود كل منها عفواً بغير علاج .

الثاني : أنها من المن الذي أمن الله به على عباده عفواً بغير علاج ، وقال هذا الرأي أبو عبيد وجاء .

الثالث : قال الخطابي : ليس المراد أنها نوع من المن الذي أنزل على بني إسرائيل فإن الذي أنزل على بني إسرائيل كان كالترنجيبين الذي يسقط على الشجرة وإنما المعنى أن السكأة شيء ينتبت من غير تسكف يبذر ولا سقى فهو من قبيل المن الذي كان ينزل على بني إسرائيل فيقع على الشجر فينزلون به ثم أشار إلى أنه محتمل أن يكون الذي أنزل على بني إسرائيل كان أنواعاً منها

^(١) (الفتح البارز ج ١٠ ص ١٧٦) .

ما يمتط على الشجرة منها ما يخرج من الأرض فتكون الحكمة منه .
وتتفرق بين الآراء السابقة : أرى أن الحكمة مما امتن الله تعالى به
على العباد هموا دون معالجة وإذا نظرنا إلى الرأي الأول نرى أن المراد
تشبيه الحكمة بالن وإذا نظرنا إلى الرأي الثاني نرى أنها مما امتن الله به على
العباد وإذا نظرنا إلى الرأي الثالث وجدنا أن المراد أنها من قبيل (المن)
وليس المراد أنها نوع منه ، فكان الآراء الثلاثة تتفق في أن « الحكمة »
ليست هي عين « المن » .

فنلاحظ في معنى المن أنه الذي أنزل على بني إسرائيل كالرأي الأول
والثالث أراد : أن الحكمة تشبهه أو تكون من قبيله فيشتقان مع الرأي
الثاني في أنها غيره والرأي الثاني الذي لاحظ في معنى المن أنه الذي امتن الله
به يتفق مع الرأيين في خروج الحكمة هموا بغير علاج .
وذكر ابن القيم أن فضلاء الأطباء اعترفوا بأن هذه الحكمة يجوز للمريض
كباب سينا وغيره وقال ابن حجر : « واحتج مال كل ما وردت به السنة بعدم
ينفع به من يستعمله ويدفع الله عنه الضرر بجنته

نعمة المال ونعمة الحكمة

روى البخاري بسنده عن عبد الله بن مسعود قال : قال النبي ﷺ :
« لا أحد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلط على ماله هلك في الحق
ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها » .

معاني المفردات

(لا أحد إلا في اثنتين ..) « الحسد » : بمعنى زوال النعمة عن صاحبها ،
وخصه البعض بأن يتسبب ذلك لنفسه . والأصح أن الحسد : بمعنى زوال النعمة
عن النعم عليه سواء بمعنى ذلك لنفسه أم لا .

(رجل آتاه الله مالا) : أي أعطاه إياه و « مالا » : منكرة ، يشمل الكثير
والقليل من المال .

فسلط على ماله هلك في الحق (وفي رواية أخرى : « فسلطه » والتسلط
بمعنى التغلب على طباع النفس البشرية من الشح ، والحرم على المال ،
و « هلكته » فتح اللام والسكان : إهلاكه بحيث ينفذ فلا يبقى شيء منه
« في الحق » : أي في الطاعات ، فيخرج منه الإصراف المهي عنه .

(الحكمة) : اللام المعجمة ، فالمراد بالحكمة ، القرآن ، وقيل : المراد بها ،
كل ما منع من الجبل .

الشرح

إن النعم الإلهية كثيرة لا تقم تحت حصر .. « وإن تعدوا نعمة الله
لا تحصوها » .. ونجاء كل نعمة واجب ، على المسلم أن يقوم به ، وحق يجيبه

عليه أن يؤدبه ، فإذا قام المسلم بما يجب تجاه نعم الله ، تقام بواجباته ، وأدى الخلق ، وشكر الله النعم الوهاب ، كان أملاً لزيادة النعم ، ورحمة الله ورضوانه ، فهو بهذا قد أدى ما عليه عليه إيمانه الصحيح من الشكر له ، أما إن تمرد ولم يؤد ما عليه ، فقد جحد النعمة ، وأخذ في أميلب الكفورها ، وعندئذ ينتظره العذاب الأليم : «لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابى لشديد» .

ومن أجل النعم الإلهية : نعمتان ، تتعلق الأولى منها بما هو قوام الحياة الدنيا ، وتتعلق به ممارسة العمل والسكب والعاش ومعى نعمة « المال » .
وأما الثانية : فتتعلق بما هو قوام الدين ، وعلى ضوئه يكون موقف العبد يوم لقاء الله ، ومعى نعمة « الحكمة » .

وينتج الحديث الشريف فى توضيح أهمية هاتين النعمتين اتجاهاً يمر من الأشواق السكينة إلى معالى الأمور ، والتنافس الشريف المحمود إلى مكروم الأخلاق ، ومحامد الفعل ، فيقول : « لا حسد إلا فى إثنين » . . . فالحسد وما المراد به هنا ؟ الحسد قديان : حقيقى ومجازى . فأما الحسد الحقيقى : فهو ضغنى زوال النعمة من صاحبها سواء تمنى أن تكون النعمة له هو أم لا ، ومعنى تحقيق هذا النوع فهو حرام بالإجماع قولاً كان هذا الحسد أو أملاً أو نصية ، واستغنى للمسلم من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافر أو فاسق يستعين بها على منصبة الله .
وأما النوع الثانى : وهو الحسد المجازى - وهو المراد فى الحديث - فمعناه القبطة : بأن يضغنى مثل النعمة التى عند غيره من غير أن يتمنى زوالها من صاحبها ، وهذا النوع يسمى منافقة ، فإن كان فى الطاعات فهو حرام محمود ، ومنه : « فليتنافس المتنافسون » . وإن كان فى المنصبة فهو حرام ، وقد حذر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : « .. ولا تنافسوا » وإن كان فى الأمور

الجائزة فهو مباح . الحديث يبين لنا أنه لا غبطة أعظم ولا أفضل من الغبطة في هذين الأمرين :

الأول : رجل آتاه الله مالا فسلط على ما حلت له في الحق . وفي رواية : « فسلط » وهذا التعبير يدل على قهر شهوة النفس البشرية التي طغت على الحرص الشديد ، وأن المؤمن الذي يتق بما عند الله هو من يتق ماله على هذه الصورة ، وعبر بقوله : « حلت » أي أهلا له ، لبيان أنه لا يبقى شيئاً منه .

ويضم الحديث الشريف ضابطاً هاماً من ضوابط إنفاق المال على هذه الصورة هو قوله : « في الحق » أي في الطاعات والوجوه المشروعة ، لنزول ما قد يلتبس على بعض الأنهام من الإسراف المذموم ، والتبذير الممنوع . قوله تعالى : « ولا تبذر تبريراً » ، ولا يفيق من أذهاننا أن تقييد الإنفاق في الحق يحفظ لصاحب المال بجانب كبير منه ، ليؤدي به واجباته ، ويقوم به في رعاية أهله ومن تلزمه نفقتهم .

كما يشترط في هذا المال الذي يقتبط عليه صاحبه ، أن يكون محموداً من الحلال ، لا غش فيه ولا شبهة ، وهذا الشرط نفعه من قوله : « رجل آتاه الله مالا » فإستناد الإتيان بالمال إلى الله يشير إلى أنه رزق منه سبحانه ، قد سانه عليه حرام وفاقا . أما إن اكتسب الإنسان ماله من حرام أو شبهة ، وحاول أن ينفق منه في سبيل الله أو في أي عمل صالح من أعمال الخير ، فإن إنفاقه من غير مقبول ، ولا غبطة في هذا المال ، قال عليه الصلاة والسلام : « لا تقبلن ما جاء من غير حله ، أو من غير حقه ؟ فإنه إن صدق به لم يقبل منه ، وإن كذب به لم يصدق » .

ولكن ما أفضل البقعات ؟ ومن يبدأ الإنسان أولاً ؟

ما يؤخذ من الحديث

- ١ - لا بأس بالنيطة في الأمور، وهي تفي أن يكون الإنسان مثل ما ينبغي.
- ٢ - فضل الاتفاق، ومنزلة من يتفق ماله في الحق.
- ٣ - فضل قراءة القرآن وفهمه، ومنزلة العالم وطالب العلم عند الله.
- ٤ - أن نعم الله كثيرة لا تحصى، ومن أجلها نعمة المال ونعمة الحكمة فيهما قوام الدين والدنيا.

التحليل من المظالم

عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من كانت عنده مظالة لأخيه من هرقة أو من شيء فليبتئله منه اليوم
قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظالمه ،
وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » رواه البخاري .

المفردات

(مظالمه) المظالمه والمظالمه اسم لما أخذته الظالم من المظلوم .
(من هرقة أو من شيء) العرض : النفس ، أو النسب والشرف ، أو وضع
المدح والذم ، وهذه الجزئية بيان المظلمة وتوضيح لها .
(فليبتئله منه اليوم) أي يطلب من أخيه المسلم أن يجعله حل من الشيء
الذي ظلمه فيه ، وذلك بأدائه له ، أو أن يستسمحه فيه ؛ وذلك حتى لا يطالب
يوم القيامة به . والمراد باليوم : أي في الدنيا .
(قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) أي في يوم القيامة ، فلا ملك لأحد
فيه ، إنما الملك يومئذ لله الواحد القهار .

المعنى

نقدت الإسلام على العدل بصور هديده ، وعالج نواحي الخسف النفس
التي قد تكون منفذا من منافذ الظلم ، فقال تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم
أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى

أثم عملوا ، وإن تولوا أو تعرضوا فإن الله كان بما عملون بصيرا (١)
 وقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا كونوا فواين لله شهادة بالصدق
 ولا يجر منكم شأن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله
 إن الله خبير بما تعملون (٢)

وكما حذر الإسلام من الظلم ، ومن العوامل المؤدية إليه ، علاج الوقوع فيه
 وأرشد إلى سرعة التخلص منه ، قبل أن يأتي يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون
 إلا من أتى الله بقلب سليم ، فإن أخذ الله تعالى الظالمين طائما أخذ شديدا كما
 قال تعالى : (وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذهم أليم
 شديد) .

والحديث الذي معنا يبحث على سرعة التخلص من المظالم أيا كان نوعها في
 العرض أو النفس أو المال ، فتدحى الحديث على التخلص منها قبل الآخرة ،
 ويكون التخلص مع صاحب الحق الذي وقع عليه الظلم ، فإن لم يكن حيا
 فيكون مع ورثته ، ويقع التخلص من الظلمة على صور مختلفة :

١ - برد الحق إلى صاحبه .

٢ - أو بتسكينه من القصاص .

٣ - أو بأن يستسمح صاحب الحق ، فيرضى ويصفح عنه .

والتحلل من المظالم شرط أساسي ، فتوبة إلى الله تعالى ، فإذا كانت معصية
 العهد في الدنيا تنعقد بحق آدمي ، فإن شروط التوبة بالنسبة إليه هي : ١ - أن
 يطلع عن المعصية . ٢ - وأن يتقدم على فعلها . ٣ - وأن يعزم أن لا يعود
 إليها أبدا . ٤ - وأن يبرأ من حق صاحبها ، فإن كانت مالا أو نحوه ولاءه

(١) سورة النساء آية : ١٣٥ .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٠ .

إليه ، وإن كان قد توفى وفاء مكنه الله أو طاب عذره ، وإن كان غيبة
استعمل منها ، إنما إذا لم تنفذ المصيبة بحق آدمي ، إنما الشروط الثلاثة الأولى
وقد ثبت الحديث من سرعة الانتقام من الظالم قبل أن لا يكون دينار
ولا درهم ، وذلك في يوم القيامة الذي لا شك فيه لأحد لا لبس فيه .

ثم صور الحديث الشريف صورة ما يقع يوم القيامة ، وبكيفية أخذ الحقوق
لأصحابها : « إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته » وقد وقعت هذه
الجملة جواباً عن سؤال نشأ من كلامه ، وكان سائلاً حال : إذا لم يكن هناك
درهم ولا دينار فكيف يتم القصاص ، فأجيب : « إن كان له عمل صالح . . . »
الحج ، أي أن الله تعالى يعطي ثواب العمل الصالح للظالم ويأخذه من الظالم ، فلا
يحسب له . فإذا لم تكن هناك حسنات للظالم ، أخذ من سيئات الظالم ،
فيؤخره الله من ذنوبه على ذنوب الظالم ، فإن لم توجد حسنات للظالم ولا
سيئات للظالم ، أو كان الموجود منها لا يفي بالحق فإن الله الحاكم العادل
يعاقب الظالم حينئذ بمذاب النار على قدر ظلمه .

وقد يتعرض : بأن مثل هذا يمارض مع قول الله تعالى : (ولا تزر وازرة
وزاً خرى) :

والجواب على هذا : هو أن الظالم إنما يعاقب بسبب ما ارتكبه من ظلم
بسبب جنائنه وإليه ترجع العقوبة بحسبه .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أتدرون ما
الفلس ؟ قالوا : الفلاس فينا من لا درهم له ولا متاع » فقال : « إن الناس أربعون
أمت من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي وقد شتم هذا ، وقذف
هذا ، وأخذ مال هذا ، وسب دم هذا ، وشرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته

وهنا من حسنة ، فإن ثبت حسنة قبل أن يقضى بأصله أخذ من خذائمه
 فطرح عليه ثم طرح في النار ، أخرجه مسلم
 ونورد الآن حكم الغيبة ، وهل فيها مظلة يجب أن يتحاشا منها المصنف أم لا ؟
 والجواب على هذا : هو أن الغيبة من الكبائر ، قال تعالى : (ولا ياتوا
 بعضكم ببعض في الحديث : « وماؤكم وأموالكم وأعراضكم عني »)
 وقد اتفق العلماء على أنها من الكبائر ، يجب التوبة إلى الله منها
 واختلفت الآراء : هل يستعمل المصنف أم لا ؟

١ - قال بعضهم : ليس عليه اضطهاد ، وإنما هي خطيئة بين يدي ربه
 واستدل أصحاب هذا الرأي بأنه لم يأخذ شيئا من ماله ، ولا أصاب من ماله
 ما ينقصه ، فليس في ذلك مظلة يستحلها الله ، وإنما المظلة ما تكون له
 للبال والبدن

٢ - ونعت فرقة أخرى : إلى أن الغيبة مظلة وكفارتها الاستغفار
 لصاحبها الذي اغتابه ، واستدلوا على ذلك بما روى عن الحسن :
 « كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبت » .

٣ - ونعت فرقة ثالثة : إلى أن الغيبة مظلة وعلى صاحبها الاستغفار
 عنها ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 يقول شرحه الآن :

والذي ترجمه : هو الرأي الثالث ، فقال : بأن علي بن أبي طالب اغتاب الاستغفار
 من حيثين ، مستلين بهذا الحديث ، فهو يدل على التحليل ، وعلوم أن حديث
 الرسول ﷺ عو الحجة ، وفي البيان الصحيح : ولأن التحليل كلفك يدل
 على المناظرة والتراحم ، وهو من قبيل المنع ، قال الله تعالى :

(فمن هنا وأصلح تأجرو على الله إنه لا يمس الظالمين)^(١) . أنهم إلا إذا
 (١) سورة القصص آية ٢٦ :

ترتيب على الاستحلال فيكر شديد به يخيف أن يجر إلى اندلاع فتنة كبرى ،
فإنه حينئذ يهلك من الاستحلال حتى يوانيه الظرف المناسب له ، ويقوم
بالنوبة والاستنار لأخيه .

وأما الرأبان : الأول ، والثاني ، فنرى أن أصحاب الرأى الأول ينفون
الاستحلال متعالمين بأنه لم يصب مالا ولا بدناء فليس في ذلك مظلمة ، والحق :
أن إجماع العلماء من مقدم على أن كل الناذق لم يذوق مظلمة ، وهذا ليس في
البدن ولا في المال ، فدل على أن الظلم يكون في المرض كما يكون في البدن
والمال . وأما الرأى الثاني : فيأجل إنها مظلمة بفقر أصحابها ، ففيه تناقض ؛
لأن قولهم : «مظلمة» يقتضون ظلمة المظلوم ، وإذا ثبت أن ترفع عن الظالم
إلا بإحلال المظلوم له .

ما يؤخذ من الحديث

- ١ - دعوة الإسلام إلى اقتشار العدل في الحياة ، ومقاومة الظلم في جميع صوره .
- ٢ - معالجة الإسلام لمشاكل المجتمع ، والعمل على رفع الظلم من المظلومين
حتى يسود العدل والأمان ، وتنسم الحياة تنفساً رافياً .
- ٣ - إحقاق الحق لا يضيقه الله ، فإن ضاع حقه في الحياة ولم يستطع
الحصول عليه ، فإن الله تعالى يثبت يردده له يوم القيامة من الظالم له ، إما
بالحسنات التي يأخذها من الظالم للمظلوم ، وإما بالسيئات التي يأخذها من
المظلوم ويلحقها على الظالم ، وما ركب من ظلام عقبيده .
- ٤ - إن الله ليعلم ظالمه حتى إذا أخذ له أم يغلبه فهو يهل ولا يعلم ، كما قال
تعالى : (ولا يحسب الله أن يترك عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص
فيه الأبدان) (٢٣) .

السؤال عن شرائع الإسلام

(٨) عن طلحة بن عبيد الله قال : جاء رجل من أهل نجد نازح الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة - قال هل على غيرها ؟ قال . لا إلا أن تطوع . وصيام رمضان قال هل على غيره قال لا إلا أن تطوع وذكر له الزكاة ، فقال : هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع قال فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفلح إن صدق .
أخرجه البخاري : ج ١ ص ٨٧ واللفظ له ومسلم ج ١ ص ١٦٧ .

راوي الحديث : هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمر يجتمع مع الرسول عليه السلام في مرة بن كعب ومع أبي بكر الصديق في نيم بن مرة يكنى أبا محمد ، وأمه الصهباء بنت الحضرمي وهو أحد النفر الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى بعد مقتل عبي - أبلغ بلاء حسنا يوم أحد ووفى النبي عليه السلام بيده فثقلت - روى البخاري عن قيس بن أبي حازم قال رأيت يد طلحة التي وقي بها النبي صلى الله عليه وسلم قد ثقلت - وقال عمر . توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنه رخص . كان من سراة المسلمين وأجوادهم حتى سماه النبي عليه السلام طلحة الخير توفي يوم الجمل سنة ست وثلاثين رماه مروان ابن الحكم بسهم فلم يزل ينزف الدم منه حتى مات عن ٧٥ سنة رضي الله عنه
معنى الحديث :

شرائع الدين رأساً . ولم يذكر شراح الحديث اسم هذا الرجل ولا من كانت وفادته وفهم بعضهم أنه ضمام بن ثعلبة المتقدم ذكره لتشابه القصتين من بعض الوجوه - ورد ذلك القرطبي لأن سياق القصتين مختلف وأستلها متباينة . والرجل من أهل نجد ونجد اسم للإقليم المرتفع وسط الجزيرة العربية وعاصمته إذ ذاك البجامة - وتسمى الرياض في العصر الحاضر عاصمة المملكة العربية السعودية . وكان الرجل حال قدومه تظهر عليه دلائل الرحلة إذ كان منتشر شعر الرأس وهي علامة من بعد عن الرفاهية مدة من الزمان والتعبير بأن الرجل كان نازر الرأس تعبير مجازي فقيه مجاز مرسل بالحذف أو من قبيل إطلاق المحل وإرادة الحال . والدوي صوت مرتفع متكرر ولا يسمع وإنما كان كذلك لأنه نادى من بعد قوله . فإذا هو يسأل عن الإسلام المراد أنه كان يسأل عن شرائع الإسلام بدليل إجابة الرسول عليه السلام - ويشهد لهذا ما رواه البخاري في كتاب الصوم (أن إعرابياً جاء نازر الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة قال خمس صلوات الخ . فالسؤال عن الأعمال لا عن أصل العقيدة وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه كان يعملها . أو علم أنه كان يسأل عن الشرائع الفعلية . قال عليه السلام (خمس صلوات في اليوم واليلة) فأفاد بذلك أن هذا هو المفروض فقط - قال بعضهم وهذا لا يتنافى وجوب صلاة الجنازة لأنها ليست من صلوات اليوم واليلة بل هي ذات سبب خاص وهي فرض كفاية - وكذلك الصلوات المنفردة لأنها إما أوجه الإنسان على نفسه بالنسبة - قال الرجل هل على غيرها ؟ فقال له عليه السلام لا . إلا أن تطوع بتشديد الطاء والواو أى تطوع . والمتطوع هو الذي يفعل الشيء تبرعاً من نفسه وهو تقدم من الطاعة كما قال ابن الأثير .

والظاهر في الاستثناء أنه منقطع . والمعنى على ذلك ليس عليك غيرها
لكن إذا تطوعت وصليت النوافل مثلا فهو خير لك لا على سبيل الإلزام
والوجوب . قال النووي - وجعله بعض العلماء متصلا واستدلوا به على
أن من شرع في صلاة نفل أو صوم نفل وجب عليه إتمامه ومذهبا أنه يستحب
الإتمام ولا يجب (١) اهـ . وقد روى النسائي وغيره أن النبي عليه السلام كان
أحيانا ينوي صوم التطوع ثم يفطر فدل ذلك على أن الشروع في النفل
لا يستلزم الإتمام هذا في الصوم والباقي بالقياس - ولا يرد الحج لأنه امتياز
عن غيره بالمضى في فاسده فكيف في صحبة (٢) . ؟

ثم سأل عن صيام رمضان وعن الزكاة على نحو ما تقدم . فيجيب له عليه
السلام أنه لا يجب صيام شيء من السنة غير رمضان . ولا يرد وجوب
صيام النذر لأن العبد أوجب على نفسه ولا صوم الكفارات لأنه بسبب خاص
وكذلك لا يجب في المال الذي يبلغ المقدار الذي تجب فيه الزكاة غير الزكاة
المفروضة المبينة مقاديرها في كتب الفروع - أما عند إغاثة المضطر وإذا
ما دعا داعي الوطن أو إذا ما طلب المال للدفاع عن الدين كذلك فهذه
أسباب طارئة يجب على الإنسان البذل فيها بقدر ما يستطيع .

ولم يذكر الحج في شيء من روايات الحديث فإذا كان قدوم هذا الرجل
قبل فرض الحج فالأمر ظاهر وإلا تكن من اقتصار الرواية في رواية البخاري
المشار إليها في الصوم (فأخبره بشرائع الإسلام كلها) (فأدبر الرجل وهو
يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص) .

(١) النووي على مسلم ج ١ ص ١٦٧

(٢) راجع القسطلاني ج ١ ص ١٣٢

وفي الرواية الأخرى (والذي أكرمك لا أنطوع شيئاً ولا أنقص مما
له من الله على شيئاً) فقال عليه الصلاة والسلام (أفلاح إن صدق) وفي الرواية
الثانية (أفلاح إن صدق أو دخل الجنة إن صدق) على الشك من الراوى .
والفلاح هو الظفر المطلوب وهو الجنة . وعند مسلم (وأية إن صدق) .
فإن قيل كيف قال لا أزيد على هذا وليس في الحديث جميع الواجبات الشرعية
ولا المنهيات وكيف يقول عليه السلام أفلاح إن صدق مع هذا .

والجواب : أن رواية البخارى الثانية تفيد أنه أخبره بشرائع الإسلام
كلها كما تقدم ويدخل في ذلك المنهيات . وإذا كان لا يخل بشئ من الفرائض
فهو مفلح وإن كانت مواظبته على ترك التوافل مذمومة وترد بها الشهادة
إلا أنه ليس بعاص بل هو مفلح تاج (١) ولعل الرسول عليه السلام أقره
على ذلك لأنه كان حديث عهد بالإسلام فلم يكن يريد أن يشق عليه بل سار
معه على سبيل التدرج فإذا ما داوم الرجل على أداء المفروض عليه فسوف
ينتقل من ذلك إلى المندوب . وهذا التدرج سلكه الشرع الشريف في كثير
من الحالات . سلكه في الحمر وتحريمها . وسلكه في تحريم الربا . وحينما
بعث الرسول عليه السلام معاذاً إلى اليمن قال له (إنك ستأتى قوماً من أهل
الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فإن هم أطاعوا
لك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث .

وقد قال الوليد بن عمر بن عبد العزيز لآبيه (إني أرى أن تحمل الناس
على الحق فوالله لا أبالي وإن غلت القدور بي وبك في الحق . فقال له لا تعجل
يا بني إن الله ذم الخمر مرتين وحرّمها في الثالثة وإنى أخشى أن أحمل الناس
على الحق جملة فيردونه جملة فتسكون من ذلك فتنة) .

(١) انظر النووى على مسلم ص ١٦٧ ج ١

أما ما جاء في رواية مسلم (أفلح وأيه إن صدق) مع ورود النهي عن الحلف بغير الله . فليس ذلك حلفاً بالأباء إنما هي كلمة جرت عادة العرب أن تدخلها في كلامها غير قاصدة بها حقيقة الحلف . والنهي عن الحلف بالأباء إنما ورد فيما قصد به حقيقة الحلف لما فيه من إعظام المحلوف به . ومضاهاته به الله سبحانه وتعالى ويحتمل أن يكون هذا قد وقع قبل النهي عن الحلف بغير الله والله أعلم .

ويؤخذ من الحديث أن الصلاة التي هي ركن الإسلام والتي أطلقت في بعض الأحاديث هي الصلوات الخمس وأنها في كل يوم وليلة على كل مكلف . وأن وجوب صلاة الليل منسوخ في حق الأمة - وأن صلاة الوتر ليست بواجبة وكذلك صلاة العبد وذهب أبو حنيفة إلى وجوب صلاة الوتر ولعله استند إلى دليل آخر وأنه لا يجب صوم أى يوم غير رمضان وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة وفيه الزحلة في طلب العلم . والتوثق بما يعلم .

المبايعة على بعض أمور الدين

٩- عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحوله عصاة من أصحابه بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تشرقوا ولا تزفوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تاتوا بيوتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تمصوا في معروف فن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فهو في الدنيا فهو كفارة له . ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه فبايعناه على ذلك

أخرجه البخاري واللفظه ج ١ ص ٥٤ .

راوى الحديث . هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي

صحافي جليل شهد يعني العقبة وكان أحد النقباء جعله الرسول عليه السلام
نقيباً على قومه ليأخذ عليهم الإسلام ويعرفهم شرائطه . وشهد بديراً . وهو
من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم : له في الصحيحين عشرة
أحاديث سافر إلى الشام بأمر عمر بن الخطاب لتعليم الناس القرآن والعلم
ومات بها سنة ٣٤ . رضى الله عنه .

بيان معنى الحديث :

العصاة بكسر العين الجماعة من العشر إلى الأربعين ولا واحد لها من لفظها
وقد جمعت على عصائب وعصب . والمبايعة المراد بها المعاهدة — وأصل
المبايعة مقابلة شيء بشيء على جهة المعاوضة . وسميت المعاهدة مبايعة
تشبيها لها بها . فإن الناس إذا التزموا قبول ما شرط عليهم من التكليف
الشرعية طمأنا في الثواب وخوفاً من العقاب وضمن لهم عليه الصلاة والسلام
ذلك في مقابلة وفائهم بالعهود صار كأن كل واحد منهم باع ما عنده بما عنده
الآخر . فالمراد بقوله (بايعوني) عاهدوني ففي الكلام استعارة تبعية لإ
شبه المعاهدة بالمبايعة بجامع مقابلة شيء بشيء . ثم استعيرت المبايعة للمعاهدة
واشتق من المبايعة بمعنى المعاهدة بايعوني بمعنى عاهدوني على سبيل
الاستعارة التبعية . كما هو معروف . وقد قال جماعة من العلماء إن هذه
المبايعة كانت بمكة ليلة العقبة الأولى بمضى قال القسطلاني ويؤيده قوله
وسحوله عصاة المفسر بالنقباء الإثنى عشر وفي رواية النسائي بايعة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة في رهط . والرهط مادون العشرة من
الرجال فقط وقال ابن دريد وربما جاوز ذلك قليلاً (١) ورد ذلك ابن حجر

(١) القسطلاني ج ١ ص

م ٤ — التبع في الحديث

وقال: إن المبايعة المذكورة لم تقع ليلة العقبة وإنما نص ما وقع في العقبة ما ذكر ابن اسحاق وغيره من أهل المغازي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن حضر من الأنصار أبائهم على أن تمنعوني عما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم فبايعوه على ذلك وعلى أن يرحل إليهم هو وأصحابه ١هـ (١) وأصرح من ذلك في الدلالة على المراد ما أخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه قد جرت له قصة مع أبي هريرة عند معاوية بالشام فقال يا أبا هريرة إنك لم تكن معنا إذ بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في النشاط والكسل وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى أن نقول بالحق ولا نخاف في الله لومة لائم وعلى أن ننصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم علينا يرب قمنعه مما تمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبنائنا ولنا الجنة فهذهبيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بايعناه عليها . أما هذه المبايعة التي جاءت في الحديث فقد وقعت متأخرة والظاهر أنها وقعت بعد فتح مكة وبعدبيعة النساء التي ذكرها القرآن في سورة الممتحنة لأنه قد ثبت في رواية البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بايعهم قرأ الآية كلها وورد هذا المعنى في روايات كثيرة لمسلم والنسائي والطبراني وغيرهم . قال ابن حجر وإنما حصل الالتباس من جهة أن عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا وكانتبيعة العقبة من أجل ما يمتدح به وكان يذكرها إذا حدث تنويها بسابقيته فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثلبيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال أن البيعة الأولى وقعت على ذلك ١هـ

وقد اشتمل الحديث على النهي عن الأمور الآتية :

(١) فتح الباري ١ - ص ٥٦

أولا : النهى عن الإشراف بالله بقوله عليه السلام (أن لا تشركوا بالله شيئا) أى من الأشياء لأنه نكرة فى سياق النهى . والمراد أن لا يتخفوا له اندادا من الأصنام والأوثان التى اتخذوها آلهة يحبونهم كحبه ، ويخشونهم كخشية ، ويزعمون أن لهم شيئا من النفع والضر والتقرب إلى الله لتيسير المنافع العاجلة كشفاء المرضى وتسهيل الأرزاق والأسفار والتصر على الأعداء وينذرون لهم التنوير ويقربون لهم القرايين . وبالجملة لا يزعمون أن لهم شأنا فى الكون ، وعلمنا لما يحى به الغد . ذلك لأن العالم كله مربوب لله تعالى ، وفى مرتبة واحدة من الخضوع إليه كما قال عليه السلام لابن عباس : واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشئ لم ينفعوك إلا بشئ . قد كتبه الله لك . الحديث

وانما كانت العناية من الله ورسوله بالنهى عن الشرك لأن توحيد الله بالعبادة هو الأصل الذى ينبئ عليه ما جاء بعد ذلك ، ولأن عقيدة التوحيد هى المقصد الاسمى فى باب الإلهيات لأنها وحدها هى العقيدة المهيمنة المهيمنة من جمهرة الكفار . فهم كانوا يعرفون الله بقدرته وعلمه وإرادته وأنه خالق السموات والأرض (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) . ولكنهم يؤمنون به وهم به مشركون .

وانما قلنا إن عقيدة التوحيد كانت مهجورة مهيمنة من غالبية الكفار لأن فريقا من الكفار كانوا ينكرون وجود الله وهؤلاء هم الذين وقفوا بمقوله عند حدود المادة المحسوسة ولكنهم كانوا بلة وكانت الإشارة إليهم فى القرآن قليلة (أم لم يخلقوا من غير شئ أم هم الخالقون) ؟ . وفى النهى عن الإشراف بالله والمبالغة فى هذا النهى تنديد بالمشركين الذين أهملوا عقولهم

وتنبه للازهاق والمعقول لأجل أن تسمر وتعلو عن أن تعبد الأحمجار
وهي تعرف أنها أحمجار لا تنفع لها ولا ضرر ينتظر منها .

ثانيا - النهي عن السرقة بقوله عليه السلام (ولا تسرقوا) . والسرقة
أخذ المال خفية من حرز مثله . وهي من قبيل أكل أموال الناس بالباطل .
وكثيرا ما تؤدي إلى بذر بذور العداوة والشحناء بين الناس وإشاعة الفساد
في المجتمع . بل كثيرا ما تؤدي إلى سفك الدماء - لذلك نهى الشارع عنها
وشرع الحد للشارق إذا سرق مقدارا يستحق إقامة الحد عليه من أجله .
ولو أن الحدود أقيمت حسبما شرع الله وقطعت يد السارق لانحمت هذه
الجريمة التي تهلك الروابط بين الأسر والجماعات .

ثالثا - النهي عن الزنا بقوله (ولا تزنوا) والزنا هو أبشع جريمة
خلقية إنسانية ولها أثرها الضار في اختلاط الأنساب وملك الأعراض
والحرمة لذلك اعتبرها الشارع من أكبر الكبائر وأوجب فيها الحد
بالرجم إن كان الزاني ثيبا وبالجلد إن كان بكرا .

رابعا - النهي عن قتل الأولاد بقوله (ولا تقتلوا أولادكم) والمراد
بذلك وأد البنات وكان ذلك في الجاهلية يقع تارة من الرجال وأخرى من
النساء فكانت المرأة إذا حانت ولادتها حفرت حفرة فتمنخضت على رأسها
فاذا ولدت بتنا رمت بها في الحفرة وردت التراب عليها . وإذا ولدت غلاما
أبقتة وكانوا كذلك يقتلون البنين مخافة الإملاق كما قال تعالى : (ولا
تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم) وإنما خص النهي بقتل
الأولاد وإن كان القتل مطلقا محرما ومن أكبر الكبائر لأنه قتل وقطيعة
رحم والأولاد مظنة الضعف فهم بحاجة لا يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم

خال العناية بالثبوت عنه أكد وخصوصاً أنه كان شائناً فيهم .

خامساً - انتهى عن البهتان بقوله (ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم) . والبهتان هو الباطل الذي يتحير منه ، وهو من البهت التحير . والآلف والنون زائدتان - يقال يبهته يبهته والمعنى لا يأتين بوبله من غير أزواجهن فينسبته إليهم والبهت الكذب والافتراء (١) وقال ابن حجر البهتان الكذب الذي يبهت سامعه وخص الأيدي والأرجل بالافتراء لأن معظم الأفعال تقع بهما إذا كانت هي العوامل والحوامل للباشرة والسعى وكذا يسمون الصنائع الأيادي ، وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال هذا بما كسبت يداك ٥٢ / (٢) ويصح أن يكون المعنى لا تبهتوا الناس عياناً . وبعضكم يشاهد بعض كما يقال قلت كذا بين يدي فلان - وقال بعض العلماء هذا كان في يعة النساء وكفى بذلك عن نسبة المرأة الولد الذي تربي به أو تلتقطه إلى زوجها ثم لما استعمل هذا اللفظ في يعة الرجال احتيج إلى تحمله على غير ماورد فيه أولاً .

ویدخل ضمن البهتان . قذف المحصنات الغافلات ونحو ذلك . وإذا عرفنا ما يترتب على هذه المنهيات من عوامل الفساد التي تؤدي إلى انحلال عرى الروابط بين العائلات والجماعات وتغرس في النفوس عوامل الأحقاد والضغائن ، وتبذر بذور الفتنة بين الناس وإشاعة الفساد في الأرض إذا عرفنا كل ذلك فهمنا السر في اقتضائه في هذه المباحة على هذه المنهيات بالذات .

سادساً : قوله (ولا تعصوا في معروف) . والمعروف ما عرف من الشارع حسنه نهيأ أو أمراً وهو من قبل عطف العام على الخاص - أي لا تعصوني في أمثال ما أمركم به ولا في الكف عما أنهاكم عنه - ولذلك

(١) راجع ابن الأثير (٢) الفتح ج ١ ص ٥٧

قال بعض الشراح إن المأمورات تدخل إجمالاً تحت قوله ولا تمصوني في معروف إذ المصيان مخالفة الأمر - وقال النووي يحتمل أن يكون المعنى ولا تمصوني ولا أحد أول الأمر عليكم في المعروف فيكون التقيد بالمعروف متملقاً بشيء بعده (١) .

والحكمة في التخصيص على كثير من المنهيات دون المأمورات - لأن تطهير النفوس من المفساد والذاتل يأتي أولاً - ثم تجميلها بالفضائل والمحاسن يأتي بعد ذلك كما قالوا إن التخلي عن الرذائل مقدم على التحلي بالفضائل ولأن اجتناب المفساد مقدم على اجتلاب المصالح والكف عادة أيسر من إنشاء الفعل .

وقوله عليه السلام (فن وفي منكم فأجره على الله) المراد به أن من وفى بالعهد وامتلأ أمر النبي عليه السلام ولم يقس في شيء من تلك المحظورات وغيرها فأجره على الله بمعنى أن أجره مضمون وتحقيق الثبوت كالأجبات والله لا يجب عليه شيء وإنما جاء الكلام بهذه الصيغة لتأكيد الأجر وهو بمقتضى وعد الله أمر لا بد منه وفي هذا تعظيم للأجر ولما منح الأجر والمنوح له . أما من لم يف بالعهد فهو واحد من اثنين : من أصاب من هذه المحظورات ما يقضى بإقامة الحد عليه وأقيم عليه الحد فعلا بأن قتل قتل أو سرق قطعت يده .. فالحد كفارة له بمقتضى هذا الحديث والعموم . في أن الحد كفارة لكل من ارتكب شيئاً من هذه المنهيات المذكورة مخصوص بآية (إن الله لا ينفق أن يشرك به ويفقر مادون ذلك لمن يشاء) فالمرتد إذا قتل بسبب ارتداده لا يكون القتل كفارة له - ومن أصاب من هذه المنهيات شيئاً وستره الله . ولم يؤخذ بجريمته ولم يرفع أمره إلى ولي .

(١) المصدر السابق .

الأمر فأمره مفوض إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه . قال
ابن حجر يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب . قال وذهب الجمهور إلى
أن من تاب لا يبق عليه مؤاخذه ومع ذلك فهو لا يأمن مكر الله لأنه
لا اطلاع له هل قبلت توبته أو لا (١) .

وهذا يرد على من يقول بوجوب تعذيب الفاسق الذي مات ولم يتب
من ذنبه إذ الحديث صريح في أن أمره مفوض إلى الله سبحانه وتعالى .

كما أن الحديث يدل على أن الحدود كفارات للذنوب - ويؤيده
ما رواه الترمذي وصححه الحاكم من حديث علي ابن أبي طالب (ومن أصاب
ذنبا فعوقب به في الدنيا فآله أكرم من أن يثنى العقوبة على عبده في الآخرة
وذهب جماعة إلى التوقف لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه عند الحاكم
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا أدرى الحدود كفارة لأهلها أم لا ؟)
ورجح الأولون حديث عبادة بن الصامت - بأنه أصح إسناداً من حديث
أبي هريرة - ويمكن الجمع بين الحديثين بأن النبي عليه السلام لم يكن يعلم
أولا أن الحدود مكفرة ولذلك توقف كما جاء في رواية أبي هريرة - فلما علم
أخبر بأنها مكفرة للذنوب كما جاء في رواية عبادة وهذا هو الذي تميل
إليه النفس .

ويؤخذ من الحديث : جواز المعاهدة بين المتبوع والتابع في إقامة
أوامر الدين ، والمحافظة على حدود الله . وأن المحظورات التي وردت في هذا
الحديث لها أثر ضار في المجتمع لذلك جاء التنصيص عليها - وأن التخلي عن
الذاتل مقدم على التحلي بالفضائل - وأن إقامة الحدود تكفر الذنوب
المتعلقة بحق الله تعالى وكذلك المصائب والتكبات التي تعتري الإنسان في

(١) أنظر الفتح ج ١ ص ٥٨

الدنيا تكفر السيئات كما يؤخذ من الحديث : تفويض أمر الميت إلى الله سبحانه وتعالى إن شاء عاقبه وإن شاء صفا عنه هذا إذا لم يبق من ذنبه . أما إذا تاب فلا يبق عليه مؤاخذه ولكن لا يأمّن مكر الله - والله أعلم .

التيسير في الدين

١٠ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا . واستعينوا بالغنوة والروحة وشيء من الدلجة .

أخرجه البخارى ج ١ ص ٧٨ والنسائى ج ٨ ص ١٢٢ .

المفردات : المراد بالدين . دين الإسلام الذى يشمل الاعتقاد والقول والعمل : يسر . سهل سمح قليل التشديد والمشادة فى الشيء التشدد فيه والمغالاة يقال شاده يشاده إذا قواه - سدّدوا : اطلبوا بأعمالكم السداد والاستقامة وهو القصد فى الأمر والعدل فيه - قاربوا اقتصدوا فى الأمور كلها . واتركوا الغلو فيها والتقصير - يقال قارب فلان فى أمره إذا اقتصد . والبشارة : الخبر الذى يحدث فى البشارة تغييراً ثم غلبت فى الاستعمال فى الخبر السار . الغدوة : السير أول النهار . والروحة : السير بعد الزوال . الدلجة : السير آخر الليل أو الليل كله .

بيان معنى الحديث

لما كانت الشريعة الإسلامية هى الشريعة العامة الخالدة ، اتسمت هذه الشريعة باليسر والسماحة وانتفى عنها الحرج ، حتى لا يشق على الناس المثابرة عليها . فلم يكن فيها ما كان فى الأديان السابقة من التشديد . ولذلك

يقول في الفتح (١) سمي الدين يسراً مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم وتوبة هذه الأمة بالإقلاع والعزم والندم اه . ويقول الله تعالى في سورة الأعراف الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم) ومعنى الآية - يخفف عنهم ما أزرعوا العمل به من التكليف الشاقة الشديدة في التوراة كقطع موضع النجاسة من الثوب وإحراق الغنائم وتحريم السبت وتعين القصاص في القتل مطلقاً دون شرع الدية والإصر في الأصل النقل الذي يأصر صاحبه أي يحبس به عن الخراك والأغلال جمع غل وهو الحديد التي تجمع يد الأسير إلى عنقه (٢) اه .

ونحن نلاحظ يسر الشريعة الإسلامية ومماحتها في الأمور كلها وقد مر بكم قصة ذلك الرجل النجدي الذي سأل النبي عليه الصلاة والسلام عن شرائع الإسلام فكان يجيبه الرسول ثم يقول الرجل هل علي غيرها فيقول عليه السلام لا إلا أن تطوع - وفي النهاية قال عليه السلام أفلاخ إن صدق - اكتفى منه بأداء الفرائض ولم يطالبه بشيء وراء ذلك ووعدته بالفلاح إن صدق - ذلك لأن الله جعل من الشريعة الإسلامية فرائض لمن أراد الاقتصار على الواجب وسننا وفضائل لمن أراد أن يستزيد في التقرب إلى الله . ولكن ليس معنى هذا أن يشق العبد على نفسه ويحملها فوق طاقتها . فإن ذلك غلو في الدين وتشديد فيه قد يؤدي إلى انعكاس الأمر - لذلك لمسام جماعة من الصحابة أن يلزموا أنفسهم القيام بأنواع من العبادة تشق عليهم

(١) ج ١ - ٧٧ (٢) - ٢٨٣ صفوة البيان

ونحمدكم كأن يصوموا النهار ويصوموا الليل ويعرفوا عن الدنيا ويتجنبوا
النساء قال لم عليه السلام إن لم أومر بذلك وقال لهم أيضاً إن لأنفسكم عليكم
حقاً فصوموا وأفطروا وقوموا وناموا فإني أقوم وأنام وأصوم وأفطر إلخ
وفي أمثال هؤلاء نزل قول الله تعالى من سورة المائدة (يا أيها
الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب
المعتدين) فالتعمق في العبادة والتشدد فيها وتحميل النفس ما لا تنطق من ذلك
لا يتفق مع يسر الدين وسماحته - وهذا التشدد قد يأتي بعكس المراد إذ
قد ينقلب الأمر على المتشدد في دينه فيعجز ويضعف ولا يتمكن من أداء
ما افترض عليه - كذلك الذي يقوم الليل كله بالنوافل فإذا ما أوى إلى
مضجعه غلبه النوم عن صلاة الصبح فقد شغله النفل عن الفرض - وفي هذه
المبالغة تفويت لبعض الحقوق الواجبة عليه نحو صحته ونحو زوجه ومن
يعول بل ونحو وطنه ومجتمعه الذي يعيش فيه والإسلام قد جاء مراعيًا
مصالح الدنيا ومصالح الآخرة والمطلوب ألا تظني إحدى المصلحتين على
الأخرى طغياناً يؤدي إلى تفويت الواجب في أي من الجهتين ولقد شرعت
الرخصة للتيسير على العباد والله يحب أن تؤدى رخصه كما يجب أن تؤدى عزائمه فمن
ترك رخصة قصر الصلاة عند سفر القصر أو الفطر في رمضان وحل الأصل محل
الرخصة أو من ترك التيمم مثلاً عند العجز عن استعمال الماء لعلته مثلاً ولكنه
يحاطر ويستعمل الماء مع العلة يكون متشددًا في أمر دينه ومبالغاً فيه والدين لا شك
يفلحه إذ قد يضره استعمال الماء ضرراً بليغاً أو يلحق به الصوم مع السفر
أذى شديداً قد يمنعه عن أداء بعض الواجبات نحو الله ونحو نفسه ونحو غيره
ونحو الوطن .

وقد ينزع إنسان إلى التشديد جهلاً منه بأسرار التشريع كمن ينفذ الحج
ملشياً أو يصوم الدهر - ففي هذا غفلة عن أسرار التشريع لأن الله غنى عن

أن يعذب الإنسان نفسه والغاية من العبادات هي تهذيب النفوس وتطهيرها
ومتى تهذبت النفوس تبع ذلك تهذيب الجوارح وهذا لا يكون بالتشديد وإنما
يكون بالإخلاص في العمل وإتقانه وتجويده والمثابرة عليه بحيث يثمر في
النفوس صلاحاً وفي الجوارح استقامة وتهذيباً - وإذا كان الأمر كذلك
فخليق بالعبد المؤمن أن يتوسط في العبادة فلا إفراط ولا تفريط . وقد أرسدنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الطريقة المثلى في ذلك حيث قال :-

فسددوا - أي الزموا السداد والتوسط في العمل - وإن لم تستطيعوا
الآخذ بالأكل لعذر من الأعذار فقاربوا: أي اعملوا ما يقرب منه . وأبشروا
بالثواب على العمل الدائم وإن قل - والمراد بتبشير من عجز عن العمل
بالأكل بأن العجز إن لم يكن من صنيعه لا يستلزم نقص أجره . وأبهم
المبشر به تفخيلاً . ولأجل أن تذهب النفس فيه كل مذهب . واستعينوا
على مداومة الطاعة واستمرار العبادة بإيقاعها في الأوقات التي هي مظنة
النشاط إذ هي التي تساعد الإنسان على العبادة وقد حدد تلك الأوقات بالغدوة
والروحة وشيء من الدلجة - المشار إليهما في قوله تعالى (وأقم الصلاة طر في
النهار وزلما من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين).

فالعنوة تقام فيها صلاة الغداة التي هي فاتحة الخير . والروحة تقام فيها
صلاة الظهر والعصر وقد تقام فيها صلاة المغرب لقربها من آخر النهار
والدلجة صلاة العشاء وما يتصل بها من نوافل الليل . قال ابن حجر: وهذه
الأوقات أطيب أوقات المسافرين وكأنه صلى الله عليه وسلم خاطب مسافراً
إلى مقصد فنبه على أوقات نشاطه لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً
عجز وانقطع وإذا تمرى المسير في هذه الأوقات المنشطة أمكنه المداومة
من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى

الآخرة وأن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة (١) اه
واقه اعلم.

أحب الدين إلى الله أدومه

١١ - عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، دخل عليها ، وعندها امرأة فقال من هذه ؟ قالت فلانة ، تذكر من صلاتها ، قال مه . عليكم بما تطيقون ، فوالله لا يمل الله حتى تملوا ، وكان أحب الدين إليه ما دأوم عليه صاحبه . أخرجه البخاري ١٠ ص ٨١ ومسلم ومالك في الموطأ .

عائشة أم المؤمنين : الصديقة بنت الصديق ، ولدت في الإسلام قبل الهجرة بثمان سنين ، ونبيها النبي عليه السلام في السنة الثانية للهجرة ، وهي بنت تسع سنين ، ولم يتزوج بكرا غيرها ، وكانت أحب أزواجه إليه ، إذ كانت متمارة في الذكاء ، وقوة الحفظ ، حفظت كثيرا حتى قيل أن ربيع الأحكام الشرعية منقول عنها ، وكانت أفقه النساء ، ومن أفقه الصحابة ، روى عن أبي موسى الأشعري أنه قال ما أشكل علينا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث قط فسالنا عائشة عنه إلا وجدنا عندها منه علما ، توفيت في خلافة معاوية سنة ٥٧ أو ٥٨ هـ ودفنت بالقيع ، ولها في الصحيحين بضع وسبعون ومائتا حديث . رضي الله عنها . .

معنى الحديث

هذه المرأة : قيل إنها الخولاء بنت توفيت بن حبيب بن أسد بن عبد العزى

(١) الفتح ج ١ ص ٧٨

من رهنط خديجة أم المؤمنين . . فلما دخل عليه السلام وسأل عنها ، قالت السيدة عائشة هي « فلانة » ، وهذه اللفظة كناية عن كل علم مؤث ، فلا ينصرف للعلية والتأنيث ، وقوله (تذكر من صلاتها) أى تتحدث عنها بأنها كثيرة الصلاة ، وقد روى أنها لا تمام الليل ، وفاعل الفعل (تذكر) السيدة عائشة . قالت هذا القول مدحا لهذه المرأة وتحجيذا لصنيعها . ولعلها أمنت عليها الفتنة فدحتا في وجهها ، وقيل إن هذا القول لم يكن أمامها ، وإنما كان بعد انصرافها ففي رواية أخرى : كانت عندي امرأة فلما قامت ، قال رسول صلى الله عليه وسلم من هذه يا عائشة ؟ . قلت : هذه فلانة أعبد أهل المدينة ، وروى : يذكر من صلاتها بالياء المضمومة على البناء لما لم يسم فاعله . أى يذكرون أن صلاتها كثيرة . وقوله (من صلاتها) في محل نصب على المفعولية .

ولما كان صنيع هذه المرأة فيه مشادة للدين . وفيه مجافاة ليسر الإسلام . وسماحته ، زجر السيدة عائشة عن هذا الحديث وعن تحجيده . أو هو زجر عن الفعل نفسه ، وذلك بقوله (مه) وهو اسم فعل بمعنى اكفتم خاطب الناس خطابا عاما شاملا غلب فيه جانب الذكور فقال (عليكم بما تطيقون) وعلية : اسم فعل أمر ، أى الزموا العمل الذى تطيقون المدوامة عليه بنون مشقة . وما . اسم موصول والعائد مخوف للعلم به ، ومنطوق هذا الخطاب يقتضى الأمر بالاعتصار على ما يطاق من العبادة . ومفهومه يقتضى النهى عن تكلف ما لا يطاق . قال ابن حجر : سبب وروده خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام وهو المعتبر . ثم علل هذا الأمر بقوله عليه السلام (فوالله لا يمل الله حتى تملوا) وفي هذا التعبير جواز الحلف من غير استحلاف وقديسحب إذا كان في تخميم أمر من أمور الدين . أو حث عليه . أو تنفير من محذور . والملال : ترك الشيء استغفالا وكراهة له بعد حرص ومحبة فيه . فهو من

هففات المخلوقين لا من صفات الخالق سبحانه فيحتاج إلى تأويل . ولذلك قال المحققون إنه من باب المشاكاة . لئلا لا يمل الله : أى لا يقطع ثوابه عن العامل حتى ينقطع العامل عن العمل . فسمى قطع الثواب ملالاً من باب المقابلة اللفظية كقوله . وجزاء سيئة سيئة مثلها . لأن جزاء السيئة ليس بسيئة في الواقع ونفس الأمر ولكنه سمي سيئة مشاكاة . أو هو من قبيل تسمية الشيء باسم سببه لأن قطع الثواب بسبب قطع العمل ملالاً .

(وكان أحب الدين إليه) . الضمير يعود على النبي عليه السلام . أو إلى الله سبحانه وتعالى كما جاء في بعض الروايات . وليس بينهما تخالف ، لأن ما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسوله ، ومعنى المحبة من الله : تعلق الإرادة بالثواب . أى أكثر الأعمال ثواباً أدومها .

(مادام عليه صاحبه) . أى واطب عليه وإن قل . وبما لمدامه على القليل تستمر الطاعة بخلاف الكثير الشاق . وربما ينمو القليل الدائم حتى يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة .

والمراد أن أكثر الأعمال ثواباً أدومها . وذلك لأن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل . فهو متعرض للدم ، ولأن المدامه على أعمال الدين ملازمة للعبودية . وليس من لازم الطلب كل يوم كن لازم يوماً ثم انقطع .

ويؤخذ من الحديث رافة الرسول عليه السلام بالامة . حيث أرشد الناس إلى ما يصلحهم . وهو ما يمكنهم المدامه عليه من غير مشقة .

وفي الحديث . استعمال المجاز وجواز الحلف للتأكيد وتسمية العمل ديناً

(١) ج ١ ص ٨٤

قول الرسول عليه السلام من رغب عن سنتي فليس مني

(١٢) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم . فلما أخبروا كأنهم تقالبتوها . فقالوا : وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ قال أحدهم . أما أنا فإني أصلي الليل أبداً . وقال آخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً . فجاء إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أتم الذين قلتم كذا وكذا . أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له . لكني أصوم وأفطر . وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني . أخرجه البخارى ج ٩ ص ٨٥ ومسلم وغيره .

المعنى :

الرهط : من ثلاثة إلى عشرة . ويظهر أن إضافة ثلاثة إليه بيانية . وفي رواية مسلم : أن نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . الخ . ولا منافاة بين الروایتين . لأن نفر من ثلاثة إلى تسعة .

وهؤلاء جماعة من كبار الصحابة رضوان الله عليهم — ذهبوا إلى بيوت أزواج النبي عليه السلام . يتحرون عن مبلغ هبادته لرجح وكيفيتها عند ما يخلو من مهام الأمور مع الناس . ولما علوا بما يقوم به من أنواع الطاعات ، وأنها لا تخرج عن حد الاعتدال ، لا غلو ولا إفراط ، اعتبروا هذه العبادة قليلة ، لا تؤهلهم إلى ملاقاته ربهم . ووقوفهم بين يديه ورفع الدرجات عنده ، والنجاة من عذاب يوم القيامة .

وذلك معنى قوله « كأنهم تقالوها » بتشديد اللام المضمومة. أى استقلوها وأصل تقالوها . تقالوها — أى رأى كل منهم أنها قليلة .

وقد جاء فى رواية لسعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ، أن الثلاثة المذكورين . هم على بن أبى طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعثمان بن مظعون ، وفى أسباب النزول للواحدى . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذكر الناس وخوفهم ، فاجتمع عشرة من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلى ، وابن مسعود ، وأبو ذر ، والمولى أبى حذيفة ، والمقداد ، ولبلان ، وعبد بن عمرو بن العاص ، ومعل بن مقرن . فى بيت عثمان ابن مظعون (١) . فاتفقوا على نحو من ذلك :

قال ابن حجر : فإن كان هذا محفوظا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة هم الذين باسروا السؤال . فنسب ذلك إليهم بخصوصهم نارة . ونسب نارة للجميع لا شتراهم فى طلبه . اهـ .

هؤلاء الصحابة . قد فهموا أن المبالغة فى العبادة ، وتحميل أنفسهم أنواع المشقات السبيل الوحيد الذى يقربهم إلى الله ، وينجيهم من عذابه ، فقالوا عقيب إخبارهم بما يفعله النبي عليه السلام من أنواع العبادة ، تبرأ لمسلكتهم (وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم) شتان ما بيننا وبينه — لأن الله غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ومرادهم من ذلك . أن من علم أن الله قد غفر له فليس فى حاجة إلى المبالغة فى العبادة أما من لم يعلم فإنه يحتاج إلى ذلك حتى يصل إلى رضاه وعفوه .

ولذلك رسم كل واحد من أولئك الرهط طريقا يسلكه فى العبادة . ليتقرب إلى الله . وينال الدرجات العالية . فواحد يريد أن يقوم الليل كله والثانى يريد صوم الدهر — والثالث يريد اعتزال النساء . وكل طريق من

(١) الفتح ج ٩ ص ٨٥

هذه الطرق كانوا فيها عطف بمخاف ما أتت به الخيفية السمعة ، من اليسر ونقي المخرج - وفي مشادة للدين ومخالفة له وقد تؤدى هذه المشادة وتلك المذابة إلى تقويت بعض الحقوق الواجبة نحو النفس ونحو الغير ، ونحو الدين والوطن. وإلى العجز عن المضي في هذه العبادات وغيرها كما قال عليه السلام : إن الذنوب لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى .

لما كان الأمر كذلك جاء إليهم ، عليه السلام فقال فرر مجيئه : أتم الذين قلتم كذا وكذا .. ؟ وفي رواية مسلم : فبلغ ذلك صلى الله عليه وسلم الحمد لله وأثنى عليه وقال : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا : ؟ ويمكن الجمع بين الروايتين . بأن تحمل رواية مسلم على أنه نهاهم نهيأ عاماً يقتناولهم ويقتناول غيرهم ولم يعينهم بأعيانهم . بل إنه حمد الله وأثنى عليه تيمناً ثم قال ما يزال أقوام . الخ . وهذه كانت ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عند ما يريد نهى جماعة عن فعل أو قول لا يكشفهم أمام الناس . مراعاة لشعورهم وخشية إحراجهم ، بل كان يلقي القول عاماً يأخذ كل سامع منه ما يناسب فله أو قوله وما أخرجنا نحن إلى هذا الخلق الكريم وإلى الناسى به : عند معالجة الأمور مع الناس وإرشادهم إلى الطريق السوى ، بضرب من اللين وسعة الصدر ، مع الحلم والآناة ،

أما رواية البخارى التى معنا : فتحمل على أنه بعد أن نهى الناس نهيأ عاماً التفتي هؤلاء الرهط وقال لهم أتم .. الخ .

إني لأخشاكم لله وأتقاكم له : أى أشدكم خشية لله وخوفاً منه وأتقاكم له . وفي هذا القول إشارة إلى رد ما بنوا عليه أمرهم . وما برروا به مسلكتهم من أن المغفور له لا يحتاج إلى المبالغة في العبادات بخلاف غيره . وأعلمهم أنه مع كونه لا يبالغ في العبادات أخشى لله وأتقى من الذين يبالغون ويبن لهم (هـ - التهج المبدى)

كذلك : أن التقوى لا تكون بالفلو في الطاعة ، ولكن التقوى في القلب .
والقصد في العبادة والمقارنة فيها أركى للنفس ، وأروح للأجسام وأعون
على المثابرة والاستمرار . وأحب العمل إلى الله الدائم وإن قل ثم بين لهم
عليه السلام سنته وطريقته فقال : -

لكنني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأنزوجه النساء :

يصوم أياماً ويفطر أياماً ليتقوى على معاودة الصيام ، ويصلي قليلاً من
الليل وينام ليتقوى ويستجم حتى يتمكن من أداء ما عليه من حقوق .
وينزوج النساء كسراً للشهوة التي وضعها الله في البشر ، وللإعفاف والتناسل .
أما قوله :

فمن رغب عن سنتي فليس مني : السنة هنا : هي الطريقة لا التي تقابل
الفريضة والرغبة عن الشيء : الإعراض عنه إلى غيره . فإن كانت الرغبة
بضرب من التأويل يعذر صاحبها فعني (ليس مني) أي ليس على طريقي
ولا يلزم أن يخرج عن الملة ، وإن كانت إعراضاً وتطعماً يفضي إلى اعتقاد
أرجحية عمله فعني (ليس مني) . أي ليس على ملتي . لأن المعتاد ذلك نوع
من الكفر .

وما تقدم نعلم سر التشريع . وأنه يقوم على اليسر والسهولة . وأنه
متجه اتجاهها واضحاً إلى تهذيب النفوس بالحزم والتدرج في رفق ، لا بطريق
الشدّة والعنت والإرهاق وأن الاستمتاع بطيبات الحياة من غير سرف ولا
مخيلة لا حرج فيه ، ولا يعوق صاحبها عن منازل السعداء .

ويؤخذ من الحديث : تتبع أحوال الأكابر للناس بأفعالهم . وتقديم
الحذو والنماء على الله عند إلقاء مسائل العلم ، وبيان الأحكام للكافة ، وإزالة
الشبهة عن (طريقته)

بالمثل انقاذ من الكفالت غير منتهية

١٧- قال الامام مسلم : وحدثننا قتيبة بن سعيد ، عن حماد بن
 نعيم ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن سعيد بن يسار ، أنه سمع
 ابا ذريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تصدق
 أحد بمصدق من طيب ، أو بابل الله الا الطيب ، الا أخذته
 الرحمن بيمينه ، وإن كانت نمرة لغريوف يد الرحمن حتى تكسى
 أعظم من الجبل ، كما يرى أحدكم قلباً أو فصيله .

١- حدثنا قتية بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاري - عن سهيل ، عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا يتصدق أحد بتعرة من كسب طيب الا أخذها الله بيمينه فبرئها كما يبرئ أحدكم فليسو أو قلوصه حتى تكون مثل الجبل أو أعظم »^(١) .

والأستاذ المساعد الدكتور

(١- قوله : (ولا تقبل الله الا الطيب) هذه الجملة معتبرة بين الشرط والجزاء لتقرير ما فناء :

(١) أخرجه البخارى في كتاب الزلزلة ، باب المدقة من كتب طب

٤/٢٠ وفي كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : (ثم

[illegible]

٢ - وقوله : (فلو) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد السين .
وهو كسر الفاء وإسكان اللام وتخفيف الواو لفتان فصحتان .
أفصحها وأثمرها الأولى والجمع أفلا كمدروأعدا .

وهو المهر الصغير ، وسمى بذلك لأنه فلى من أمه ، أي فصل
وهزل عنها . وقيل : هو كل فطيم من ذات حافر .

٣ - وقوله : (أو فصيله) وهو ولد الناقة إذا فصل من ارضاع
أمه ، ففعل بمعنى ففعل كجريح وقنبل بمعنى مجروح ومقتول .

٤ - وقوله : (أو قلوته) بفتح القاف وضم اللام ، وهي الناقة
الفتية ولا يطلق على الذكر .

٥ - وقوله : (كما يرى) بضم الياء التثنية ثم را مهملصة
مفتوحة ثم با موحدة مكسورة بعدها يا ساكنة من رياء يربيه تربية .

الشرح البيان :

للأمثال في لغة العرب شأن عظيم ، فهي تزيك الشئ في
المعقول في صورة المحسوس ، والغائب في صورة الحاضر المشاهد ،
والأول المرتقب في صورة الواقع المحقق ، والمستنرب المستبعد
في صورة المألوف المعروف ، وهي باغمها من دقة التصوير
وجلال التعبير ، وسوا الغرض تستولى على النفوس وتهز أوتار
القلوب ، ولهذا أكرم الله تعالى من ضرب الأمثال في القرآن
الكریم ، وأكرم الرسول صلى الله عليه وسلم فيها في أحاديثه الشريفة

هذا الحديث مثل ضربه الرسول صلى الله عليه وسلم
لتضعيف التياب لمن أذعن في سبيل الله وأبغاه مرضاته .

فتوى على الله عليه وسلم في الحديث الأول : (لا تصدق
أحد بعدة من طيب) وفي الحديث الثاني : (لا تصدق أحد
بشرة من كسب طيب) وعند البخاري (من تصدق بعدل ثمرة من
كسب طيب) أي بقيتها . يقال : هذا عدله بفتح العين . أي
ثله في القيمة . ومكرها أي ثله في النظر .

والمراد بالطيب الحلال لأنه صفة الكسب . وهو أعم من أن
يكون أخذه أجره عليه وصحته ، أو حصل عليه بدون عمل ولا سعى
كال ميراث والهبة . وإنما ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال .

وقوله : (ولا يقبل الله إلا الطيب) على سبيل الحصر بين
الشرط والجزاء تأكيداً وتحريراً للطلب من النفقة . وفي رواية
البخاري في كتاب التوحيد (ولا يصعد إلى الله إلا الطيب) . ذلك
أن لفظ الصدقات وإن كان أعم من أن يكون من الكسب الطيب
ومن غيره لكنه يقيد بالصدقات التي من الكسب الحلال بقرينة
السياق مثل قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات
ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تبسوا الخبيث منه
تنفقون) (١) .

قال القرطبي : وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير

(١) سورة البقرة الآية ٢٦٧ .

ملوك للتصدق ، وهو منصرف من التصرف فيه ، والتصدق بـ
منصرف فيه فلو قيل منه لزم أن يكون الشيء كالمرا به وشبهها منه من
وجهة واحد وهو محال (١) .

وقوله : (لا أخذها الرحمن بيهته . وإن كانت ثمرة فترسو
في كف الرحمن) هذا من أحاديث الصفات وللمعلم فيها ضهجان :

١ - طبع الصلف : وهو إزارها على ما جاءت عليه من غير
تفسير ولا تأويل . مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن مشابهة
المخلوقات .

أخرج الدارقطني بحسنه عن أبي حميد القاسم بن سلام
قال : هذه الأحاديث صحاح حطها أصحاب الحديث والتقها
بعضهم عن بعض ، وهي عندنا حق لا شك فيها ، ولكن إذا قيل :
كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ قلنا : لا نفهم هذا ولا سمعنا
أحدا يفسره .

وقيل لابن عيينة : هذه الأحاديث التي تروى في الرتبة
قال : حق على ما سمعناها من تشق به ونزاهة كل شيء وصف
الك بـ نعمة في القرآن فقراءته تفسيره ، لا كيف ولا مثل .

وقال وكيع : نسلم هذه الأحاديث كما جاءت ، ولا نقول كيف
هذا ؟ ولم جاء هذا ؟

وقال الوليد بن مسلم : ألت الأوزاعي ومالك بن أنس

(١) نتج الباري ٤ / ٤١ .

ويستدل به النووي . فالحديث مرسل من مده الأحاديث الثوري . فيجوز
الرواية بغير ذلك هذا لولا أن الحديث لا يرف (١) .

وقال أبو عيسى الترمذي . قال أهل العلم أن أحاديث
الصفات مثل ما ورد في حديث التزول وذكر الرجل والقدم واليد بين
وما أشبهه : فليمن بهذا أنه ولا تنجم . ولا يقال : كيف أولم ؟
مع اعتقاد التزويج والتزويج من التزويج بالتيب . ويحتمل من
أنكرها أن التزويج . أن جهة ردّها . وأنصح أمورها كما
حازت . وهذان التزويج . مالك والشافعي وسفيان الثوري وأبو
البارك . وإلى ذلك ذهب البخاري وجميع الحديثين . وأهل
العلم من السنة والجماعة من المنك (٢) .

٢ - صحيح الخلف : وهو تأويله بحظه على ما صح في لغة
العرب من مجاز وكناية . مع اعتقاد التزويج : ولهم في تأويل هذا
الحديث بيان المراد منه أقوال كثيرة :

١ - قال الحارثي : هذا الحديث وشبهه أنا عبر به على
ما اعتادوا في خطابهم ليقوموا عنه . فكأن هنا عن قبيل
الصدقة يأخذها في التزويج وتضعف أجراً بالتزويج (٣) .

٢ - وقال عياض : لما كان الشيء الذي يرتضى ويحز يتلقى
بأنبياء ويؤخذ بها استعمال في مثل هذا واستعمل للقبول والرضا

(١) فتح الباري ١٢/١٢٧ .

(٢) سنن الترمذي ٢/٢١ .

(٣) شرح النووي الصحيح مسلم ١٨/٧ .

كما قال الشاعر :

إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عراة باليمين

أى هو مؤهل للمجد والشرف ، وليس المراد بها الجارحة .

٣ - وقيل : عبر باليمين هنا عن جهة القبول والرضا إذ

الشمال بضد هذا .

٤ - وقيل : المراد بكف الرحمن هنا ويمينه كف الذى تدفع

إليه الصدقة ، وأضافتها إلى الله تعالى إضافة ملك والخصام

لوضع هذه الصدقة فى يمين الآخذ لله تعالى .

٥ - وقال الزين بن الخير : الكفاية عن الرضا والقبول بالتلقى

باليمين لتبعية المعانى المقولة فى الأذهان وتحقيقها فى النفوس

تحقيق المحسوسات أى لا يشكك أحد فى القبول كما لا يشكك من

عائين التلقى للشيء بيمينه ، لا أن التناول كالتناول المسموح به

ولا أن التناول به جارحة ^(١) .

وقوله : (كما يرى أحدكم قلوه أو نصيله) وفى الرواية الثانية

(قلوه أو قلوصه) أو فيها شك للشك ، وذلك أن الراوى شك هل قال

قلوه أو قال نصيله أو قال قلوصه ، ويرجح ما رواه ابن خزيمة من

طريق سميد بن يسار عن أبى هريرة قال : (قلوه ، أو قال :

قلوصه) فهذا يشعر بأن الشك من الراوى .

وانما ضرب المثل بالمهر الصغير أو بالناقاة الفتية أو بولدها

إذا فطم لأمرين :

(١) فتح البارى ٢٢/٤ .

- ١ - لأنه يزيد زيادة بهيمة واضحة .
- ٢ - ولأن الصدقة تنال المصلحة وأحوج ما يكون النافع إلى التربة إذا كان قضيها ، فإذا أحسن العناية به انتهى إلى حد الشك ، وكذلك على ابن آدم لا سيما الصدقة فإن العبد إذا صدق من كسبه ، لا يزال نظر الله إليها ينسبها نعمة النكال حتى تنتهي بالتضييف إلى نصاب نفع الناصرة بين يمين ما قدم نسبة ما بين النعمة إلى الجبل .
- وظاهر الحديث أن عين الصدقة تعظم ويبارك الله فيها
- يزيدها من فضله حتى تثقل في الميزان .
- وقيل : المراد بذلك تعظيم أجرها وتضميف ثوابها .

اللبات والأحكام :

- ١ - دل الحديث بمنطوقه أن الله تعالى لا يقبل إلا ما كان من كسب حلال .
- ٢ - ودل منهجونه أن ما ليس بحلال لا يقبل .
- ٣ - البحث على الصدقة فإن ثوابها بالنسبة إليها كالنعمية بسين النعمة والجبل ، بل وأعظم منه .
- ٤ - مدار تضميف الثواب في الصدقات أن تكون من كسب حلال لا تشبه حرة أو كراهة .

باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

١ - قال الامام مسلم : حدثنا عبد الله بن محمد بن أسامة
الزيمى ، حدثنا مهدي بن عيون ، حدثنا واصل بن مولى أسي
عبيدة ، عن يحيى بن عقيل ، عن يحيى بن يعمر ، عن أبي الأسود
الدبلى ، عن أبي ذر أن ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، ذهب أهل
الدنور بالأجر ، يصلون كما نعلی ، ويصومون كما نضوم ، ويتصدقون
بغشول أموالهم ، قال : أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون :
ان بكل تبیحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ،
وكل تهلیل صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن منکر صدقة ،
وفى بضع أحدكم صدقة ، قالوا : يا رسول الله ، أيأتى أحدنا
شهرته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها فى حرام
أكلان عليه فيها وزر ؟ فكذلك اذا وضعها فى الحلال كان له أجر .^(١)

الأبطال العربية :

١- قوله : (الدثور) بضم الدال المهملة والتاء المثناة جمع شريفتم وسئوتم ، وهو الحال السيئ .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب الذكر بعد الصلاة
٤٧/٢ ، وفى كتاب الدعوات ، باب الدعاء بعد الصلاة .
٣٨١/١٣

ومسلم في كتاب الزكاة ، باب بيان أن اسم الصدقة يتقعر
كل نوع من المتكوف ٧ / ٩٢ و ٩١ بفتح النون

ورواية المخارة (دد - أحمل الذنوب من الأحوال) وهو
يؤيد أن المراد بالحرر الحمل الكبير لأن (من) في قوله : (من
الأموال) للبيان ، ويجوز أن تكون (من الأموال) تأكيداً ، كما
يجوز أن تكون وصفاً .

٢ - وقوله : (وكل تكبيرة صدقة) هكذا جاءت الرواية بالرفع
في صدقة على الاستئناف ، ويجوز النصب مطلقاً على (أن يسكن
تسبيحة) وهو من المصروف على معموله عاملين ، فإن الواو تاءت
ضاباً إن والياء ، على نصب (صدقة) فـ (كل) مخفوض .

٣ - وتفيد : (وفي بضع أحدكم صدقة) البضع : بضم الباء
يطلق على الجراح ، وعلى الفرج ، وكلاهما تصح أرادته هنا .

٤ - وقوله : (أكلان عليه فيها وزر) أقحم حمزة الاستفهام
بين لزوم جوابها على سبيل التقرير ، تأكيداً للاستخبار في قوله
(أرايتم) .

والوزر : الحمل الثقيل ، وأكثر ما يطلق في الحديث على
الذئب والاشم ، يقال - وزر - يزر ، فهو وازر ، إذا حمل ما يشغل
ظهره من الأشياء الثقيلة ومن الذنوب ، وجمعه : أوزار ^(١) .

الفرج والبيان :

هذا الحديث روى الإمام مسلم نحوه في كتاب الصاجد
ومواضع الصلاة ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ،
(١) النهاية في غريب الحديث ١٢٩/٥ .

وليه قال : حدثنا عاصم بن النضر التميمي * حدثنا المعتصم *
حدثنا بهد الله * (ح) قال وحدثنا قتيبة بن سعيد * حدثنا
ليث * عن ابن مجلان * كلاهما عن صفى * عن أبي طالح عن أبي
هريرة - وهذا حديث قتيبة - أن قراء المهاجرين أنوار رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ذهب أهل الدثور بالدرجات
العلی والنعم الخيم * فقال : وما ذاك ؟ قالوا : يحصلون كما
نعلى ويصومون كما نصوم * ويتصدقون ولا نتصدق * ويعتقون
ولا نعتق * فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم * أفلا أطلعكم
شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون له من يحدكم * ولا يكون أحد
أفضل منكم الا من صنع مثل ما صنعتم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله
قال : تسبحون وتكبرون وتحذون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة .

قال أبو صالح : فرجع قراء المهاجرين إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالوا : سمع اخواننا أهل الأموال يطعمونا ففعلوا
مثله * فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء * . الحديث (١) .

وقوله في حديث أبي ذر : (ان ناسا من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم) وصفهم أبو هريرة في روايته التي ذكرناها آنفا
بأنهم من قراء المهاجرين * ولم يبين عدد هم ولا اشتغالهم * لكن
سمى منهم في رواية أبي داود عن أبي هريرة أبو ذر الزناري (٢) .

- (١) صحيح ومسلم بشرح النووي ٥/٩٢ ٥٩٣ .
(٢) رياه أبو داود في كتاب الصلاة * طاب التنبيه بالحصى (١) ٣٤٥
(٣ - الهدى النبوة)

وسمى منهم أيضا عند السلف أبي الدرداء وعند مسلم من رواية
سهيل بن أبي ... من أبيه ، عن أبي هريرة أنهم قالوا :
يا رسول الله : فذكر الحديث ، قالوا : فظاهر أن أبا هريرة منهم .
وفي رواية النخعي عن زيد بن ثابت قال : أمرنا أن نصبح .
الحديث فظاهره أن زيد ابن ثابت منهم ، ولا يعارضه ما رواه
مسلم عن أبي هريرة قال : إن فقهاء المهاجرين (لكون زيد من
ثابت أنصارا من الأنصار ، وذلك لاحتلال التغلب .

وقوله : (ذهب أهل الدثور بالأجور) وقع عند الخطابي
(ذهب أهل الدور من الأموال) قال : كذا وقع الدور جمع دار
والصواب الدثور .

وفي رواية البخاري : (ذهب أهل الدثور من الأموال
بالدرجات العلى) والعلى : بضم العين ، جمع العلوى ، وهى
تأنيده الأعلى ، ويحتل أن تكون حمية ، والمراد : درجات
الجنات العلوى ، أو منوية ، والمراد : علو القدر والميزة عند
الله تعالى .

جند البخاري أيضا : (والنعيم القيم) أى النعيم الدائم
الذى لا يتبع ، ووجه بالقيم إشارة الى خده وهو التمسيم
الماجل - فانه قل ما يغفوه ، وإن صافه بصدد الزوال . قال
تعالى : (قل طمع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون
شيئا) .

(١) سورة النمل الآية ٧٧ .

وقوله : (ويتصدقون بغير أموالهم) جند البخاري : (ولهم فضل من أموال يحجون بها ويمشون ، ويجتهدون ، ويتصدقون) ويشكر عليه ما رواه البخاري في كتاب الدعوات (وجاهدوا لِمَا جاهدنا) وما رواه أبو داود من حديث أبي الدرداء : **وفهمه : (يحجون كما تحج) .**

والجواب عن هذا الإشكال هو انفرقه بين الجهاد المأسي لهذا الذي اشتركوا فيه ، وبين الجهاد المتوقع الذي لا يقدر عليه إلا أصحاب الأموال غالبا . ويمكن أن يقال مثله في الحج .

ويحتمل أن يقرأ (يحجون بها) بضم أوله من الرافعي ، أي يعينون غيرهم على الحج بالمال .

وقوله : (أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون) قال النووي : **الرواية فيه بتشديد الصاد ، قال الدال جميعا ، ويجوز في التقية تخفيف الصاد .**

زاد في رواية البخاري : (ألا أحدثكم بما ان أخذتم أدركتم من سبقكم ، ولم يدركم أحد بعدكم ، وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيه إلا من عمل مثله ؟) .

وقوله : (وكل تكبيرة صدقة ، وكل تحميد صدقة ، وكل تهليل صدقة) وفي رواية أبي داود : (قال : يا أيها ذرأ الأعلمك كلمات تدرك بهن من سبقك . . . قال : بلى يا رسول الله . قال : تكبیر الله عز وجل دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ، وتحمده ثلاثا وثلاثين .

وتسبحه ثلاثا وثلاثين ، وتختبئ بلا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير^(١)) وأنا صهيبت
هذه الأمور صدقة : ٨

١ - اما لأن لها أجرا كما لأن للصدقة أجر ، والمعنى : ان هذه
الطاعات تنال الصدقات في الأجر .

٢ - أو صاها صدقة على طريق القابلة وتجنيس الكلام .

٣ - بقليل : معناها انها صدقة على نفسه .

وقوله : (وأمر بمعروف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة) بشكير
المعروف والمنكر ، دلالة على ثبوت حكم الصدقة في كل فرد . فمن
أمر بالأمور بالمعروف والنهي عن المنكر .

ويحتل أن يكون التكثير هنا للتقليل ، أي قليلا من هذا
النوع يقوم مقام تلك الأمور السابقة ، فكيف بالكثير ؟ .

ويحتل أن يقدر لفظه (كل) قبل (أمر) أي وكل أمر
بمعروف ، واسقط اعتماد على السابق .

هذا والثواب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر منه في
التسبيح والتحميد والتهليل ، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
فرض كفاية ، وقد يكون فرض عين ، ولا يتصور وقوعه نفلا بخلاف
التسبيح والتحميد والتهليل فانها نوافل . ومعلوم أن أجر الفرض
أكثر من أجر النفل لقوله الله تعالى في الحديث القدسي :

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب التسبيح بالحصى ٣٤٠ / ١

(وما تقرب الى عبدي بشئ احب الي من أداء ما افترضت عليه) (١) .

وقوله : (ونى بضع أحدكم صدقة) قالوا : يا رسول الله ، أيا نى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال (أرايتم لو وضعتها في الحرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك اذا وضعتها في الحلال كان له أجر) ونى هذا دليل على أن الحاج اذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة وثواب عليه ، لأن زوجة الانسان وهي أغصم حظوظه الدنيوية وشهواته ولذاته الهاجة اذا نوى بجمعها قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي أمر الله تعالى به ، أو قصد به طلب الولد الصالح ، أو قصد به اعتفاف نفسه ، أو اعتفاف زوجته ومنعها جميعا من النظر الى حرام أو التفكير فيه ، أو ألهم به ، أو قبح ذلك من المقاصد الصالحة كان له في كل ذلك أجر من الله تعالى ، ولهذا لما أنكر الصحابة أن يكون الأجر والثواب ففسس اتعابهم بملاذهم وشهواتهم الجنسية التي هي أبعد الأشياء عن الطاعة وأموال الآخرة ، بين لهم الرسول صلى الله عليه وسلم أنه اذا قصد بهذه الأمور وجه الله تعالى كان له الأجر والثواب من الله عز وجل على قصد ونية . وينسره قوله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم عن سعد بن أبي وقاص (حتى اللقمة تجعلها فسيها امرأتك) (٢) .

- (١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق ، باب التواضع ١٢٥١٤ .
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجايا باب أن يترك ورثته أغنياً خير من أن يتخفوا الناس ٢٩٢/٦ . وسلم في كتاب الجايبة باب الجيبة بالثلث ٧٦/١١ .

ولا شك أن طبع العظام في قم الزوجة انط يكون في العسادة
عند العائمة والملائكة والملك بالبحر ، وهي أبعد الأشياء عن
الطاعة وأمر الآخرة ، ومع هذا بين عليه الصلاة والسلام أنه
إذا قصد بهذه اللقبة وجه الله تعالى حصل له الثواب بذلك ،
فغير هذه الحالة أولى إذا قصد به وجه العلى القدير .

وأستشكل ندري نفس الذكر وقضاء الوطرية أعفان النفس
وتحصين الفرج بفضل التقرب إلى الله تعالى ببذل المال مع
شدة الشقة فيه .

والجواب : أنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر البشقة في
كل حال . واحتدل له بفضل كلمة الشهادة مع سهولتها على كثير
من العبادات الشاقة ^(١) وأيضا بدليل قوله عليه الصلاة والسلام فيها
رواه البخاري . بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال
النبي صلى الله عليه وسلم " كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان
على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده .
سبحان الله العظيم ^(٢) . ولا شك أن هاتين الكلمتين أسهل بكثير
من العبادات الشاقة ، ومع ذلك فتوايها عند الله كبير .

وأيضا فانهم يؤتون أجرهم مرتين ، لأنه ان كانت نيتهم أنهم

(١) فتح الباري ٢/٢٧٢ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات ، باب التصبح ١٣/١٦٤

وسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب

فضل التهلل والتصبح والدعاء ١٢/١٩٠ .

لو كانوا أغنياء لعملوا مثل عبيدهم وزهاده . فلهم ثواب هذه النية .
ولههم ثواب الأذكار أيضا .

الفوائد والأحكام :

- ١ - أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف .
- ٢ - لا يصح احتقار شيء من المعروف مهما كان صغيرا .
ولا ينبغي أن يخل به . بل ينبغي فعله .
- ٣ - فضل التسبيح وسائر الأذكار والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر .
- ٤ - أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق .
- ٥ - جواز القياس ووقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم . وهو
مذهب العلماء لاقه . ولم يخالف فيه إلا أهل الظاهرة ولا يعتمد
بمخالفتهم .
- ٦ - جواز سؤال المستغنى عن بعض ما يخفى من الدليل
إذا علم من حال السائل أنه لا يكو ذلك . ولم يكن فيه سوء أدب .
- ٧ - أن الإنسان إذا عمل شيئا أصله على الإجابة وهما به
وجه الله تعالى يثاب عليه . كالأكل بنية التقوى على طاعة الله
تعالى ، والنوم للاستراحة ليقوم إلى العبادة نشيطا ، والاستماع
بالزوجة ليكف نفسه ويصره من الدعاء ، أو ليكون له الولد الصالح .
وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم (وفي بضع أحدكم صدقة) .
- ٨ - وفي الحديث دليل لمن فضل الغنى المشاكركم - الفقيه
الصابر ، وفي المسألة خلاف شهريين السلف والخلف من الطوائف .
واعلم .

باب فضل النكاح على الأبرار والصلح والأولاد

١٠ - قال الإمام مسلم : حدثنا يحيى بن يحيى ، قال :
 سألت عن مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع
 أنس بن مالك يقول : كان أبو طلحة أكثر أنصارى بالدينة مالا ،
 وكان أحب أمواله إليه بئر حى ، وكانت مستقلة السجد ، وكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويغرب من ماء فيها طيب ،
 قال أنس : فلما نزلت هذه الآية (لن تأكلوا البر حتى تنفقوا مما
 تحبون)^(١) . قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال : إن الله يقول في كتابه : (لن تأكلوا البر حتى تنفقوا مما
 تحبون) وإن أحب أموالى بئر حى ، وأنها مودة لله أجور بها
 وغر بها عند الله ، فضعها يا رسول الله حيث شئت . قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم : يخ ذلك مال رابع ، ذلك مال رابع ،
 قد سمعت ما قلت فيها ، وإنى أرى أن تجعلها في الأقربين .
 فضعها أبو طلحة في أقربى بني عمه .

١١ - حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا حماد
 بن سلمة ، حدثنا ثابت ، عن أنس قال : لما نزلت هذه الآية :
 (لن تأكلوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) قال أبو طلحة : أرى رسلاً
 يسألنا من أموالنا فأهتدك يا رسول الله أنى قد جعلت أرضى
 بهن فنته قال : فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلها

(١) سورة آل عمران الآية ١٢ .

عن قريبك . قال : فجعلها في حسان بن ثابت وأبو بن كعب^(١) .
البحر المديني :

١ - قوله : (لأن أبو طلحة أكثر أنصار البخاري بالمدينة مالا) أي
أكثر كل واحد من الأنصار ، وإضافة إلى الفرد التكرار عند إرادة
التفصيل مانع . وفي رواية البخاري بإضافته إلى المعرفة فقال : لأن
أبو طلحة أكثر أنصار بالمدينة مالا .

٢ - وقوله : (ولأن أحب أمواله إليه بيرحاء) يفتح الباء
الموحدة . وسكون الهمزة التحتانية . وفتح الراء المبهمة . فصورا .
وقد جاء في خطبه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في كتابه
(النهاية في غريب الحديث والأثر) فقال : هذه النفقة يسمونها
بما تختلف ألفاظ الحديث فيها . فيقولون : بيرحاء . يفتح الباء
وكسرها . يفتح الراء وضمها . والمد فيها يفتحها والقصر . وهي
اسم مكان وموضع بالمدينة .

وفي رواية حماد بن سلمة (بيرحاء) يفتح أوله وكسر الراء
وتقدمها على الهمزة التحتانية . وفي سنن أبي داود (بأريحا)^(٢)
شله . لكن بزيادة ألف بين الباء والراء .

قال الباجي : أفصحها يفتح الباء الموحدة وسكون الباء
(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب الزكاة على الأقارب
٦٧/٤ وسلم في كتاب الزكاة ، باب فضل النفقة على الأقربين
والزوج والأولاد ٨٤/٧ ، ح .
(٢) سنن أبي داود كتاب الزكاة ، باب في صدقة الترمذ ٣٢٦٦ .

التحانية ، وفتح الراء قصور ، وكذا جزم الصناعاتي وقال انه فيملى
من البراح . وه جزم الزمخشري في (الفاثق) وقال : وهـ
الأرض الظاهرة .

قال : ومن ذكره بكسرة الموحدة وظن أنها بشر من آبائ
المدينة فقد صحف (١) .

٣ ... وقرأه : (بخ) بفتح الباء الموحدة وسكون الخاء
الحجمة ، وهى بنية على السكون ، وقد تنون مع التقيد
والتحفيف بالكسر والرفع والسكون ، وتكرر للمبالغة ، ولو كسر
فالاختيار أن تنون الأولى وتمكن الثانية . وقد يسكان جميعا .
وهى كلمة تعال عند الدح والرضى بالشئ .

قال ابن دريد : معناه تعظيم الأمر وتخفيفه ، وسكت الخاء
فيه كمكون اللام في هل ويل ، ومن نونه شبهه بالأصوات كعه وه .

الشرح والبيان :

لأن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرص الناس
على امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه ، فكان الرجل منهم
لا يرى سعادة نفسه ونعيم روحه إلا إذا قام بالتكليف الذى
افترضها الله تعالى على عباده ، بل لأن أولو العزم منهم لا يرضون
بالدرجة الدنيا أو الوسطى من الرضا والقبول عند الله تعالى ، بل
كانوا يحرصون على أعلى الدرجات وأقربها عظم كلفهم ذلك

(١) فتح البارى ٦٨/٤ .

جهد ومناهة فكل من يهون ما دام في سبيل الله حتى ولو كان
أحب أموالهم وأعزها عليهم ومن ثم كانوا يقومون بأداء التكليف
التي أمرهم الله بها قيام بحب فطور لا قيام مكلف أمور.

وهذا هو الصحابي الجليل أبو طلحة الأنصاري لا يناد
بجمع قول الله تعالى: (لمن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون)
حتى يسارع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقدّم له أمـر
أمواله إليه وأكرمها عليه صدقة في سبيل الله.

قوله في حديث الباب (كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة
مالاً) أي أكثر كل واحد من الأنصار.

ولم تبين رواية مسلم أموال أبي طلحة وكذلك بعض
روايات البخاري لهذا الحديث ولكن في رواية له قال: (وكان
أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نحل) (١).

قوله: (وكان أحب أمواله إليه بئر حى) وكانت بئر
المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب منها
من ماء طيب فيها قال ابن عبد البر: وكانت دار أبي جعفر
النصور والدار التي يليها التي تمر ببنى جديلة حيازة لى لليلة
قال: (وكان قصبة بني جديلة حيازة لى لليلة حيازة لى لليلة)
(١) أخرجه البخاري في كتاب الرعايا باب إذا وقف أرضاً ولم
يبين الحدود ٣٢٤/٦.

(قال أنس : قلنا نزلت هذه الآية : (لن تاتوا البر حتى
تتقوا ما تحبون) النزال ، المطا ، من قولك نزلت تويلاً ،
أى أعطيت .

واختلف العلماء فى معنى البر فى هذه الآية :

١ - عن ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما : الجنة ،
والمعنى : لن تصلوا الى الجنة وتعطوها حتى تتقوا بمعنى
ما تحبون من الأموال .

٢ - قيل : البر : العمل الصالح ، وفى الحديث الصحيح :
" عليكم بالصدق فإنه يهدي الى البر ، وإن البر يهدي الى
الجنة " (١) . والمعنى : لن تاتوا شرف الدين والتقوى حتى
تصدقوا وأنتم أصحاب أسحاء تأملون العيش وتخشون الفقر
تأله عطاء .

وقوله : (ذلك مال رايح) بالياء الموحدة ، قال القاضى
عياض : روينا فيه فى كتاب مسلم بالموحدة ، واختلف الرواة فيه
عن مالك فى البخارى والموطأ وغيرهما .

قد روى البخارى بالموحدة كذا فى رواية مسلم . وروى أيضاً
بالياء المشددة أى (رايح) وقد جمعها البخارى فى كتاب الوصايا
فقال : (ذلك مال رايح أو رايح ، شك أبو مسلم) (٢) .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأدب ، باب قول الله تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ١٣ / ١٦١ .
(٢) باب اذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز ٦ / ٢٢٥ .

والرواية الأولى واضحة من الريح ، أى ذرو ربح ، وقيل هو
فاعل بمعنى مفعول ، أى هو طال مبرح فيه ، أى كبر الريح .

وأما الرواية الثانية فمعناها ، رايح عليه أجره ونفقه نفسى
الآخرة ، وقيل : معناه ، يربح بالأجر ويخسر به ، واكتفى بالروح من
الندوة ويخسره ، كما رواه البخارى فى كتاب الوكالة ، وفيه قال : (ذلك
مال رايح ، ذلك مال رايح) ^(١) . والمعنى : ان أجره يربح السى
صاحبه يحصل اليه ولا يتقطع عنه . وذلك من أنفاس الأموال .

وقوله : (وانى أرى أن تجعلها فى الأقربين) زاد البخارى
(قال : أفعل يا رسول الله) يضم اللام فى الطريق كلها ، وهمة قطع
على أنه قول أبى طلحة ، وحكى بعض الشراح فيه صيغة الأمر ، أى
افعل أنت يا رسول الله ، وهو خطأ فاحش ، إذ السياق يأباه .
كما لم تثبت به الرواية .

وقوله : (فقسها أبو طلحة فى أقاربه ونهى عنه) وفى الرواية
الثانية لمسلم (فجعلها فى حسان بن ثابت وأبى بن كعب) ، وعند
البخارى فى كتاب الوصايا ، باب من تصدق الى وكيله : (فتصدق
به أبو طلحة على ذى رجة ، قال : وكان منهم أبى وحسان) وهذا
يدل على أنه أعطى غيرها ممها ، ولم يقصر عطائه عليها فقط .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الوكالة ، باب اذا قال الرجل
لوكيله ، ضعه حيث أراك الله . ٣٩٨/٥ .

قال العاصم بن حاجر: رأيت في رسول أبي بكر بن حزم:
(فردة على أقربه: أبي بن كعب، وحسان بن ثابت، وأخيه،
وإبن أخيه عذاه ابن أوس، ونهيط بن جابر، فقاوموه فباع
حسان حصته منه من معاوية بمائة ألف درهم.

وكذلك فعل زيد بن حارثة، عا ما يحب إلى فرس يقال
له: (سبل) وقال: اللهم انك تعلم أنه ليس لي مال أحب إلى
من فرس هذه، فجاء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال: هذا في سبيل الله، فقال لأسامة بن زيد: أقره، فكان
زيدا وجد من ذلك في نفسه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
: "ان الله قد قبلها منك".

وكتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أن يبتاع له
جارية من سبي جلولا، يوم فتح مدائن كسرى، فقال سعد بن أبي
وقاص: فدعها، عمر فأعجبه، فقال: ان الله عز وجل يقول: (ان
تألوا البر حتى تنفقوا ما تحبون) فأعتقها عمر رضي الله عنه.

ولله ذكر الحسن حيث يقول: انكم لن تألوا ما تحبون
الا بترك ما تنهون، ولا تدركون ما تأملون الا بالصبر على
تكرهون^(١).

الليالي بالسلام:

١ - جواز أن يقال: ان الله تعالى يقول: كما يقال: ان

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٣٢/٤.

الله تعالى قال : وقد نظاهرت الأحاديث الصحيحة باستعمال ذلك ، ولقوله تعالى في القرآن الكريم : (والله يقول الحق وهو يهدي السبيل) (١) .

وذهب مطرف بن عبد الله بن الشخير التميمي إلى أنه لا يقال : الله يقول ، قال : والله قال ، أو الله قال ، ولا يستعمل ضارفاً .

وكأنه ظن أنه يقتضى استئناف القول ، وقول الله تعالى قديم ، وهذا ظن عجيب منه ، فإن المعنى مفهوم ولا ليس فيه .

٢ - استحباب الانطاق في سبيل الله لما يحبه الإنسان ، قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ربنا ، أخرجنا لكم من الأرض ولا تمسوا الخبيث منه تنفقون ، ولستم بأخديه إلا أن تنفخوا فيه ، واعلموا أن الله غني حميد) (٢) .

٣ - جواز مشاورة أهل العلم والفضل في كيفية الصدقات ورجوع انطاعات وغيرها إذا لم يقعد الرياء والسمعة .

٤ - أن الصدقة علو الأقارب أفضل من الأجانب إذا كانوا محتاجين .

٥ - أن القرابة يرضى عنها في صدقة الأرحام وإن لم يستعمل إلا في أب بعيد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر

(١) سورة الأحزاب الآية ٢٠ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٦٢ .

أباً طلحة أن يجعل صدقته في الأقربين فجعلها في أبي. بن كعب
وحسان بن ثابت، وأما مجتمعان معه في الجد السابع .

٦ - جواز التصديق من الخى في غير مرض الموت بأكثر من
ثلاث ماله ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل أباً طلحة عن قدر
! تصديق به بينما قال لسعد ابن أبي وقاص حينما عاد في مرضه
(الثالث ، والثالث كبير) (١) .

٧ - جواز زيادة الصدقة في التطيع على قدر نصاب الزكاة ،
خلافاً لمن قهدها .

٨ - أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول ، لأن أباً طلحة قال :
(ضعها يا رسول الله حيث شئت) فرد عليه ذلك وقال : (أرى أن
تجعلها في الأقربين) .

٩ - جواز إضافة حب المال إلى الرجل الفاضل العالم ولا تنقص
عليه في ذلك ، وقد أخبر الله تعالى عن ذلك فقال : (إنه لحسب
الخير لشديد) (٢) والخير هنا المال اتفاقاً .

١٠ - جواز دخول أهل العلم والفضل البهائين والجدائق
للاستغلال بظلمها والأكل من ثمرها ، أو الراحة والتنزه فيها . وقد
يكون ذلك مستحباً يترتب عليه الأجر إذا قصد به إجماع النفس من
تعيب العمل والعبادة ، وتشريطها للطاعة والسعي في طلب الرزق .
(١) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا باب الوصية بالثالث ٢٩٨/٦ .
(٢) سورة المعاديات الآية ٨ .

١١ - وفي الحديث فضيلة لأبي طلحة ، لأن الآية تضمنت
الحث على الانفاق من المحبوب فتلقى هو ال انفاق أحب إليه
فصوب النبي صلى الله عليه وسلم رأيه ، وشكر عن به فعله ، ثم أسره
أن يخص بها أهله ، وكفى عن رضاء بذلك بقوله : (بنج) .

١٢ - جواز أمر الرجل لغيره أن يتصدق عنه أو يقف عنه ،
حيث قال أبو طلحة للرسول صلى الله عليه وسلم : (فضعها يا رسول
الله حيث أراك الله) ، وكذلك إذا قال لآخر : خذ هذا المسال
لأجلك حيث أراك الله من وجوه الخير .

قال الإمام مالك : لا يأخذ منه شيئا وإن كان فقيرا .

وقال غيره : يجوز أن يأخذه كله إذا كان فقيرا ، والله أعلم .

١٢ - قال الامام مسلم : حدثنا الحسن بن علي الحلواني ،
 محمد بن حبيب ، قالا : حدثنا يعقوب - ودراين ابراهيم بن سعد -
 حدثنا أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب ، أخبرني عامر بن سعد ،
 عن أبيه سعد أنه قال : أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رخطا وأنا جالس فيهم . قال : فترك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : منهم رجلا لم يعطه وهو أعجبهم الي ، ففقت الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فساوت فقلت : يا رسول الله ، مالك عن فلان ؟
 والله اني لأراه مؤثما ، قال : أو مسلما ، فسكت قليلا ثم غلبني
 ما أعلم منه فقلت : يا رسول الله مالك عن فلان ؟ فوالله اني لأراه
 مؤثما ، قال : أو مسلما ، فسكت قليلا ثم غلبني ما أعلم منه فقلت :
 يا رسول الله ، مالك عن فلان ؟ فوالله اني لأراه مؤثما ، قال : أو
 مسلما ، قال : اني لأعطي الرجل وغيره أحب الي منه خشية
 أن يسكنني النار على وجهه .

في حديث الحلواني : زرار القول .

١٣ - حدثنا الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا يعقوب بن
 ابراهيم بن سعد ، حدثنا أبي عن صالح ، عن اسماعيل بن محمد
 بن سعد ، قال : سمعت محمد بن سعد يحدث بهذا الحديث
 يعني حديث الزهري الذي ذكرنا قتال في حديثه فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم يهدء بين منقى وكفى ثم قال : أى سعد انسى
لأعطي الرجل - (١) .

الأحكام العربية :

١ - قوله : (رهط) الرهط : عدد من الرجال من ثلاثة
الى عشرة ، وليس فهمم امرأة ، قال القزاز : ورهط جاوز ذلك قليلا
وقيل : الى الأربعين ، ولا واحدا من لفظه ، ورهط الرجل : ينسو
أبيه الأدنى ، وقيل : قبله ، ويجع على أرهط وأرهاط ، وأرهط
جسع الجسع (٢) .

٢ - وقوله : (وأنا جالس فهمم) جملة ، حالة ، ووقع فسي
رواية البخارى فى كتاب الايمان (٣) (وسعد جالس) على طريق
التجريد ، وكأنه جرد من نفسه شخصا ، وتحدث عنه بالجلوس ، أو
هو من باب : من التكلم الى الفية .

رواية الالم سلم ساقها بلا تجريد ولا التفات ، كما هي
رواية البخارى فى كتاب الزكاة (٤) .

-
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الايمان ، باب اذا لم يكن الاسلام
على الحقيقة ، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ٨٦/١
وسلم فى كتاب الزكاة ، باب اعطاء المؤلف ومن يخاف على
ايمانه ان لم يعط ١٤٨/٢ - ١٥٠ .
- (٢) النهاية فى غريب الحديث ٢٨٣/٢ .
- (٣) كتاب الايمان ، باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة وكسان
على الاستسلام والخوف ٨٦/١ .
- (٤) كتاب الزكاة مباب (لا يسألون الناس العادة) ٨٤/٤ .

٣ - وقوله : (وهو أعجبهم الى) الجلة في محل نصب
صفة لرجل .

٤ - وقوله : (أو سلبا) بفتح الهزة وسكون الواو ، بمعنى
(بل) عطف ما بعد ها على (مؤنثا) عطف اضراب .

وقيل : هي للتوبيخ .

وقيل : هي للتشريك ، وأنه أمره أن يقولها معالأنه أحوط ،
ونعتب بأنه ورد في بعض الروايات (لا تغل مؤمن بل مسلم)^(١)
وهذا كوضع أنها للاضراب .

٥ - وقوله : (انى لأعطى الرجل) حذف الفاعل الثانى
للتعميم ، أى عطاء كان .

٦ - وقوله : (خشية أن يكبه الله في النار) بفتح الياء
المثناة في (يكبه) ضم الكاف يقال : أكب الرجل ، اذا أطرق ، وكبه
غيره اذا قلبه . وهذا على خلاف القياس ، لأن الفصل اللازم
يتعدى بالهزة ، وهذا زيدت عليه الهزة فقصر .

قال البخارى : أكب الرجل ، اذا كان فعله غير واقع على
أحد ، فاذا وقع الفعل قلت : كبه الله لوجهه ، وكبته أنا^(٢) .

وجاء تنكير هذا في أحرف يسيرة منها : انمل ريش الطائر

ومثله . وأنزفت البقر ونزفتها .

(١) هي رواية ابن الاعرابي كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٨٧/١ .

(٢) صحيح البخارى يشرى فتح الما ٨٥/٢ .

والصغير في (يكفه) يعود على المعط . أي أتألف قلبه
بالعطاء مخافة من كرهه إذا لم يعط .

الفرع والبيان

رأى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم : يعطى ناسا ويترك من هو أفضل منهم في الدين . فظن أن العطاء يكون بحسب السبق في الإسلام ، وحسب الفضائل في الدين . وظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعلم حال هذا الإنسان المتروك فأعلمه به . وخلف أنه يعلم مؤثرا . وراجمه فبه أكثر من مرة . فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى آيتين :

أحدهما : إعلانه بالحكمة في أعطاء أولئك وعزلهم من هـ
أفضل منهم . مع كونه أحب إليهم من أعطى . لأنه لو ترك أعطاء المؤلف لم يؤمن من ارتدادهم . أو لكونه ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم البخل فيكون منه أهل النار . وأما من قوى إيمانه فهو أحب إلى فأكله إلى إيمانه . ولا أخشى عليه رجوعه عنه أو انحرافه عن طريقه وأدابه .

والثاني : إرشاده إلى التوقف عن التثاء بالأمر الباطن الخفي . دون التثاء بالأمر الظاهر .

هـ ذلك بين الرسول صلى الله عليه وسلم لسعد أن رده عليه لا يستلزم محض الانكار عليه . بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالأولى . والآخر على طريق الاعتذار .

وقوله : (أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطا) لسم
بذكر مراح الحديث أسما هولا رهط الذين تألفهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالمطاه ، ولعل عدم ذكرهم لأسانهم مستترا
نزيه لحالهم بعد أن ذكر الرسول عليه الصلاة والسلام في شأنهم
ما ذكر في هذا الحديث .

يبد أن ابن الأثير روى بسنده في ترجمة جميل بن سراقه
أن قائلا قال للرسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطيت الأقرع بن
حابس ، وهينة بن حصن مائة من الإبل ، وتركتم جميلا ، فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : " والذي نفسي بيده لجميل خير من طلاع
الأقرع مثل عينة والأقرع ، ولكن تألفتهما ، وولت جميلا السى
اسلامه (١) .

وقوله (فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم : رجلا لم يعطه)
بين الواقدي في معانيه أن هذا الرجل الشوك هو جميل بن
سراقه الضمى ، وهو من المهاجرين .

قال ابن الأثير : من أهل الصفة ، وفقراء المسلمين ، أسلم
تديبا ، وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم أحدا ، بأصيت من
يوم قريظة ، وكان دس قبيح الوجه ، أثنى عليه النبي صلى الله
عليه وسلم بولاه إلى الجلاء .

وقوله : (وهو أعينهم إلى أي أعينهم وأعطاهم في أمانته)

(١) أحد النسخة لابن الأثير ٢٣٨/١ .

وقوله : (مالك من فلان) أى ما سبب عدوك منه الى غيرهم .
ولفظ (فلان) كناية عن اسم أبيهم بعد أن ذكر .

وقوله : (والله انى لأراه) قال النووي : هو مفتوح
الهمزة من لأراه . أى لأعلمه . ولا يجوز ضمها . فانه قال : غلبنى
ما أعلم منه . ولأنه راجع النبي صلى الله عليه وسلم : ثلاث مرات .
وله لم يمكن جازما باعتقاده لما ذكره المراجعة (١) .
ومعقب بأمرين :

الأول : أنه وقع في صحيح البخارى في روايته في كتاب
الإيمان والزكاة بضم الهمزة . وهذا جزم صاحب الفهم فى شرح
مسلم فقال : الرواية بضم الهمزة .

والثانى : على فرض أنه لم ترد الرواية بالقسم . فانه لا دلالة
عليها ذهب اليه النووي على تعيين الفتح . لجواز اطلاق العلم على
الظن الغالب . ومنه قوله تعالى : (فان علمتوهن مؤمنات) (٢)
ولا يلزم من اطلاق العلم أن لا تكون قد ماتت ظنية . فيكون نظرها
لا يقينها وهو الممكن هنا .

وقوله : (أى مطلق) اي . معناه الانتظار . بل معناه التمهيد
القطع بالإيمان . وأن لفظه الاسلام أولى به . فان الاسلام معلوم
بحكم الظاهر . وأما الايمان فباطن لا يعلمه إلا الله تعالى .

(١) صحيح النووي لصحيح مسلم ١١/١٠٠
(٢) سورة المؤمنات الآية ١٠

يقوله : (خشية أن يكذبني النار على وجهه) أى أعطى من
أخاف عليه لصفائمه أن يكفره وأدع غيره ممن هو أحب إلى منه
لما أعلم من طمأنينة قلبه وصلابة إيمانه .

فإن قيل : كيف لم يقبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة
سعد بن أبي وقاص لجعل بالإيمان ، ولو شهد له بالعدالة
نفي من روى تستلزم الإيمان ؟

والجواب : أن كلام سعد لم يخرج الشهادة ، وإنما خرج
مخرج الدخ له والتوصل في التطلب لأجله ، فلهذا نوقش فسي
لفظه ، وحتى لو كان بلفظ الشهادة لما استلزم المشورة عليه
بالأمر الأول رد شهادته ، بل إن السياق يرشد إلى أنه قبل
كلامه فيه بدليل أنه اعتذر إليه .

الفوائد والأحكام :

- ١ - الأمر بالتثبت ، وترك القطع بما لا يعلم القطع فيه .
- ٢ - أنه لا يقطع لأحد عن التعيين بالجنة إلا من ثبت فيه
النص للعشرة البشرين بالجنة .
- ٣ - أن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا اقترن به الاعتقاد
في القلب والعقل بالأركان .
- ٤ - جواز تصرف الحاكم ومن له الأمر من نوابه في مال
المعالي ، وتغدير الأهم على المهم ، وإن خفى ذلك على بعض
الرعية .

• - ان الامرار بالنعيمحة اولى من الاعلان بها • وقد
نجد ان اذا جرا الاعلان الى مقعدة •

٦ - جواز تنبيه الصغير للكبير على ما يظن أنه غاب عنه •

٧ - استحباب ترك الالاح في السؤال •

٨ - اعطاء المؤلف قلوبهم • وقد اختلف العلماء في صفتهم
على أقوال كثيرة متقاربة :

١ - قليل : هم من الكفار يخطون ليتألفوا على
الاسلام • وكانوا يسلون بالمطاء والاحسان •

٢ - قليل : هم قوم أسلموا في الظاهر • ولم يستيقظ
قلوبهم • فيعطون ليتسكن الاسلام في صدورهم •

٣ - قليل : هم قوم من عظم المشركين لهم اقبايع يعطون
ليتألفوا انباهم على الاسلام •

وهذه الأقوال كما ترى متقاربة • والقصد بجميعها الاعطاء
لن لا يتمكن اسلام حقيقة الا بالمطاء • فكله ضرب من الجهاد •
واختلف العلماء في بقائهم على قولين :

!الاول : وهو قول عريين الخطاب والحسن الشعبي وغيرهم :
انقطع هذا الصنف بعز الاسلام وظهوره •

وهذا مشهور من مذهب مالك وأصحاب الرأي • وقال بعض

أصحاب أبي حنيفة : لما أعز الاسلام وأهله وقطع دابر الكافرين ،
اجتمعت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين في خلافة أبي بكر
على مقروط منهم .

والثاني : وهو قول جماعة من العلماء ، أنهم باقون ، لأن
الانسان يحتاج أن يستأنف على الاسلام ، وإنما قطعهم مفسر
لما رأى من اعزاز الدين ^(٨) .

وهذا قول الشافعي ^(٩) .

باب كسب الرجل من ماله يده

١٤- قال الأمام مسلم : حدثني هناد بن السري ، حدثنا
أبو الأحوص ، عن بيان أبي بشر ، عن قيس بن أبي حازم ، عن
أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
" لأن يغدو أحدكم فيحطب على ظهره فيتمدق به ويستغنى به من
التأني خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك ، فان اليد
العليا أفضل من اليد السفلى وأبدأ بمن تعمل " .

١٥- وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ،
عن أسباط ، حدثني قيس بن أبي حازم ، قال : أنبأ أبو هريرة
نقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " والله لأن يغدو أحدكم
فيحطب على ظهره فيبعه " ثم ذكر مثل حديث بيان .
(١) الجامع لأحكام القرآن : تفسير القرطبي ١٧١ / ٨ .
(٢) سنن الترمذي ٤٩ / ٣ .

١٦ - حتى أبو الطاهرة ويونس بن عبد الأعلى : قال :
حدثنا ابن وهب : أخبرني عمرو بن الحارث : عن ابن شهاب :
عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة يقول :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لأن يحترم أحدكم عزمة
من حطب فيحطبها على ظهره فيبهمها خير له من أن يسأل رجلا
يحطبه أو يهنه " (١) .

الأنباء الغريبة :

١ - قوله : (لأن يقدوا أحدكم) وفي الرواية الثانية (يا الله
لأن يقدوا أحدكم) فاللام للقسم ، والقدا والسير أول التهنئة
وهو ضد الرياح .

٢ - وقوله : (فيحطب) بخير طاء بين الحاء والطاء في
الطريقين : الأول والثاني ، قال النووي : وهو صحيح " ونسب
البخاري (فيحطب) بطاء الاقتمال ، أي يجمع الحطب .

٣ - وقوله : (يستغنى به من الناس) قال النووي : هكذا
وقع في الأصول (من الناس) بالميم ، وفي نادر منها (عن الناس)
وكلاهما صحيح والأول محمول على الثاني .

٤ - وقوله : (ذلك) إشارة إلى ما تقدم من خيرمة القدا
على السؤال .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب الاستعانة من المسألة
٢٨/٤ وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب النهي عن
المسألة ١٣١/٧ .

• وقوله : (وأبدأ بمن تعمل) أى بمن تحب وتلتزم نفقته
من ماله ، فان فعل شيء فليكن للأجانب ، يقال : طال الرجل
مهاله اذا قام بها يحتاجون اليه من قوت وكسوة وغيرها .
يقال الكفاي : يقال : طال الرجل يعمل اذا كثر مهاله
واللغة الجيدة : أقال يحيل ^(١) .

المعج والبيان :

حت الله تبارك وتعالى عباده على العمل " وأمن بهم بال
ذل لهم الأرض وسخر لهم البحر وأجرى لهم الفلك " وجمعهم
بالنهار ضياء ونورا ليشتروا فيه من فضله ويسعدوا في الأرض ويناصروا
أعمالهم في جده ونشاطه . قال تعالى : (هو الذي جعل لكم
الأرض ذلولا فاشروا في مأكليها وكلوا من رزقه ، وإليه النشور) ^(٢)
وقال : (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش ، قليلا
ما تشكرون) ^(٣) وقال : (وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما
طريا وتمتخرجوا منه حلوة تلبسونها ، وترى الفلك مواخرهم
ولتنتفروا من غلله ولعلكم تشكرون) ^(٤) وقال : (وجعلنا الليل
لباسا وجعلنا النهار معاشا) ^(٥) .

وقد عظم الاسلام كل كعب طيب وعمل شريف حتى وان كان

- (١) النهاية في غريب الحديث ٣ / ٣٢١ :
(٢) سورة الملك الآية ١٥ .
(٣) سورة الأعراف الآية ١٠ .
(٤) سورة النحل الآية ١٤ .
(٥) سورة النبا الآية ١٠ و ١١ .

قليل الشأن تأنها حقيرا في دنيا الناس . ذلك لأنه يستفيد منه
من السؤال . يستغنى به هو ومن يعملهم من الناس . ويحفظ
لهم كرامتهم ويطلبهم على مستقبلهم . وهي لهم مهنة رفيعة
ويوفر لهم طالب الحياة من مأكل ومغرب وملبس وسكن وتعليم .
كما أنه يعمد على الصدق على الفقراء والمساكين سواء كانوا من
أهله وذوي قرابته أم كانوا من الأجانب .

لذلك كله رغب الرسول صلى الله عليه وسلم في العمل وإن قل
بأنه فهو يصدر حديثه بالقسم عنانية به وتحقيقا له في نفس
السامع فيقول : والله لأن يغدو أحدكم حاملا حمله إلى أرض سواء
في جميع الحطب النابت فيها ويحمله على ظهره . فيبيعه وينفق من
ثمنه على نفسه وعياله ومن تلزمه نفقة . ثم يتصدق بما يبقى له بعد
ذلك زائدا عن حاجتهم أفضل عند الله وأكبر أجرا من البطالة
وترك العمل ثم التعرض لسؤال الناس . فالسؤال مذلة وهوان
وتضييع للكرامة والشرف . سواء أطلب أم منع . والمنع أغنى على
النفس . وأدعى إلى العزة والكرام .

والقصد من ذلك نهذ الحفز على الكسب وطلب العمل .
وعلى التعفف عن السائلة . حتى ولو امتنن العز عليه . ودفعته
الضرورة إلى ارتكاب المشاق في سبيله . ولولا قبح السائلة نفس
نظر الشارع لما فضل عليها ذلك . وأما كانت قبيحة للكفر الثالثة :

١ - ما يدخل على السائل من ذل السؤال . ومن السرد

أدله يخط .

٢ - وما يدخر من المسكن من الفبق في ماله ان أعطى
كل سائل أو من صون ذريته واستقاله أياه .

وقوله : (خير له من أن يسأل) ليس للتخيل إذ لا خير في
السؤال مع القدرة على الكسب ، بل هو حرام ، أو هو للتخمين
بحسب اعتقاد السائل ، وهو غير في الواقع ان لم تدع اليه ضرورة
منحة ، يدل على ذلك ما رواه مسلم بسنده عن عبد الله بن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تزال المسألة بأحدكم حتى
يلقى الله وليس في وجهه مزقة لحم " (١) .

ثم بين الرسول صلى الله عليه وسلم وجه تفضيل الكسب على
التمتعل والسؤال فقال : الأمر ما ذكرنا لكم من التفضيل ، لأن اليد
المنققة خير وأفضل من اليد السائلة ، ففى الكسب الانفاق على
النفس والعيال والاعفاف لهم والتيسير عليهم ، وفيه التصدق على
المحتاج والتيسير عليه وقضاء حاجته وأدخال البرور على نفسه ،
وقد أشار الى ذلك صلى الله عليه وسلم فى قوله : " على كل مسلم
صدقة ، قيل : أرأيت ان لم يجد ؟ قال يعتل بيديه فينقع
نفسه ، ويصدق " (٢) .

أما السؤال لغير ضرورة فهو شرعى على السائل فان لحم وجهه
يتساقط عنه يوم القيامة عقوبة له ، وملاحة له بذنبه حين طلب وسأل
الناس أموالهم وأراق ما وجهه .

- (١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب النهي عن السؤال ١٣٠ / ٢
والنسائي في كتاب الزكاة ، باب المسألة ١٤ / ٥ .
(٢) وأخرجنا عن طريق مسلم صدقة الجزء الأول من ٦ .

ثم أمر صلى الله عليه وسلم : بتقديم نفقة النفس والميال على الصدقة والتطوعات فقال : (وأبدأ) في الاتفاق (بمن تمول) من أب وأم وزوجة وأولاد وغيرهم من تلزمك نفقة ، فإن حلتهم وأجسب وغيرهم تطيع والموجب يقدم على التطيع ، روى مسلم بحسنه عن جابر قال : أعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دهره قبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " ألك مال غيره ؟ " فقال : لا . فقال : من يشتريه مني ؟ فاعتراه نعيم من عبد الله العذري يطأنا قسمة درهم فبناها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه نسيم قال : أبدأ بفمك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل عن ذلك شيء فبذري قرابتك ، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فبذري وهكذا ، يقول : فبين يديك ومن يملكه ومن شاكه . . .

العقائد والأحكام :

١ - جواز القسم على أنفسي القطع بصدق لتأكيد نفسي

نفسى التاسع .

٢ - الحث على العمل ، وأنه أفضل من البطالة ، وإن كان

شاة على النفس أو غيره .

٣ - التحض على التمسك بالمسألة والتزم منها ولو أضرحت

المرأ نفسه في طلب الرزق وأرتكب المشقة في ذلك ، ولولا قبح

خرج مسلم في كتاب الزكاة ، باب لا يتدا في النفقة بالنفس

ثم الأهل ثم الأقرب ٢٠٠٢ . باب في الصدقة أفضل ٢٠٠٢ .

السؤال في نظر الشارع لم يفض ذلك عليها .
٤ - ذم الهطالة لما تؤدي اليه من مذلة السؤال وارتقنة
ما الرجعة .
٥ - الحث على الصدقة والأكل من عمل يده والاكساب
بالحاجات .

٦ - بتدبير نفقة نفسه ووالديه من التصديق .
٧ - الابتداء بالأهم فالأهم في الأمور الشرعية .
٨ - التوكل على الله تعالى لا ينافي الأخذ بالأسباب
والله بآن السبب الخلقى هو الله سبحانه وتعالى . فالسزاع
والصانع والناجز والمطالب وكل ذي مهنة أو حرفة عليه أن يجد قس
عمله ويشط في سعيه مع ثقته بربه وتوكله على خالقه أما إذا ترك
العمل وأدى التوكل فهو متوكل كسول . روى الترمذي عن عمر بن
الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ^١ « لو
أنتم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير ، تنفرد و
خاصا وترجع بطائنا ^(١) » فثبت للطير غذا ورواحا وسعيا .

وقال عمر رضي الله عنه : لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول :
اللهم أرزقني فقد علمتم أن السوء لا تطير ذهابا ولا فضا ^(٢) .

(١) رواه الترمذي في كتاب الزهد . باب التوكل على الله ٧٣/٤ .
حديث رقم ٢٣٤٤ وقال : هذا حديث صحيح .
(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ٦٤/٢ ط الحلبي .

باب النهي عن المسألة

١٧- قال الإمام مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا
النفيرة - يعني الحزامي - عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ليس المسكين
بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللفة واللقطان ،
والنمرة والنعرنان ، قالوا : فما المسكين يا رسول الله ؟ قال : الذي
لا يجد قنطريه ، ولا يفتن له فيصدق عليه ، ولا يسأل الناس
شيئاً .

١٨- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، قال ابن
أيوب : حدثنا اسماعيل - وهو ابن جعفر - أخبرني شريك عن
عطاء بن يسار مولى سمرة ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : " ليس المسكين بالذي ترده النمرة والنعرنان ،
ولا اللفة واللقطان ، إنما المسكين المتعفف ، اقرؤا ان شئتم
(لا يسألون الناس الحائاً) (١) .

١٩- وحدثني أبو بكر بن اسحاق ، حدثنا ابن أبي مريم ،
أخبرنا محمد ابن جعفر ، أخبرني شريك ، أخبرني عطاء بن يسار ،
وعبد الرحمن بن أبي عمرة أنهم سمعوا أبا هريرة يقول : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، يمثل حديث اسماعيل (٢) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٣ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب قول الله تعالى : (

(لا يسألون الناس الحائاً) (٣) ٨٢/٤ ومسلم في كتاب الزكاة .

باب النهي عن المسألة ١٦١/٧ .

الأبحاث العربية :

١ - قوله : (ولا يغطن له فيصدق عليه) يضم اليه مهيناً للجهول ، ويرفع الفعل الواقع بعد الفاء مطلقاً على النفي المرتفع فيمنحبه النفي عليه أي لا يغطن له فلا يصدق عليه . والتصويب بأن ضمة وجهها لوجه في جواب النفي بعد الفاء .

٢ - وقوله : (لا يسألون الناس : انحافاً) . يقال : انحف في السائلة يلحف الحاف ، إذا ألح فيها ولزمها (٥) .

وقال أبو عبيدة : أحفاني بالسائلة وألحف على رآلح عيسى بمعنى واحد . واشتقاق الحف من اللحاف لأنه يشتغل على وجه الطالب في السائلة لا يشتغل اللحاف في التغطية (٦) .

والتصويب (الحافاً) على أنه هدر في حضيح الحال ، أي لا يسألون في حال اللحاف ، أو يغفل لأجله ، أي لا يسألون لأجل اللحاف .

الفرج والبيان :

ان الاسلام مع شدة حرصه على تقدير مبدأ الاتفاق في سهيل الله ، لم يرد منه مجرد الاتفاق والهدل باخراج الفنى بعض ماله لغيره أياً كان ذلك الغير ، وانما أراه بالاتفاق الذى قرره عيسى أغنياء المسلمين ما يحقق الهدف والنظام الاجتماعى بين الأغنياء

(١) النهاية في قريب الحديث لابن الأثير ٢٣٧/٢ .

(٢) فتح الباري لابن حجر ١٦٩/١ .

٢ - وقال قوم من أهل الفقه والحديث : المسكين هم
الذي لا شيء له وهو مأخوذ من السكون ، لأن النعمان ساكن الحال
عن أمور الدنيا ، وكأنه من تلك الحال سكنت حركاته ، وكذا قال الله
تعالى : (أو مسكيناً ذا مِرْبَةٍ)^(١) . أي لاصق بالتراب .

٣ - وقال أصحاب مالك : معناها سيئة ، ولا فرق بينهما فتن
المعنى وإن اختلفا في الاسم .

٤ - المسكين الذي يسأل ، والفقير هو الذي لا يسأل^(٢) .
والإشارة في قوله : (بهذا الطواف) تحتل أميين :

أ - أن تكون لحظية وتتأخذه .

ب - محتمل أن تكون لحظية .

وقوله : (فترده اللقمة واللقمان) والترتان . وفيه
رواية البخاري في كتاب الزكاة (ليس المسكين الذي تروى الأكلة
واللقمان) بضم الهيمزة فيهما ، ويؤيده قوله (اللقمة واللقمان
والترمة والترتان) قال أهل اللغة : الأكلة بالضم اللقمة
والفتح التمرة من الغداة ، بالمشاء .

والمراد نفى كمال المسكنة . لأن التمرود على الأيتام
قادر على تحصيل قوته ، وربما يقول زيادة عليه أنه ليس المراد نفى
المسكنة عن الطواف بل المراد نفى كمالها ، لا جامعهم . فيستلزم أن
السائل الطواف المحتاج مسكين^(٣) .

(١) سورة النبلد الآية ٣ .

(٢) نفوذ القدير للمناوى ٥ / ٣٠٠ .

(٣) نفوذ القدير للمناوى ٥ / ٣٠٠ .

ولذلك سأل الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حقيقة
المسكين الذي يستحق المطأ (فقالوا : فما المسكين يا رسول الله ؟)
قال النورى : هكذا هو فى الأصول كلها (فلما المسكين ؟)
رسمو صحيح • وله ثلاث توجيهات :

أحد هـ : أن يكون أراد فما الحال التى يكون بها السائل
مسكينا ؟ •

والثانى : أن تكون (هـ) هنا بمعنى (من) كما قيل فى قوله
تعالى : " والسأء وما بناها " (١) وقوله : " وما خلق الذكر والأنثى " (٢)

والثالث : أن (هـ) تأتى كثيرا لصفات من يحفل بقوله تعالى
" فأتكحروا ما طاب لكم من النساء " (٣) • أى الطيب •

هذا وقد جاءت رواية الإمام أحمد فى المسند بلفظ • فمن
المسكين يا رسول الله ؟ •

وقوله : (قال : الذى لا يجد غنى يغنيه) الغنى بكسر
الغين مخسر الهمزة •

وقوله : (يغنيه) صفة له • وهو قدر زائد على اليسار عاذ
لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغنى به بحيث لا يحتاج إلى
شيء آخر : والعبارة تعتدل أحد أمرين :

- (١) سورة الشمس الآية ٥ •
- (٢) سورة الليل الآية ٣ •
- (٣) سورة النساء الآية ٣ •

وبين ذوي الحاجة والفقراء الذين ليس لديهم القدرة على العمل
والسعى يدعون به حاجتهم ويتقنون أنفسهم من مخالف الفقر
المذلة للنفس ، الضيقة للكلمات .

ومن هنا حدد الاسلام للاتفاق مجالات للمصرف ينبغي أن
يتجه اليها المسلم في انفاقه ولا يتجاوز حدودها . فقال تعالى :
(انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة فلهم
وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فربما من
الله ، والله عليم حكيم) (١) .

روى أبو داود عن زياد بن الحارث العدائي ، قال : جاء
رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أعطني من الصدقة .
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الله تعالى لم يسرق
بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو ، فجزأها ثمانية
أجزاء ، فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك " (٢) .

ولا يكاد أحد يشتهه عليه الأمر في تحديد الفقراء والمساكين من
أهله ، وأقاربه ، وأهل القرية ، فسم الذين يقع فيهم اللبس والاشتباه
على كثير من الناس الذين يحسنون الظن بكل من يسألهم حتى
هؤلاء الذين سولت لهم أنفسهم البطالة واحترقوا الفقر والمسكنة
فندوا أيديهم بالسؤال ، واتخذوا من حد الاسلام على الصدقة

(١) سورة التوبة الآية ٦٠ .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب من يعطى الصدقة
وحد الغنى ٣٧٧/١ .

سبيلا الى جمع المال . عن طريق التمسك والظهور بمظهر
الفتراء المستحقين ، وذلك استدلوا بطء وجوههم عاطفة الناس ،
هؤلاء ليسوا في واقعهم انما ارباب نهب وسلب عن طريق استخدام
الغش والخديعة التي تصرف الناس عن حقيقة أمرهم (١) .

وقد كشف الشارح الحكيم حقيقة أمرهم حيث يقول صلى الله
عليه وسلم : (ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على
الناس) والمراد بالمسكين هنا طه هو أعم من الفقير ، لأن كلا منهما
حيث أفرد يشمل الآخر وانما يفتقران عند اجتماعهما نحو قوله
تعالى : (انما الصدقات للفقراء والمساكين) (٢) .

وقد اختلف العلماء في بيان كل من الفقير والمسكين وليس
أربعة أقوال :

١ - قال الكشاف وأبو حنيفة وجمهور أهل الحديث والفقه
المسكين غير الذي يملك ما يقع توقفا من ثباته لكنه لا يملك
والفقير هو الذي لا شيء له .

ويؤيد هذا الرأي قول الحق تبارك وتعالى : (أيا المسكين
فكانت للمساكين يملكون في البحر) (٣) فسيانهم بمساكين مع أن ليس
مفينة يملكون عليها لكونها لا تقوم بجميع حاجاتهم .

(١) من توجيهاة الامام للمرحوم الشيخ في المجلد ٢٥٢ يتصرف به -

(٢) سورة النوة الآية ١٠ .

(٣) سورة الكهف الآية ١٠٩ .

١ - أن يكون المراد نفي أصل الهمار .

٢ - ويحتمل أن يكون المراد نفي الهمار التقيد بأنه بمنه
مع وجود أصل الهمار ، ويشهد لذلك قول جمهور الحديثيين
والفقهاء : أن المسكين هو الذي يملك ما يقع موقفاً من كفايته ولكنه
لا يملكه ، كما سبق تقريره .

وقد اختلف العلماء في بيان الحد الذي يكون عنده المسكين
فنياً ، ولهم في ذلك أقوال كثيرة منها :

١ - قول أبي حنيفة : أن النفي من ملك ناعياً فيحرم عليهم
أخذ الزكاة . واحتج بحديث مولى ابن عباس في بحث حاتم الذي
اليمن ، روى البخاري بسنده عن أبي عبد الله مولى ابن عباس عمن
الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائذ بن جهم
حين بعثه إلى اليمن : " إني مستأني قوماً أهل كتاب ، فإذا جلتهم
فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول
الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم
خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم
أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم
فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم
فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ^(١) فوصف من تؤخذ الزكاة منه
بالفني ، وقد قال : " لا تحل الصدقة لفني ^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من
الأغنياء ، وترد على الفقراء ، حيث كانوا ١٠٠/٤ .
(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الزكاة ، باب من يحل من الصدقة ،
وحد الفني ٣٧١/١ .

٢ - وقال الأمام أحمد بن حنبل : ان حده من وجد ما يندبه
 ومعه . واستدل بظاهر حديث رسول بن الحنظلية ، وهو ما رواه
 أبو داود وصححه ابن حبان أن رسول بن الحنظلية قال : قدم على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة بن حصن ، والأفرع بن حابس
 فسألاه فأمر لها بطألاً ، وأمر عارفة فكتب لها بطألاً ، فأما
 الأفرع فآخذ كتابه فكتب في عاتقه ، وانطلق ، وأما عينة فآخذ
 كتابه وأتى النبي صلى الله عليه وسلم فكتبه فقال : يا محمد ، أترانى
 حافظاً لى قريش كتاباً لا أدري ما فيه كحقيقة التمس ، فأخبر
 عارفة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله :
 " من سأل حده ما يقنيه فأنما يستكر من النار " وفي رواية " من
 جوع جهنم " فقالوا : يا رسول الله ، ولم يقنيه ؟ ، وفي رواية : وما
 الغنى الذى لا ينفي بعد المسألة ؟ قال : قدر ما يقديه
 صحبه ، وفي رواية : " أن يكون له شبع يوم ليلة وأربعة يوم " (١) .

٣ - وقال الأمام مالك : ان حده أربعين درهماً ، واستدل
 بما رواه في الموطأ عن عطاء بن يسار ، عن رجل من بني أمد أنه
 قال : تزلت أنا وأهلى ببيع الغرقة فقال لن أهلى : اذهب إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسأله لنا شيئاً نأكله ، وجعلوا
 يذكر من حاجتهم ، فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فوجدت عنده رجلاً يسأله ، ورسول الله يقول : " لا أجد ما أعطيك ،
 فتولى الرجل وهو عنه غضب ، وهو يقول : لعمري أنك لتعطى من
 (١) رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب من يعطى من الصدقة
 وجد الغنى ٢٧٨/١ .

نعت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنه ليغنيب طبعي
أن لا أجد ما أعطيه ، من يسأل شئ وله أوقية أو عدلها فقسده
سأل الحاقا " .

قال الأمدى : للفقحة لنا خير من أوقية .

قال مالك : والأوقية أربعون درهما .

تان : ترجبت ولم أسأله . فقدم على رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد ذلك فمير وزيب ، فقسم لنا منه حتى أفنانا الله
عز وجل (١) .

٤ - وقال الثوري وبعده الله بن المبارك وأحمد وأصحابي :
إذا كان عند الرجل خمسون درهما لم تحل له الصدقة ، وحجبت
ما رآه عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : " من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومساك فسي
وجهه خوش ، أو خدوش ، أو كحج ، قيل : يا رسول الله وما يغنيه ؟
قال : خمسون درهما ، أو قيمتها من الذهب (٢) " .

٥ - وقال الشافعي : قد يكون الرجل غنيا بالدرهم منع
الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله (٣)

(١) الزئقة : ينفع اللام وكسرهما : الناقة ذات لبن القرية العهد
بالتاج .

(٢) رواه مالك في الموطأ في كتاب الصدقة ، باب التعفف عن المسألة
ص ٦١٧ وأخرجه النسائي في كتاب الزكاة ، باب إذا لم يكن له

دراهم وكان له عدلها ٥٩٨/٥ ٥٩٩ .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب من يملئ من الصدقة ، وحد
الفني ٣٧٩/١ والترغى في كتاب الزكاة ، باب إرجاء من تحل
له الزكاة ٥٣١/٣ .

وقوله : (أترى أن عنتم : لا يسألون الناس الحافا) وعند البخاري في كتاب الظهور (أترى أن عنتم - يعني قوله تعالى : (لا يسألون الناس الحافا) . وقد بينت رواية الأسعبل فاعلم (يعني) فإنه أخرجه بسنده عن حميد بن أبي ميم قال في آخره : قلت لعميد بن أبي ميم : ما تقرأ ؟ قال : (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون حربا في الأرض يحبسهم الجاهل أنباء من التعفف تعرفهم بسيوطهم لا يسألون الناس الحافا) ولا تتقبل من خير فإن الله به عليم ^(١) . فيستفاد منه أن قائل يعني هو حميد ابن أبي ميم شيخ البخاري في روايته سالفة الذكر ، وهو أيضا شيخ مسلم في الحديث الثالث من أحاديث الباب .

وختلف العلماء في معنى قوله : (لا يسألون الناس الحافا) على قولين :

القول الأول : وهو رأى جمهور المفسرين ، أن المعنى لا يسألون : أي لا يسألونهم ، وهذا على أنهم متفقون عن المسألة ثقة تامة ، ويكون التعفف صفة ثابتة لهم ، أي لا يسألون الناس الجاحا ولا غير الجاح .
الثاني : أن المراد نفس الانحاف ، أي أنهم يسألون في غير ملحقين - وهذا المعنى هو السابق للفهم .

وقد ورد الوجد الشديد على الانحاف في المسألة ، فمن ذلك ما أخرجه مسلم بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال : كان
(١) سورة البقرة الآية ٢٧٢ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تلحقوا في المسألة ، فوالله
لا يسألني أحد منكم شيئا فتخرج له بآتي مني شيئا وأنا لست
أدر بشارك له بها أعطته (٥) .

إذا جاء من غير سؤال فله أن يقبله ولا يردده ، إذا
هو رزق سأل الله تعالى إليه ، روى البخاري بسنده عن ابن عمر
قال : سمعت عمر يقول : لأن النبي صلى الله عليه وسلم يعطي مني
المطأ فأقول : أعطه أقتر إليه مني حتى أعطاني مرة مالا ، قلت :
أعطه أقتر إليه مني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خذ
تتموله وتصديق به ، فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشغوف
ولا سائل فخذ ، ومالا فلا تتبعه نفسك (٥) .

قال مالك : فمن أجل ذلك كان ابن عمر يسأل أحدا شيئا
ولا يرد شيئا عليه (٥) .

روى مسلم بسنده عن حديث ابن الساعدي المالك أن عمر بن
الخطاب قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا أعطيت
شيئا من غير أن تسأله فكل وتصديق) .

القواعد والأحكام :

١- أن الصدقة على المتعفف أفضل منها على السائل الطرأ .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب النهي عن المسألة ١٢٨/٧

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام ، باب رزق الحكام والعاملين

عليها ١٧٥/١٦ ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب جواز الأخذ

بغير سؤال ولا عطف ١٣٤/٧ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب جواز الأخذ بغير سؤال
ولا عطف ١٣٧/٧ .

٢ - ان السكين من اعنف بالتمف ودم الالطاف في السؤال
 ؟ - ليس مراد الحديث نفي أمل السكة من الطراف الذي
 يكثر من السؤال ، وانا مراده ان السكين الكامل السكة هو
 المنعطف الذي لا يطرق على الناس ولا يماكهم ، ولا يخطن لحاله
 فهو قوله عليه الصلاة والسلام : (اعدرون من الظلم ؟ قالوا :
 انظروا فيما من لا درهم له ولا طعم ، فقال : ان الظلم من امتى
 يأتي يوم القيامة بجلاء وزكاة وصيام ، وأتى قد عثم هذا . وهذا
 هذا ، وأكل مال هذا ، وسفك دم هذا ، وقرب هذا ، فعملى هذا
 من حسنة فان قنيت حسنة قبل ان يقضى ما عليه أخذ من
 خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار (١) .

فان المعنى ان هذا حقيقة الظلم ، وأما من ليس له مال ومن
 قل ماله فالتا من يسونه ظما وليس هو حقيقة الظلم لأن هذا أمر
 يتوزل ويتقطع بمرور زمانه يتقطع بيسار يحصل له بعد ذلك في حياته ،
 وانا حقيقة الظلم هو الذي كثر في الحديث فهو الهالك الهالك الظلم

٤ - الخ على النظم لمن هذا رقة من الساكنين ، وسد
 خفت لسياسة عرضه ودم اهتمامه بسؤال الناس ان ألجأته الضرورة له
 فمن أعان ذا مروة على ترك السؤال ابتغاء رقة الله فقد نسال
 أجرا عظيما لا يعلم قدره الا الله رب العالمين .

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة في كتاب البر والملة والآداب ،
 باب تحريم الظلم ١٦ / ١٢٥ .

٢٣- وحدثني سعيد بن سعيد ، حدثنا حفص - يعني ابن
 مسرة الصنعاني ، عن زيد بن أسلم أن أبا صالح ذكر أن الخبر أنه
 سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من
 صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة
 شغلت لهم مذابح من النار فأحس عليها في النار ، ثم فكروا بها جنبه
 وجبينه وظهره ، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين
 ألف سنة حتى يقضى بين العباد ، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى
 النار ، قيل : يا رسول الله ، فإلابل ؟ قال : ولا صاحب أبسل
 لا يؤدي منها حقها ، ومن حقها حلها يوم وردها إلا إذا كان يوم
 القيامة بطح لها بقم قرقر أو غرما كانت لا يفقد منها فصلا واحدا
 تطؤه بأخفافها وتنفضه بأفواها ، كلما مر عليه أولاها رد عليه
 آخرها حتى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد
 فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار ، قيل : يا رسول الله ، فإلابل
 والغرم ؟ قال : ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان
 يوم القيامة بطح لها بقم قرقر لا يفقد منها شيئا ، ليس فيها غصاة
 ولا جلجاء ولا غصاة تنطحه بقرونها ، وتطؤه بأظلافها ، كلما مر عليه
 أولاها رد عليه آخرها حتى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى
 بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار ، قيل :
 يا رسول الله ، فالخيل ؟ قال : الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي
 لرجل ستر ، وهي لرجل أجر - فأما التي هي له وزر فرجل وطمها
 رياء ونخرا ونوا على أهل الاسلام ، فهي له وزر ، وأما التي هي

له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها
ولا رتابها فهي له ستره وأما التي هي له أجر فرجل ربطها نفس
سبيل الله لأهل الإسلام في مرج وريضة ، فما أكلت من ذلك المرج
أو الرضة من شيء إلا كتب له عدد ما أكلت حسنة وكتب له عدد
أوراقها وأبوالها حسنة ، ولا تقطع طولها فاستنت شرفاً أو شرفين
إلا كتب الله له عدد آثارها وأوراقها حسنة ، ولا مربها صاحبها
على نهر فشرب منه ولا يهد أن يسقوها إلا كتب الله له عدد
ما شربت حسنة ، قيل : يا رسول الله ، فالخير ؟ قال : وما أنزل
على في الحبر شيء إلا هذه الآية الفائزة الجامعة (فمن يعمل
مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)^(١) .

الأبحاث العربية :

١- قوله : (حليبها يوم ردها) يفتح اللام على اللغظة
المشهوره ، وحتى أمكانها وهو غريب ضعيف وأن كان هو القياس
يقال : حلبت الناقة والشاة أحلبتها حلباً يفتح اللام .

والورد بكسر الواو وسكون الراء : خلاف الصدر ، والابرد

(١) أخرج البخاري هذا الحديث بفرقا ، فأخرج ذكر الإبل والغنم
مختصراً عن أبي هريرة في كتاب الزكاة ، باب اسم مانع الزكاة
١٥/٤ وفي باب زكاة البقر ٢٦/٤ عن أبي ذر
وأخرج ذكر الخيل والحبر في كتاب العرب ، باب شرب
الناس والدواب من الأنهار ٤٤٣/٥ .
وسلم في كتاب الزكاة ، باب اسم مانع الزكاة ٦٤/٧ .

حالة الامداد، يقال: ورد الطاء، وردا، اذا حضرته
لتنبيه، والورد: الطاء الذي ترد عليه.

٢ - وقوله: (يطح لها بقاع قرقر) القاع: المكان المستوي
الواسع من وطأة الأرض، يعلوه ماء الماء نفسه ويستوي نهائيه،
وجسه: نعمة وقيمان، مثل جار وجيرة وجوران.

والنذير: يفتح القافين وسكون الواو بينهما، المستوى أيضا
من الأرض الواسع.

٣ - وقوله: (نصيلا واحدا) النصيل: ولد الناقة اذا فصل
من ارضاع أمه، فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل بمعنى مجروح
وقتيول.

٤ - وقوله: (تطو بأخفافها) سقطت الواو من (تطو) عند
بعض النحويين لشدوز هذا الفعل من بين نظائره في التصدي،
لأن الفعل اذا كان فاعله واو وكان على فعل بكسر العين كان غير
متعد، وشذ عن ذلك هذا الفعل وكذلك (وسع) قلما عتدا
دون نظائرها أعطيا هذا الحكم.

وقيل: ان أصله (تطوى) بكسر الطاء فسقطت ليقومها بين
يا وكسرة، ثم فتحت الطاء لأجل الهمزة.

والأخفاف جمع خف البعير، والخف من الابل بمنزلة الظلف
للنعم والقدم للأدمى وأخافر للعمار والبهمل والفرس، والظلف
للقر والظنم والظبا، وكل حافر مشق منقسم فهو ظلف وقد استعير
الظلف للفرس.

٥ - وقوله : (فيرى سهيله) يضم الياء منها للفعول ، وسهيله مرفوع على أنه نائب فاعل . وفتح الياء منها للفاعل ، وسهيله بالنصب على أنه مفعول .

٦ - وقوله : (ليس فيها عفا ، ولا جلجا ، ولا عفا) قال أهل اللغة : العفا : طنية القرنين ، وأصل العفا : المني .

والجلجا : التي لا قرن لها .
والعفا : التي انكمر قرننها الداخل .

٧ - وقوله : (تنطحه بقرونها) بكسر الطاء وفتحها ، لفتان حكاهما الجوهري وغيره . قال النووي : الكسر أصح . وهو المعروف في الرماية .

٨ - وقوله : (فأما التي هي له وزر) قال النووي : هذا هو من أكثر النسخ (التي) والتقدير : فأما الخيل التي هي لصاحبها وزر

ويقع في بعض النسخ (الذي) والتقدير : فأما الرجل الذي له الخيل وزر فرجل ربطها . الخ . قال النووي وهو أوضح وأظهر . أي من جهة المطابقة .

٩ - وقوله : (ونوا) بكسر النون والذ ، صدره تنويل ناوات العدو مناواة ونوا ، وأصله من ناء إذا نهض ، ويستعمل في المعادة ، قال الخليل : ناوات الرجل ناهضته بالعداوة .

وحكى القاضى عياض عن الداودى أنه وقع عند (ونوى) بفتح

النون والقمر، قال : ولا يصح ذلك . قال الحافظ ابن حجر : فإن ثبت نعمناه : وهذا لأهل الاسلام ، أى منهم ^(١) .

١٠ - وقوله : (مرج وروضة) المرج : الأرض الواسعة ذات نبات كثير ، مرج فيها الدواب ، أى تخلق نمرج مختلطة كهصف شاء ^(٢) . والروضة : أى ما يطلق فى الموضع المرتفع .

١١ - وقوله : (ولا تخطع طولها) بكر الطاء ، رفع السوا ، ويقال : طيلها بالهاء الشئاء ، وكذا جاء فى الموطأ ^(٣) ، والطويل والطيل : الحبل الذى تربط فيه .

١٢ - وقوله : (فاستنت شرقاً أو شرفين) معنى استنت ، أى جرت ، والشرف يفتح الشين المعجزة والراء ، وهو العالى من الأرض .

١٣ - وقوله : (الفاذة الجامعة) معنى الفاذة القليلة النظير المنفردة فى معناها ، والفذ : الواحد ، وقد فذ الرجل عن أصحابه إذا فذ عنهم وتقى فرداً .

ومعنى الجامعة العامة المتناولة لكل خير ومعروف .

الشرح والبيان

فى هذا الحديث يبين الرسول صلى الله عليه وسلم عقوبة مانع الزكاة يوم القيامة ، وأن هذه الأموال التى منع حق الله فيها

(١) فتح البارى ٤٠٥/٦ .

(٢) النهاية فى غريب الحديث ٣١٥/٤ .

(٣) رواه مالك فى الموطأ فى كتاب الجهاد باب الرعيب فى الجهاد ص ٢٢٥ .

مستكون بعد ريقه وتعات يوم القيامة ، حيث حبس ماله عن الفقير
في الدنيا وفي أمه سجين له سترٌ يحاها فإذا بها خزي وذلة
ومهانسة .

فقوله صلى الله عليه وسلم : " ما من صاحب ذهب ولا فضة
لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من
نار فيكون بها جند وجبند وفهره " يوم ظاهيه المتعارض مع
ما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : " من أناء الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له
يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيطان ، يطوقه يوم القيامة ، ثم يأخضه
بلمهزته - يعني شدقيه - ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك . ثم
تلا : لا يحسن الذين ييخلون الآية (١) .

ولا تنافي بين الرايتين لا احتال اجتماع الأمرين معا ، فربما
أبى هريرة التي صدرتا بها الباب توافق قول الله تعالى : (يسوم
يحبس عليها في نار جهنم فتكون بها جباهم وجنهم وظهورهم
وهذا ما كتبتكم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكفرون) (٢) ، ورواية أبي هريرة
التي أخرجها البخاري توافق قول الله تعالى : (ولا يحسبن
الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم . بل هو شر
لهم ، سيطوقهم ما يخلوا به يوم القيامة ، ولله ميراث السموات
والأرض ، والله بما تعملون خبير) (٣) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب اسم مانع الزكاة ١٢/٤ .

(٢) سورة التوبة الآية ٣٥ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٨٠ .

وقوله : (فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره) وإنما خص كي هذه الأمور الثلاثة لما يأتي :

١- أن مانع الزكاة إذا جاء المسكين أعرض عنه بوجهه ، فإن عاد له تحول عنه ليصير إلى جنبه ، فإن عاد وراء ظهره ، فعقب بكى هذه الأعضاء .

٢- وقيل : يحتل أن يكون المذاب شاملا لجميع البدن ، وإنما نبه بهذه الذكورات لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة وأعتلها على الأعضاء الرقسية .

٣- وقيل : المراد بها الجهات الأربع التي هي قدم البدن ومؤخرة وجنباه .

٤- وقيل : أن مانع الزكاة حرم المسكين بشتمه حقه منها ، ليحصل له الجاء ، ولتتعم بالمطاعم والملابس ، فكل بترك الأموال في جنبه وأكس بها على ظهره .

وقوله : (كل ما بردت أعيدت له) قال النووي : هكذا هو قيسى بمعنى النسخ (بردت) بالياء ، وفي بعضها (يردت) بحذف الياء ، لضم الراء ، وقال القاض عياض : الأولى هي الصواب ، والثانية لرأية الجمهور ^(١) .

وقوله : (ومن حطبها حلبها يوم ورد ها) وعند البخاري (ومن حطبها أن تحلب على الماء) بالحاء المهملة في جميع الروايات .
(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٦٤/٧ .

وأشار الداودي الى أنه روى بالجيم وقال : أراد أنها تصاق الس
بوضع سقمها .

ونعقب بأنه لو كان كذلك لقال : أن تجلب الى الماء لا علس
الماء ، على أن جميع الروايات كما ذكرنا بالحاء ، فمأذكرة تصحيف .
وانما خص الحلب بوضع الماء لأمرين :

- ١ - ليكون أسهل على المحتاج من قصد النازل .
- ٢ - ولأنه أيضا أنفع للابل وأرقق بالماء ، حيث يكثر لبنها .
والمراد حلبها هناك على الماء لينتفع من يحضرون من الساكنين
وهذا مثل نهيه عن الجداد بالليل ، أراد أن يصرم النخل ويقطع
نحرها بالنهار ليحضرها القترا ، وتدو الحاجة فيصدق عليهم منه .

وقوله : (يطلع لها) أى ألقى على وجهها ، وعند البخارى
(تخط وجهه بأخفافها) (١) وهذا يدل أنه ليس من شرط البطح
أن يكون على الوجه ، وهو مقتضى اللغة لأنه فيها معنى البسط
والمد ، وقد يكون على الوجه وقد يكون على الظهر ، ومنه صوته
بطحا ، ملة لا تسمطها .

وقوله : (كلما ترأوا لها يد عليه أخراها) قال النووي :
هكذا هو فى جميع الأصول فى هذا الوضع ، قال القاضى عياض :
هو تغيير وتصحيف وصوابه ما جاء بعد فى الحديث الآخر من رواية
سهيل عن أبيه ، وما جاء فى حديث أبي ذر (كلما مر عليه أخراها)
(١) أخرجه البخارى فى كتاب الحيل ، باب فى الزكأن وأن لا يفرق
بين مجتمع ولا يجمع بين مفرق خشية الصدقة ٣٦٥/١٥ .

رد عليه أولاها (وهذا منتظم الكلام ^(١)) وذلك لأنه إنما يرد الأول
الذي قد مر قبله ، وأما الآخر فلم يرد بعد فلا يقال فيه رد .

على أنه يمكن أن يوجه الحديث دون التفات إلى ما فيه من
تصحيف ويكون المعنى : أن أولاها إذا مرت على انتابح النسب أن
تنهى إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتجمعها ما لم ينها
إلى أن تنهى أيضا إلى الأولى .

وقوله في البقر والغنم : (لا يفقد منها شيئا ليعر فيها نقصا
ولا جلبا ولا مضيا) أي أن هذه الأضاني كانت فيها يوم وجودها
فيها الرزاة ، ولكنها تمت يوم القيامة بقرون سنية ليكون أنكى هي
النتج ، وليس المعنى أنه إنما يمت منها عدوات القرون الملهمة
فقط . بل المراد أنها تكون بقرونها ليكون أنكى وأصوب لميتها
وطيحها كما أن الأبل تأتي على أعظم ما كانت في القوة والخصب
ليكون أشد لفعليها والذرة في عقرب بكرتها وكال خلقها وجودها
لأنه أثقل لموطئها .

والحكمة في مجيئها على ذلك ، لأنها قد تكون حصة على
حالات مرة هزيلة ، ومرة سوية ، ومرة صغيرة ، وأخرى كبيرة
فبين أنها تأتي يوم القيامة على أوفر أحوالها عند زيادة نقص
عقوبته وكال خلقها فتكون أثقل في طئها .

(١) شرح النورى لصحيح مسلم ٦٥/٧ .

والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله تعالى فيها
إنما هو في بعضها ، لأن الحق في جميع المال غير متميز ولأن
المال لما لم يخرج زكاة غير مطهر .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (الخيل ثلاثة) ووجه الحصر في
الثلاثة أن الذي يقتنى الخيل إما أن يقتنيها للركوب أو التجارة ،
وإما أنها أن يقتن بها فعل طاعة الله وهو الأخير ، أو معيشته
وهو الأول ، أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني .

وقوله : (وأما التي هي له حتره فرجل يربطها في سهيل الله)
أي أعضائها للجهاد ، وأصله من الربط ، ومنه الرباط وهو حبس
الرجل نفسه في الشغل وأعداد الأهبة لذلك .

ولخطف العلماء في المراد من قوله : (ثم لم ينس حق الله
في ظهورها ولا رعايتها) .

١- قال مالك الشافعي وجمهور العلماء : المراد خمس
ملكها وتمتع حبيبها وربها والشقة عليها في الركوب .

قالوا : وإنما خص رعايتها بالذكر لأنها تستعار تيرا من
الحقوق اللازمة ومنه قول الله تعالى : (فتحرير رقبة)^(١) . وهذا
جواب من لم يوجب الزكاة في الخيل ، وهو قول الجمهور .

٢- وقال أبو حنيفة : المراد بالحق الزكاة .

(١) سورة المجادلة الآية ٣ .

٣ - وقال الحسن والشعبي ومجاهد : المراد بالحنق
إطراز نعلها والحمل عليها في سبيل الله .

٤ - وقيل : المراد حق الله ما يكتب من مال العدو وليس
ظهورها وهو خمس الغنمة .

فان قلت : قال في كل من الستر والأجر ربطها في سبيل
الله فما الفرق بينهما ؟

الجواب : أن الستر ربطها في سبيل الله لنفسه . والأجر
ربطها في سبيل الله لغيره لمعين بها المجاهدين في سبيل الله .
ولذلك قال في الآخر : (لأهل الاسلام) .

وقوله : (فشرت ولا يريد أن يفتيها الا كتب الله له عسدد
ما عريت حسنات) هو من باب التبيين لأنه اذا كانت تكتب له هذه
الحسنات من غير أن يقصد سقيها فاذا قصد فأولى بأخصاف
الحسنات .

وقوله : (ما أنزل على في الحرش) الا هذه الآية الفادة
الجامعة) سماها قاعدة لانفرادها في معناها ، وسماها جامعة
لشمولها لجميع الأنواع من طاعة ومعصية ، ذلك أن الآية دلت على
أن من عمل في اقتناء الخير طاعة رأى ثواب ذلك ، وأن عمل
معصية رأى عقاب ذلك .

القوائد والأحكام :

١ - يدل الحديث على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والابل

والبقر والغنم . وأما كونه مقدارها في كل صنف ففي أحاديث أخرى .

٢ - أن الله تعالى يبخس الأهل والبقر والغنم التي ضمت

زلاتها بعينها ليعذب بها ما نعيمها . معاملة له بنقيض قصده .
فكان الانتفاع به أضر الأشياء عليه .

٣ - أن المال الذي ليس بحيوان الذي منع فيه الزكاة يمثل

لصاحبه يوم القيامة شجاعا أقرع .

٤ - استدلال الإمام أبو حنيفة بالحديث على وجوب الزكاة في

الخيول وفيه أنه إن كانت الخيل كلها ذكورا فلا زكاة فيها . وإن

كانت إناثا ، أو ذكورا وإناثا وجبت الزكاة . وهو بالخيار إن شاء

أخرج عن كل فرس ديناراً ، وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر القيمة .

وقال مالك والشافعي وجأ غير المملوك : لا زكاة في الخيل لقوله

عليه الصلاة والسلام : " ليس على المسلم في فرسه وثلاثة صدقة " (١)

وتأولوا حديث الباب على أن المراد أنه يجاهد بها . وقد يجسب

الجهاد بها إذا تعين .

٥ - أن في المال حقاً سوى الزكاة . وذلك على سبيل القدر

والمواساة .

٦ - أن الخيل إنما تكون في تبايعها الخير والبركة إذا كان

اتخاذها في الطاعة أو في الأمور الباطية . وإلا فهي مذمومة . والله أعلم

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب ليس على المسلم في

فرسه صدقة ٦٩/٤ ومسلم في كتاب الزكاة ، باب لا زكاة على

المسلم في عبده وفرسه ٥٥/٧ .

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ وَنُفِثْنَا بِهِ أَمْرًا لِّقَوْمٍ
ذُرِّيَّةٍ مِّنْ قَبْلِهِمْ فَفِي الْفُلِ
كَرِهِي لِّلْكَافِرِينَ لَمَّا كَانُوا فِي
أَعْيُنِنَا

وَأَمَّا الْبَنَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا
فِي الْبَنَاءِ فَأَنزَلْنَا فِيهِ
مِثْرًا لِّلْكَافِرِينَ
فِي الْبَنَاءِ

وَأَمَّا الْبَنَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا
فِي الْبَنَاءِ فَأَنزَلْنَا فِيهِ
مِثْرًا لِّلْكَافِرِينَ
فِي الْبَنَاءِ

وَأَمَّا الْبَنَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا
فِي الْبَنَاءِ فَأَنزَلْنَا فِيهِ
مِثْرًا لِّلْكَافِرِينَ
فِي الْبَنَاءِ

(١٠٠) بيان أن نمر بن قيس بن مضر لم يسلل

روى الإمام مسلم رحمه الله عن كريب بن أبي أنس أن أم الفضل بنت الحارث
بعثت امرأ معاوية بالشام . قال : فقدت الشام فقدمت حاجتها .
واستعمل على رضاء . وأما باسم رأيك البلاء ليلة الجمعة . ثم
قدت المدينة فرأى امرأته فأسلمت . فأسلمت . فأسلمت . فأسلمت .
الله عنده . ثم ذكر الجلال فقال : ثم رأيت الجلال . فقالت :
رأيته ليلة الجمعة . فقال : أنت رأيته ؟

فقلت : نعم . وراه الناس وصاموا وصام معاوية . فقال : لكنا
رأيناه ليلة السبت فلا تزال تصوم حتى نكل ثلاثين أو نراه . فقلت : أو
لا تكفى برؤية معاوية ؟ فقال : لا هكذا . أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم .

الطردات

(كريب) مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .
(أم الفضل) هي لبيبة بنت الحارث الهلالية زوجة العباس
ابن عبد المطلب وأخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .
(استعمل) بالبناء للمجهول أي رؤية الجلال .
(أولا تكفى برؤية معاوية) الواو عاطفة عن محذوف بعدد
الهمزة تقديره : أقول هذا ولا تكفى . والاستفهام للاستعصاف أو
الاستغراب بناء على الاعتقاد بأن الرؤية في الشام لزمت أهل المدينة
فلم قال ابن عباس ما قال استغفهم على سبيل الاستغراب
أو الاستعصاف .

المسنى

لقد تمسك بهذا الحديث بعض العلماء الذين قالوا بأنه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها .

وفى هذه المسألة مذاهب وآراء للعلماء ، كل اجتهد فيها على حسب ما أداه الله فهمه للنصوص الثابتة .

١ - فمن هذه المذاهب ما حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم ابن محمد وسالم وإسحاق وحكاه الترمذى والناورذى وجهه ——— للشافعية . أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية غيرهم .

٢ - ما ذكره ابن المنجشون : بأنه لا يلزم أهل بلد رؤية غيرهم إلا أن ثبت ذلك عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم ، لأن البلاد فى حقها كالبند الواحد ، إذ حكمه نافذ فى الجميع .

٣ - أن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً ، وإن تباعدت فوجهان أنه لا يجب عند الأكثر كما قاله بعض الشافعية ، واختار أبو الطيب طائفة الوجوب .

وضابط البعد أوجه :

١ - اختلاف الطوائع .

٢ - كونها مضافة قصر .

٣ - أن يكون البعد باختلاف الأقاليم .

٤ - أنه يلزم أهل كل بلد لا يتصور خلافه عندهم بلا عذر .

هـ - أنه لا يلزم إذا اجتعت الجنتين ارتفاعاً وانحداراً أن يكون
أحدهما سهلاً والآخر - بل لا أم لأن كل بلد في إقليم، وحجة
أصحاب هذه الآراء هو هذا الحديث الذي معنا، لأن ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما لم يعمل برؤية أهل الشام،
وقال آخر الحديث: هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم، فدار ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر.

وذهب المالكية إلى أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها
وقال الحافظ بن حجر: أجمعوا على أنه لا تراعى الرئيسة
فيما يبعد من البلاد كخراسان والأندلس.

والذي نخشاه هو أنه إذا تناعدت البلاد بعدا يترتب عليه
اختلاف مطالع الشمس والقمر كخراسان والأندلس وما على ما كتبهما
فإن الرؤية في بلد لا تعتبر في البلد الآخر وهذا ما ينشئ مع
حديثنا هذا - وهو ما اختاره أكثر العلماء -
والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

ما يغلط من الحديث

- ١ - صيام رمضان يجب برؤية الهلال.
- ٢ - أن تعذرت الرؤية فعلى المسلمين أن يكملوا عدة شعبان
ثلاثين يوماً.
- ٣ - أن تقاربت البلاد اعتبرت رؤية أهل البلد إلى أهل البلد الآخر
القريب وإن تناعدت البلاد فلا تعتبر كما سبق تفصيله في شرح الحديث.

(٢١) من خصومات الصالحين

روى الامام مسلم - بسنده عن سهل بن سعد رض الله عنه
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أن في الجنة بابا يقال
له الريان يدخل منه الصالحون يوم القيامة لا يدخل معهم أحد
غيرهم " يقال : أين الصالحون ؟ فيدخلون منه " فإذا دخل
آخرهم أغلق فلم يدخل منه أحد " .

الخصومات

(الريان) على وزن نعلان من الري " اسم علم على باب من
أبواب الجنة خاص بالصالحين " وهو مشتق من الري " .

(فإذا دخل آخرهم أغلق فلم يدخل منه أحد) كبر نفسي
دخول غيرهم منه للتأكيد " وقوله : " فلم يدخل " معطوف على " أغلق " .

المعنى

يوضح الرسول صلوات الله وسلامه عليه في هذا الحديث
فضل التوكل والكرامة الصالحين عند الله سبحانه وتعالى " .

لقد خصم الله سبحانه بدخولهم الجنة من باب مخصوص
جزاء صبرهم على الجوع " وتحملهم للنظف " وإخلاصهم في صومهم
لله تعالى " وعلاية فتا سب " يكون جزاءهم على صبرهم على
الجوع والنظف " أن يدخلوا من باب خاص هو (الريان) وقد ناصب
اسم هذا الباب ولقظه مناه " فهو مشتق من الري وهو خاص
لحال الصالحين الذين استعملوا عن الطعام والشراب " وصبروا

ولاخذ أنه سناء وميزا روتد اكتفى به عن التمتع ، وذلك
لأنه يدل عليه من حيث أنه يشترطه ، أو يكون الظأ أشد على
الصائمين من أجمع . قال النبي بن الضير : أنا قال في الجنة
ولم يقل للجنة ليشترط أن في الباب المذكور من التمتع والراحة
في الجنة . فيقول : بلغ في التمتع أنه .

وقد أخرج النسائي وإن خزيمة هذا الحديث من طريق
سعيد ابن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه : (من دخل شرب لا يظلم)
أيسدا .

أنه كرم من الله رب العالمين ، للصائمين ، وتكرم لهم جزاء
إخلاصهم في عبادتهم . ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى قد تكفل
بجزاء الصائمين كما جاء في الحديث (الصيام لي وأنا أجزء به) .
وجزاء الله لهم وأمر وعظيم ، غير محدود ولا معين ، وأما
دخول الصائمين من هذا الباب فهو زيادة لهم في الجزاء والتكريم .
وواضح أن للجنة أبوابا ، منها باب للصلاة ، وآخر للجهاد ،
 وآخر للصيام ، وهو الريان الذي نحن بصدده الحديث عنه ، ومنها :
باب الصدقة .

وقد روى البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه ،
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أنفق زوجين في سبيل
الله نودي من أبواب الجنة يا عبد الله وهذا خير ، فمن كان من
أهل الصلاة دعى من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دعى

من باب الجهل ، ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الرمان ،
ومن كان من أهل الصدقة دعى من باب الصدقة ، فقال أبو بكر
رضي الله عنه : يا أي أنت وأمر يا رسول الله ، ما على من دعى من
تلك الأبواب من ضرورة ، فهل يدعى أحد من تلك الأبواب كلها ؟
قال : نعم ، وأرجو أن تكون منهم .

(٢٢) النهي عن الرمال

روى الإمام مسلم رحمه الله - عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الرمال ، قالوا : انبيك
تواصل ، قال : صلى الله عليه وسلم عن الرمال ، فقال رجل من
المسلمين ، فأتاك يا رسول الله تواصل قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : وأيكم شئ أتى أبيت يطمئني ربي ومغفني قلما أيسر
أن ينتهوا عن الرمال وأصل بهم يوم ثم رأوا الهلال ، فقال :
لو تأخر الهلال لمزدتكم - كالمثل لهم حين أبوا أن ينتهوا .

الفسادات

(نهى عن الرمال) . فمعوا . الفعل (نهى) محذوف وتقديره :
نهى المسلمين أو نهى أصحابه .

ومعنى (الرمال) صوم يزعمون فصاعداً من غير أن يأكل أو يشرب -
بينما > (وأيكم شئ) استفهام توبيخ يفيد الاستعانة والاداء
عاطفة على جملة تقديرها : هذا حالى وشأنى وأيكم شئ ؟

(ثم رأوا السيلان) السيلان هلال شعبان فالإرسال كان في

آخر شهر رمضان

المعنى

من المعلوم أن على المسلمين أن يتخذوا أسوتهم من رسلهم
صلوات الله وسلامه عليه ، وكان السحابة رضوان الله تعالى عليه
يحرمون على الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم في كل أمورهم
وعشوائهم وعباداتهم ومعاملاتهم ، صدقنا لقول الله سبحانه وتعالى
* لقد كان آكف في رسول الله أمره حسنة فمن كان يرجو
الله واليوم الآخر وذكرا الله كثيرا * .

ولكن هناك أمور يختص بها الرسول صلى الله عليه وسلم
فلا يقتدى به فيها .

وواضح أن كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وسلم
فهو ثابت أيضا في حق أمته إلا ما استثنى بدليل ، كحضر خصائصه
صلى الله عليه وسلم ، فان خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم
لا يتأسى به في جميعها ، وقد توقفت في ذلك أمام الحرمين ، وقال
أبو شامة : ليس لأحد التشبه به في الهاج ، كالزيادة على أربع
نسوة ، ومستحب التنزه عن المحرم عليه كالأكل من الصدقة ،
ومستحب التشبه به في الواجب عليه كالضحى .

وأما المستحب في حق صلى الله عليه وسلم فلم يتعرض له ،
والحال منه فيحتمل أن يقال : ان لم ينه عنه لم يمنع الائتداء به فيه

لبعض الناس وفي بعض الأحوال ، وهذا نادراً ، وأما الأقسام
والأغلب لم يرد في السنة الصحيحة الصريحة في ذلك من
النهي عن الوصال

وقد نرى الإمام الشافعي وأصحابه على كراهة الوصال نفس
الصيام ولهم في هذه الكراهة وجهان :

أولهما : وأصحها : أنها كراهة تحريم .

والثاني : كراهة تنزيه . وقد قال جمهور العلماء بالنهي عن
الوصال :

وقال القاضي عياض : اختلف العلماء في أحاديث الوصال ،
ف قيل : النهي عند راحة وتخفيف ، فمن قدر فلا حرج ، وقد راصل
جماعة من السلف الأيام .

وأجاز ابن وهب وأحمد وإسحاق إلى السجدة ثم حكى عن
الأكثرين كراهته .

وقال الخطابي وغيره : الوصال من الخصائص التي أبيحت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحرمت على الأمة .

وأحتج الجمهور بنهي النبي عن الوصال ، وأما الذين
أباحوه فاحتجوا بما جاء في بعض طرق مسلم : نباحهم على
الوصال رحمة بهم .

وفي هذا الحديث الذي مثله ، أنهم لما أبوا أن ينهوا عن

وفي بعض المواضع لاجتماع لفظ الشاهد والقصص والاعمال يمدح
 المتدققون في معتقدها بطلانها بل هو يوم لا يكون لهم الا حشرهم
 وبان المصلحة قد تكون في غير ما يعتقد به علقه الجلال الى الحسن الطوسي
 والنعماني المتخصص في الحق ويعني وظل في ذلك بين

۲۳۰

ما يؤخذ من الحديث

- ١ - مشاركة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٢ - للرسول صلى الله عليه وسلم خصوصيات لا يشارك فيها أحد من أمته والاقتداء به في غير هذه الخصوصيات .
- ٣ - النهي عن الرجال في الصيام .
- ٤ - يسر الشريعة الإسلامية وساحتها .
- ٥ - رافة الرسول صلى الله عليه وسلم ورحمته بأمة .
- ٦ - ألزجر عن كل ما يسبب الهم من العبادة أو التعرض للخصم فيها .

(٢٤) جواز الصوم والعطير للمسافر

روى الإمام مسلم رحمه الله تعالى - بسنده - عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أخبرهما
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام
حتى بلغ الكديد ثم أفطره قال : وكان صحابة رسول الله صلى الله
عليه وسلم يتعمرون الأحداث فالأحداث من أمره .

القصود

(خرج عام الفتح) المراد بالفتح : فتح مكة ، وكان منة
شأن من الهجرة .

(الكديد) : عن جارية على اثنين وأربعين ميلا من مكة
وقالوا : بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها . وبينها وبين
مكة قريب من مرحلتين .
وفي حديث آخر :

(فصام حتى بلغ كراع الغميم) وهو واد أمام عمقان بشامية
أما يال يضاهي إليه هذا الكراع وهو جبل أسود متصل به و (الكراع)
كل أنف سال من جبل أو حرة .

(الأحداث فالأحداث) . أي الآخر من أفعاله صلوات
الله وسلامه عليه .

المعنى

أقصد رخص الأكل في الفطر للمسافر ، تيسيرا عليه

ورحمة به • لأن الاسلام دين اليسر والرحمة • وعلى المسافر الذي
أنقضى يوم من الأيام لعذر السفر أن يقض ما أفطره من شهر رجب
رمضان بعد ذلك • قال الله سبحانه وتعالى : " شهر رمضان
الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من
أيام أخر • يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
وتذكروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون • "

يؤى جمهور المصنفين أن الصوم في السفر جائز وأنه إذا صام
المسافر منعقد صياحه ويجزيه •

وختلفوا أيها أفضل الصوم أم الفطر أم أنها سواء ؟ فقال
مالك وأبو حنيفة والشافعي والأكرهون : الصوم أفضل لمن أطاقه
يلام مشقة ظاهرة ولا ضرر • فإن لحقه ضرر فالفطر أفضل • واحتجوا
بصوم النبي صلى الله عليه وسلم • وبعد الله بن روضة وغيرهما •
وبغير ذلك من الأحاديث • ولأنه يحصل به براءة الذمة في الحال •

وقال سعيد بن المسيب والأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم :
الفطر أفضل مطلقا • وحلاه البعض للشافعي وهو غريب •

وقال بعض أهل الظاهر : لا يصح ستر رمضان في السفر •
فإن صام لم ينعقد • وجب قضاؤه لظاهر الآية " فمن كان منكم
مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " ولحديث : " ليس من البر
الصيام في السفر " • وفي الحديث الآخر " أولئك المعصاة • "

وقال بعض العلماء : الصوم والفطر سوا لتمادل الأحاديث
والصحيح الذي ترجعه من هذه الآراء هو رأى الأكثرين أن الصوم
أفضل لمن أطاقه بلا نشقة ظاهرة ولا ضرر ، فان لحقه ضرر
فالفطر أفضل .

والحديث الذي معنا يوضح ما فعله رسول الله صلى الله
عليه وسلم في بعض أقطاره . فقد خرج عام الفتح سنة ثمان من
الهجرة في شهر رمضان وصام . حتى وصل المكان المسمى الكدية
رضي عين جارية بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها وبينها
وبين مكة قرب مرحلتين . وهي أقرب إلى المدينة من صفان .

وقد استدل العلماء بهذا الحديث على أن نية أن يفطر
ولو نوى الصيام من الليل وأصبح عائلاً . فله أن يفطر في أثناء
النهار وهو قول الجمهور . وقطع به أكثر الشافعية . وفي وجهه :
ليس له أن يفطره واستد أصحاب هذا الرأى إلى ما وقع عند
البيهقي من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا .
فيما لو نوى الصوم في السفر .

أما لو نوى الصيام وهو خيم ثم سافر في أثناء النهار فقد ضيع
الجمهور أن يفطره وقال أحد أصحاب الجواز . واختاره المزني
محتجاً بهذا الحديث فيقول له : قال كذلك ظنا منه أنه صلى الله
عليه وسلم أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة وليس كذلك .
فان بين المدينة والكديد عدة أيام .

وأجاز الجمهور الفطر لمن طلع عليه الفجر في السفر .

• وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتهجون
الاحداث فلا حدث من أمره • صلى الله عليه وسلم وهو محمول - كما
قال النووي - على ما علموا منه التمسح أو رجحان الثاني مع جوازهما .

بعض قول ابن عباس رضي الله عنهما في رواية أخرى : • نصام
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفطره فمن شاء صام ومن شاء أفطر •
في هذا دلالة لذهب الجمهور في جواز الصوم والقطر جميعا .

وفي حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام
حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر ماء • فرفعه حتى نظروا
الناس إليه ثم شرب ، فقيل له بعد ذلك : أن بعض الناس قد
صام فقال : أولئك العصاة ، أولئك العصاة .

وهذا القول منه صلى الله عليه وسلم محمول على من تضرر
بالصوم في السفر أو أن هؤلاء الذين ظلموا صائمين • أمروا بأن يفطروا
أمرًا جازمًا لمصلحة بيان جوازه فخالفوا الواجب •

ما يؤخذ من الحديث

- ١ - يسر الشريعة الاسلحة وعدم الحرج والمشقة فيها ؟ •
- ٢ - الصوم والفطر جائزان للمسافر • يرى أكثر العلماء أن الصوم
أفضل لمن أطاعه بلا مشقة ظاهرة ولا ضرر • فان لحقه ضرر
فالفطر أفضل •

٣٠ - حرص الصحابة رضي الله عنهم على الاقتداء الكامل برسول الله صلى الله عليه وسلم وتبع الأعداء بالأحداث من بعده .

٤٠ مودة الرسول صلى الله عليه وسلم لأحوال المسلمين وحرمه
على كل معاصيهم ومنعهم من

[illegible]

(٢٤) حكم صيام يوم الجمعة

روى الإمام مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام . إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم .

الطهيرات

(ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام) أي لا تصدقوه وخدعوا دين غيره بأفراده بالصوم فيه .

(إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم) أي بأن يوافق عبادة له أو أن يصل صومه بيوم قبله أو بعده ، أو أن ينذر أن يصوم يومه . شفا مريضه فوافق يوم الجمعة .

المسكن

يوم الجمعة يوم عبادة وذكر ودعاء ، فيه يتأهب المسلمون للاجتماع في بيوت الله ، فيغتسلون ويتنظفون ويلبسون أحسن الثياب ، ويكثرون إلى الصلاة منتظرين لها ، ويستمعون إلى خطبة الجمعة ، ويكثرون من ذكر الله سبحانه وتعالى .

قال الله تعالى : " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا " .

وفي هذا الحديث تهيب عن صيام يوم الجمعة ، وهو حجة

لذهب جمهور أصحاب الفقه وموافقيهم على كراهية أفراد يوم
الجمعة بالصوم إلا أن موافق عادة له ، أما إذا وصل صياحه يوم
سابق له أو يوم لاحق به ، أو وافق صياحه عادة له ، بأن نذر أن
يصوم يوم لهما ، مريضه مثلاً ، فوافق فقاره يوم الجمعة فلا كراهية
حينئذ في صومه .

ولكن الإمام مالك قال في الموطأ : لم أسمع أحداً من أهل
العلم واللقه ومن به يقتدى نهى عن صيام يوم الجمعة ، وصيامه
حسن ، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه ، وأراه لأن يتجرأ .

قال الإمام النووي رحمه الله : فهذا الذي قاله هو السبى
رأه ، وقد رأى غيره خلاف ما رأى هو ، والمثبت ثبت على ما رآه هو
وغيره وقد ثبت النهى عن صوم يوم الجمعة ، فثبت القول به ،
وبالك معذور ، فإنه لم يبلغه .

وقال الداودي من أصحاب مالك : لم يبلغ مالك هذا
الحديث ولو بلغه لم يخالفه .

وقال ابن المنذر ثبت النهى عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن
صوم يوم العيد ، وهذا ثبت ، أنه يرى تحريمه ، إلا أن هناك ترويضاً
بين العيد وبين الجمعة ، أنه أن الاجتماع منعقد على تحريم صيام
يوم العيد ، حتى ولو صام يوماً قبله ويوماً بعده .

والأصح أن النهى فيه للتنزيه ، وهو ما ذهب إليه الجمهور
وأما عن الحكمة في النهى عن أفراد هذا اليوم بالصيام فيه .

ف تكون هذا اليوم عيداً • وقد جاءت بعض الروايات بنسخة يوم
الجمعة بالعيد • وبالنسب من جعل يوم العيد يوم صوم • ففيه رواه
أحمد : " يوم الجمعة يوم عيد • فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم
إلا أن تصوموا قبله أو بعده " • ولكن هذا التعليل استغنى به عن
الافتقار من الشارع بصومه مع غيره • وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهة
بالعيد لا يستلزم الاستواء من كل وجه • ومن ساءم معه غيره • انتفت
عنه ضرورة التحري بالصوم •

ومن الأقوال التي ذكرت في المصنف في كراهة صياها : لئلا
يضعف عن العبادة • وهذا من رجح الإمام النووي • يستحب
الفطر في يوم الجمعة • ليكون في هذا عون للمسلم على كثرة
العبادة والذكر والقيام بالوظائف المطلوبة منه في ذلك اليوم •
وليؤدي أعباء يوم الجمعة بنشاط وارتياح • وسرور وانسراح • دون
ملل أو سآمة • كما يستحب للحاج الفطر يوم عرفة بمصرقة •

فإن قيل : لو كان كذلك لم يزل النهي والكراهة بصوم قبله
أو بعده لبقاء المعنى • والجواب : أنه يحصل بفحولة الصوم
الذي قبله أو بعده ما يجبر ما يحصل من فتور أو تقصير في وظائف
يوم الجمعة وغيرها •

وقيل في سبب كراهة صومه • خوف البالد في تعظيمه
فيفتن الناس به كما فتن اليهود بالسبت • قال في الفتح وهو
منتفى بشبه تعظيمه بخير الصيام •

ومع ذلك أيضا : خشية أن يفرض عليهم صيامه ، كما خشى
رسول الله صلى الله عليه وسلم من قيام الليل كذلك ، ولكن هذا
السبب ينتفي بجواز صومه مع غيره ، وأنه لو كان السبب ذلك لجاز
صومه بعد الرسول صلى الله عليه وسلم لارتفاع الخشية المذكورة .

ومن ذلك : مخالفة النصارى ، لأنه يجب عليهم صومه ونحن
مأمورون بمخالفتهم ، وهو ضعيف .

والذي نرجحه هو كراهة صومه لئلا يضعف المسلم في يوم
الجمعة عن القيام بالعبادات والذكر والدعاء وغير ذلك من وظائف
هذا اليوم المبارك .

ما يؤخذ من الحديث

١ - المنهى عن تخصيص ليلة الجمعة بحللة من بين الليالي ومن
تخصيص يوم الجمعة بصوم

٢ - استدل العلماء بهذا الحديث على كراهة الصلاة الجدة
التي نسي الرغائب قائلها بدعة منكورة .

٣ - جواز صيام يوم الجمعة إذا جازت عادة له أو إذا أُرشد
بصوم أو صامه .

روى الإمام بسنده عن أبي حنيفة قال : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : لو كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم . أو رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الاجابة

(١) لا يشغل المسلم عن الصوم الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل هو واجب على كل من استطاع أن يقضيه في رمضان . ولا يجوز أن يؤخره حتى يأتي شهر شعبان .
والاجابة الثانية : لا يشغل المسلم عن الصوم الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل هو واجب على كل من استطاع أن يقضيه في رمضان . ولا يجوز أن يؤخره حتى يأتي شهر شعبان .
والاجابة الثالثة : لا يشغل المسلم عن الصوم الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل هو واجب على كل من استطاع أن يقضيه في رمضان . ولا يجوز أن يؤخره حتى يأتي شهر شعبان .

الاجابة

الاجابة الاولى : لا يشغل المسلم عن الصوم الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل هو واجب على كل من استطاع أن يقضيه في رمضان . ولا يجوز أن يؤخره حتى يأتي شهر شعبان .
والاجابة الثانية : لا يشغل المسلم عن الصوم الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل هو واجب على كل من استطاع أن يقضيه في رمضان . ولا يجوز أن يؤخره حتى يأتي شهر شعبان .
والاجابة الثالثة : لا يشغل المسلم عن الصوم الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل هو واجب على كل من استطاع أن يقضيه في رمضان . ولا يجوز أن يؤخره حتى يأتي شهر شعبان .

وهذا ما ورد في وجوب الجهاد بالقضاء في أول يوم بعد
الميت من شوال .

فإن أخر القضاء فوجب عليه التعزم على فعله ، وأجسج
العدة على أنه مات في خرج شعبان لزمه الفدية في تركه عن
قر يومه من رمضان إذا تمكن من القضاء ، ولم يقض ، وأما من
أنشأ في رمضان بعد أن عمل عجزه فلم يستصح أن يصرم المسمى
أن مات فلم يصر عليه صوم ولا أطعام ولا يصوم أحد عنه .

وعند الجمهور أن القضاء لأيام شهر رمضان يجوز خرقا غير
مرتب لكن يشترط أن يكون مرتباً . وأما أهل الظاهر فأوجبوا
تتابع أيام القضاء كما يجب لأداءه .

وفي هذا الحديث توضح السيدة عائشة رضي الله عنها العذر
في تأخير القضاء حيث كانت هي وكل واحدة من أمهات المؤمنين
مهيئة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم تستأذنه في
الصوم مخافة أن يأذن وقد يكون له حاجة فتفوتها عليه ، وهذا من
أدب أمهات المؤمنين وحلقتهن العالي ، وحين معاشرتهن
وأجلالهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد اتفق العلماء على أن المرأة لا يحل لها صوم التطوع
وزوجها حاضر إلا بإذنه .

وإن ماتت السيدة عائشة رضي الله عنها في شهر شعبان

لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحرم معظم شعبان ، فلا
حاجة له فيه من حنيفة في النهار .

ومما : " الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم " .
قائلها هو : يحيى الرازي المذكور بالسند .

وفي رواية الإمام مسلم التي معنا في هذا الحديث جاء :
هذه العبادة درجة فلم يقل قال : يحيى ، فأصبحت العبادة
لأنها من كلام السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها أو من روى عنها .

وأما رواية الإمام البخاري فقد ورد فيها التصحيح حيث ذكر
قائلها قال : " قال يحيى : الشغل من النبي أو بآلته صلى
الله عليه وسلم " .

وقد ترجم الإمام البخاري لهذا الموضع بقوله : باب من
يقضي قضاء رمضان ؟ وقال ابن عباس : لا بأس أن يفرق لقول الله
تعالى : " فعدة من أيام أخر " . وقال سعيد بن المسيب في حرم
المعشر : لا يطلع حتى يبدأ برضاه وقال إبراهيم : إذا فرط
حتى جاء رمضان أخرجه من شهرها ولم ير عليه طعاما وذكر عن أبي
هريرة مرسلا . وعن ابن عباس أنه يشتم .

وقد صرح ابن حجر في فتح الباري بأن أثر أبي هريرة قد
وجدته مرسولا من طريق ، فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
عطاء عن أبي هريرة قال : أي انسان يرض في رمضان ثم صرح

فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فلبصم الذي حدث ثم يقضى
الآخر ويصوم مع كل يوم سكتنا : قلت لعطاء : كم يلبسك بطمس ؟
قال مدا .

ما يلبس من الحديث

١ - يجوز تأخير قضاء رمضان لحظف سواء كان لغيره أو لغيره
بشرط العزم الذي فعله .

٢ - لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر .

٣ - من أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر فعليه القضاء
ويطعم مع كل يوم سكتنا .

٤ - حب أسبات المؤمنين وإجلالهن لرسول الله صلى الله عليه
وسلم . وأديهن العالي الرفيع .

روى الامام مسلم بحسنه من أبي هريرة رضى الله عنه قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفضل الصيام بعد رمضان
شهر الله المحرم ، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل .

المسئلي

فى هذا الحديث • يوضح رسول الله صلوات الله وسلامه
عليه • نوعاً من أنواع صيام التلويح • وهو شهر المحرم • ويحتمل
أن أفضل ما يتقرب به العبد الى ربه بالفرائض أولاً • ثم بالتواقل
ثانياً • والتواقل أنواع • ومنها أفضل من بعض وقد جاء فى
الحديث : " وما تقرب عبدى بغيرى • أحب الى من أن تقربته عليه •
ولا يزال عبدى يتقرب الى بالتواقل حتى أحبه • • • • • الخ الحديث •

فى هذا دلالة على أن التقرب بالفرائض أولاً ثم يكمل
بدر التواقل رضى هذا الحديث الذى معنا • توضح لأفضل أيام
الصيام من التواقل بعد صيام شهر رمضان الذى هو نرى • وذلك
بصيام شهر الله المحرم • رضى هذا تصريح بأنه أفضل الشهور
للصوم •

وما يدل على فضله كذلك إفراده الى الله سبحانه وتعالى
بسمه • شهر الله • •

وقد مثل الرسول صلى الله عليه وسلم : أى الأيام بمكة
رمضان أفضل ؟

قال : شهر الله المحرم • وإذا كان لشهر المحرم هذه
المكانة وهذه الفضيلة فلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر
من الصيام في شهر شعبان دون المحرم ؟

وللجواب على هذا نقول : لكل رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أعلمه الله سبحانه وتعالى لفضيلة الصيام في شهر المحرم
في آخر حياته • أولمعه كان يعلم ما لشهر المحرم من فضل ولكنه
كانت تعرض له فيه بعض أضرار تمنع من الصيام كالسفر أو المرض
أو غيرهما •

وما يدل على فضيلة الصيام في المحرم ما أخرجه الترمذي عن
علي وحسنه أنه سمع رجلاً يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
قاعده ، يقال : يا رسول الله • أي شهر تأمرني أن أصوم بعد شهر
رمضان ؟ فقال : " إن كنت صائماً بعد شهر رمضان فصم المحرم •
فانه شهر الله فيه يوم تأبتيه على قوم • وتتوب فيه على قوم • "

كما يوضح الحديث ذلك يؤكد استحباب قيام الليل ومشروعية
الاستكثار من الصلوات فيه •

وقد قال بعض العلماء : ان هذا الحديث مخصص لمعوم
ما عند البخاري والترمذي وصححه ، والنسائي وأبو داود من
حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما
من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام
المعسر " فقالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ؟ فقال

فان نزل على لا يطول ولا يقصر ابط. فاذكر في القصة اذهب الى الس
ان يستقيم احداهما من غير ان ياتي لان لم يزل في حاله فاجاب
الى الطالبين جميع الطالبين.

١ - مذاق عموماً في الشعر الغنظير الفصيل، وهو صام صبور، وكان رحيان
٢ - في الشعر الغنظير، حتى في الغنظير الغنظير، وهو صام صبور، وكان رحيان

20V

روى الامام مسلم بن الحجاج عن عهده وعاصم بن أبي النجود
 سمعا زر بن حبوش يقول : سألت أبي بن كعب رضى الله عنه
 فقلت : ان اخاك ابن مسعود يقول : من يتم الحول يصب ليلة
 القدر ، فقال رحمه الله : أراد ألا يتكل الناس ، أما انه قد علم
 أنها فريضة رمضان ، وأنها في العشر الأخيرة ، وأنها ليلة سبع
 وعشرين ثم حلف لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين ، فقلت : بأى
 شيء تقول ذلك يا أبا القدر ؟ قال : بالعلامة أو بالآية السحرية
 أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها .

الطروحات

- (ثم حلف لا يستثنى) : أى لا يستثنى فى حلقه .
- (أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها) : الضمير أ . أنها .
- يعود على معلوم فى الدهن وهو الشمس ، وحذفت للعلم بها .
- وتظير مود الضمير الى معلوم قول الله تعالى " توارت بالحجاب " .
- و (الشعاع) : هو ما يرى من نبتها عند ظهورها ، وقيل :
- هو انتشار ضوئها أو ما تراه متدا بعد الطلوع ، وهى علامة
- جعلها الله لهذه الليلة والشهور ما ذكره أهل اللغة بأنه ما يرى
- من ضوئها عند بروزها مثل الجبال ، والقضبان مقلبة اليك اذا
- نظرت اليها .

الحسنى

فى هذا الحديث بيان لما كان عليه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم من حرص أكيد على العبادات ، وضاعة الطاعات ، ومع ما كانوا عليه من تحيين أيام الخير والبركة ، وأحيائها بما ينبغى من الذكر والعبادة وسائر القربات . مع هذا ، فإنهم لم يأنسوا بتلكون على تلك الأيام أو بعض الليالى البغضلة ، بل كانت جهودهم فى العبادة موزعة على سائر أيام السنة . وفى هذا الحديث توضيح لما قاله عبد الله بن عمرو رضى الله عنه " من يتم الحول يصب ليلة القدر " أراد بهذا أن يقيم الناس الحول كله حتى لا يتركوا على ليلة واحدة ويهملوا باقى أيام السنة من العبادات والطاعات . مع أنه كان يحكم أن ليلة القدر فى شهر رمضان ، وأنها ليلة سبع وعشرين وحلف لا يستنى أنها ليلة سبع وعشرين .

ولما حث على علامتها قال : يا العمرة أو بالآية التى أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها . أى أن الشمس تطلع يومئذ لا شعاع لها والشعاع كما ذكر أهل اللغة هو ما يرى من ضوءها عند بروزها مثل الحبا والقضبان قبلة اليك إذا نظرت إليها . وقيل : هو الذى تراء مبتدا بعد الطلوع وقيل هو انتشار ضوءها . قال القاضى عياض : قيل معنى لا شعاع لها أنها علامة جمالها الله تعالى لها .

قال : وقيل بل ليلة اختفت الملائكة في ليلتها ونزل بها إلى الأرض ومعها هذا تنزل به صررت بأجنتها وأجسامها اللطيفة نور الشمس وقوامها .

وما ورد بشأن بعض علاماتها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " أيمن يذكر حين طلع القمر وهو مثل عبق جفنة ؟ " أخرجه مسلم . وفي هذا الحديث إشارة إلى أن ليلة القدر إنما تكون غرس أو آخر شهر رمضان ، لأن القمر لا يكون كذلك عند طلوعه إلا غرس أو آخر القمر .

ما ورد بشأنها كذلك عن عبد الله بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أرايت ليلة القدر ثم أنسيتها وأرايت صبحها أسجد في ماء وطين قال : ففطرنا ليلة ثلاث وعشرين فعلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنصرف وأن أثر الماء والطين على جبهته وأنه قال : وكان عبد الله بن أنس يقول ثلاث وعشرين . أخرجه مسلم . أي " ليلة ثلاث وعشرين " عطس مذكور وهي لغة قديمة أما الرواية الأخرى فهي : " ثلاث وعشرون " .

وأرجح الأقوال أنها في البئر من العشر الأخيرة وأرجح الليالي عند الجمهور ليلة سبع وعشرين .

وقد روى عن أنس بن مالك قال : ليلة القدر

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسألهم عن ليلة القدر ،
فأخبروا على أنها في العشر الأواخر قال ابن عباس : فقلت له
أين لا علم وأين أي ليلة هي قال عمر : أي ليلة هي ؟

فقلت سابعة نضى أو سابعة تنقي من العشر الأواخر فقال :
من أين علمت ذلك - فقلت : خلق الله سبع سموات ، وسبع أرضين ،
وسبعة أيام والدهر يدور في سبع ، والأنعام خلق من سبع ،
ويأكل من سبع ، وسجد على سبع ، والطواف والجوار وأسماء
ذكرها - فقال عمر :

لقد فطنت لأمر ما فطنا له . وقد أخرج نحو هذه القصة
الحاكم (١) أهـ .

وليلة القدر موجودة ومحققة ينص القرآن الكريم والنسبة
الصحة نسباً تنزل الملائكة والروح عن أجل كل أمر قضاء الله
سبحانه وتعالى وقيل : أن الملائكة لا يلقون فيها عذاباً ولا حرمة
إلا سلاماً عليه وإن الله تعالى لا يقدر فيها إلا السلاة والخير ،
وأما في غيرها فيقتضى سلامة وسلام ، وأما في الإسلام لكثرة
ما يعملون فيها على المؤمنين .

ويقول الإمام النووي رحمه الله تعالى : وأعلم أن ليلة القدر
موجودة - فإنها تسمى - مستحقها من شاء الله تعالى من يسمي
آدم كل سنة في رمضان ، كما تظاهرت عليه هذه الأحاديث
في السابغة في الباب وإخبار الصالحين بها ، ولستهم لها أكثر ممن

(١) نيل الإوطار ج١ ص ٢٢١ .

وقد اقتصت الآية الاسلاحة بهذه الليلة المباركة " ليلة
 القدر " وجعلها الله تعالى لها خيرا من ألف شهر ليس فيها ليلة
 القدر ، وقد جاء في سبب اختصار هذه الآية بـ ليلة القدر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا من بني اسرائيل ليسر
 السلاح في سبيل الله ألف شهر فمجب المؤمنون منه ، وتناقصت
 انبيهم أعمالهم ، فأعطوا ليلة القدر من خير من مدة ذلك الفاضل .

وقيل : أن الرجل فيما مضى ما كان يقال له : طيب حتى
 يعبد الله تعالى ألف شهر ، فأعطوا ليلة أن أحبها لأننا أحسن
 أن يصبر طيبين من أولئك العباد وقيل : أرى النبي عليه
 الصلاة والسلام لم يقرأ الأم لاقه ، فاستصر لم يقرأ أمه فخاف أن
 لا يبلغ من العمل مثل ما بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله
 ليلة القدر وجعلها خيرا من ألف شهر لئلا تراهم إلى غير ذلك
 من الآراء التي ذكرت في شأنها . وأهم ما ينبغي التنبيه إليه أنها
 ليلة ذات قدر وعرف ، على المسلم أن ينتهزها بالعباد ألا يحرم
 نفسه فيها من الدعاء ، ويكثر من قوله " اللهم لك عفو تحب العفو
 فاعف عني " لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت
 يا رسول الله أريد أن علمت أي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها ؟ قال
 قل " اللهم لك عفو تحب العفو فاعف عني " رواه الترمذي وأحمد
 وابن ماجه .

(١) صحيح مسلم، شرح النووي ج ٢ من ٢٤٠ .

وعلى المسلم أن يحرم على قيامها ، وإحيائها بالعبادة ،
لما يترتب من ذلك من غفران الذنوب ، ومن الشهوة الكريمة ،
والأجر الضائع في الحديث " من قام ليلة القدر أيماناً واحتساباً
غفر له ما تقدم من ذنبه " .

ما يؤخذ من الحديث

- ١ - حرص الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على سائر العبادات
في سائر العام وعدم الانتكال على بعض الأيام الفاضلة .
- ٢ - تحين ليلة القدر وانتظارها في العشر الأخير من شهر
رمضان رضي الوتر من العشر الأخير .
- ٣ - ترجيح رأى الجمهور أن ليلة القدر هي ليلة السابع والعشرين
من علامات ليلة القدر أن الشمس تطلع يومها لا شعاع لها .
إلى غير ذلك من العلامات التي جاءت بها بعض الروايات .

(٢٨) صوم شهر ذي الحجة

روى الإمام مسلم بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت :
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما في الشهر قط .

روى الإمام مسلم بسنده عن عائشة رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم لم يصم الشهر .

روى الإمام البخاري بسنده عن ابن عباس ، عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال : " ما العمل في أيام أفضل من العمل في
هذه ؟ قالوا : ولا الجهاد ؟ قال : ولا الجهاد الا رجل يخاطر
بنفسه وباله فلم يرجع بشئ " .

المعتمر

(المعتمر) المراد به : الأيام الثمانية من أول ذي الحجة .
(ما العمل) العمل يشمل كثيرا من أنواع العبادات من
صلاة وصوم وتكبير وذكر وغير ذلك .

(الا رجل) أي الا عمل رجل . فهو يرفع على البذل ،
بالاجتهاد متصلا .

(بخاطر) من المخاطرة ، وهي ارتكاب ما فيه شقة وجملته :
بخاطر في محل نصب حال .

المعنى

في الحديث الذي رواه الإمام مسلم أن السيدة عائشة رضي

الله تعالى عنها قالت لما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صائما فرأيت انتمزق ففعلت في الثانية " لم يصم العشر " وقبل
 أن يفتح الحراء يحدث الامام مسلم " وتوفيق بينه وبين ما جاء في
 صحيح البخاري من فضل العمل في أيام العشر " نهى أن يسمي
 أول العشر بالاعشر فنقول : ان العباد بالاعشر : العشر الأول من
 ذي الحجة يدل أن البدر المعاني وهو يوم العيد " خارج من
 عبادة الصيام إذ يحرم صومه ولكنه داخل في سائر المعاصيات
 الأخرى من صلاة وتكبير وتحييت وتلهيل وذكر " وإطلاق المفسر
 عليها مع تحريم صوم يوم العيد محمول على الغالب .

وإذا أطلقت الأيام دخلت فيها الليالي كذلك نعماء وقد
 أقسم الله سبحانه وتعالى بها في قوله : " والقجر ولها لعشر " .
 قال المفسرون (١) : العباد بالاعشر في الآية الكريمة عشر
 ذي الحجة وقيل : العباد العشر الأول من المحرم " حكاه أبو
 جعفر بن جرير " وروى عن ابن عباس " ولها لعشر " قال : هو
 العشر الأول من رمضان .

والأصح أن العباد بها عشر ذي الحجة " لما روى الامام
 أحمد بحسنه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ان
 العشر عشر الاضحي والوتر يوم عرفة والشفع يوم النحر " .
 النسائي وابن جرير وابن أبي حاتم ولحدث جابر في صحيحه
 (١) ابن كثير وأبو السعود .

أبي عوانة وابن حبان : " ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر
ذي الحجة " .

وقد ذكر الأمام البخاري في باب فضل العمل في أيام
التشريق قبل ابن عباس : " يذكروا اسم الله في أيام معلومات " .
أيام العشر ، والأيام المعدودة أيام التشريق ، ولأن ابن عمر
وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكرران بذكر الناس
بذكرهما ، وذكر محمد بن علي خلك الشافعية .

عن ابن عباس قال : الأيام للمعلوبات التي قبل يوم
التروية - وهو اليوم الثامن من شهر ذي الحجة ، ويوم التروية ،
يوم عرفة ، والمعدودات أيام التشريق ، استاده صحيح " ونسبة
أيام التشريق معدودات متفق عليه ، لقوله تعالى : " واذكروا الله
في أيام معدودات " .

وقد قيل : أنها صحت معدودات ، لأنها إذا زيد عليها
في ذلك حصراً أي في حكم حصر العدد 01 .

وتعبد إلى توضيح المراد من حديث الأمام مسلم والتوضيح
بينه وبين البخاري ، إذ أن حديث السيدة عائشة رضي الله
تعالى عنها في صحيح مسلم يثبت يوم رسول الله صلى الله عليه وسلم
رسول للعشر فمن يقول : " يا رسول الله صلن الله عليه وسلم
عائشة في العشر كله " وفي رواية أخرى علق لم يصح العشر
فهذا يومهم كراهة صوم أيام العشر .

(1) فتح الباري ج 3 ص 110 .

وحه من البخاري يشك في العمل في تلك الأيام بخصيل
العباد فيها مدصم وحالة وذكر وغير ذلك . . . وللتنبيه بسين
الحد يثن نقول :

انه ليس في صوم هذه الأيام كراهة بل انها مستحسنة
استحباً شديداً ، لا سيما اليوم التاسع منها وهو يوم الجمعة .

وأما قول السيدة عائشة رضي الله عنها " لم يصم العشر " أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصم العشر الأول من ذي الحجة
أما لما روى عن عائشة رضي الله عنها " لم يصم العشر " أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في هذه الأيام ، ولا يلزم من ذلك

عدم صيامه في نفس الأسر .
قال الإمام النووي رحمه الله : " يدل على هذا التأويل
حديث هند بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع
أشهر في السنة ، يوم لا يصوم ، وثمانية أيام من كل شهر الاخير من
الشهر والخمس " ورواه أبو داود . وهذا لفظه وأحد الناسي أهـ

وهناك رواية أخرى بلفظ : " ما العمل في أيام العشر
أفضل من العمل في هذه الأيام " مع إسهام الأيام ، قد فسرهما
بعض العلماء بأنها أيام التشريق وهذا يقتضي تحصيل العمل فيها
(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٣ ص ٢٤٥ .

على العمل في أيام العشر ، ووجهه البعض بأنها أيام فداية
والسيادات في أيام الغفلة من غيرها لألقيام فر جوف الليل
والناس نيام ، وأنه وتر فيها بحنة الخليل بولده عليها السلام ثم
من عليه بالفداء .

ولكن هذا محارفر للنقول من أن العمل في أيام العشر
أفضل من العمل في غيرها بلا استثناء ، وإذا كان العمل في
أيام العشر أفضل ، لزم أن تكون أيامه أفضل من غيرها حتى يوم
الجمعة أفضل منه في غيره لجمعة الفضيلتين ، وقد أخرج السبزار
ونبيه عن جابر " أفضل أيام الدنيا أيام العشر " وفي حديث ابن
عمر " ليس يوم أعظم عند الله من يوم الجمعة ليس العشر " (١) .

ولكن هل عشر ذي الحجة أفضل من عشر رمضان ؟ أم أن
العشر الأواخر من رمضان أفضل . لا احتمال لئالها على لئالها .
القدر التي هي خير من ألف شهر ؟

لقد رأى البعض أن عشر رمضان أفضل لاشتغالها على ليلة
القدر واستبعد ذلك الحافظ بن رجب وقال : وهذا بعيد جدا ولو
صح حديث أبي هريرة المروي في جامع الترمذي : فإم كل ليلة
لأيام ليلة القدر ، لكان صريحا في تفصيل لئاليه على لئالي عشر
رمضان ، فإن العشر الأواخر من رمضان فضل بليلة واحدة ، وهذا
جميع لئاليه متساوية .

(١) فتح المدي شرح مختصر الزبيدي ! شيخ الاحكام الشيخ

والذي اختاره به الدلائل : هذا أن جميع عشر ذي الحجة
أفضل من مجموع عشر رمضان إلا في الصيام ، فإن صيام عشر رمضان
أفضل من صوم العشر ، لأن فعل الفرض أفضل من النفل ، وبطل
ما فعل من فرض العشر فهو أفضل من فرض فعل في غيره وكذلك
النفل .

ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ولا الجهاد " قال عليه الصلاة والسلام : " ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه
وماله فلم يرجع بشئ " أي إلا من خرج مجاهداً في سبيل الله
محتلاً للمشقة مخاطراً بالنفس والمال بأذنه لم يرجع بماله أو
لم يرجع بنفسه أو لم يرجع بهما بأن ذهب ماله واستشهد ، لأن
شيئاً نكرة في سياق النفي تثنى .

ما يؤخذ من الحديث

- ١ - فضل صيام عشر ذي الحجة ، لا ندراج الصوم في العمل .
- ٢ - العمل المفضل يصبح فاضلاً بوقوعه في الوقت ويزيد فسي
الثواب وفي أجر .
- ٣ - زيادة ثواب العمل الصالح في تلك الأيام على ثواب الجهاد
إلا ثواب الشهداء أو من بذل ماله أو أولاده ثواب أكثر .
- ٤ - تعظيم شأن الجهاد في سبيل الله وتفاوت درجاته .
- ٥ - تفضيل بعض الأرضة على بعض الأمكنة .
- ٦ - فضل أيام العشر من ذي الحجة على غيرها من أيام السنة .

المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاري - بيروت - لبنان .
- ٣ - مسلم شرح النووي - مطبعة السعادة بصر .
- ٤ - سنن النجاشي - المطبعة الميمنية ١٣١٢ .
- ٥ - سنن أبوداود - مطبعة مصطفى محمد - المكتبة التجارية .
- ٦ - سنن الترمذي .
- ٧ - النهاية في غريب الحديث لابن الاثير - مطبعة
المثناة ١٣١١ .
- ٨ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .
- ٩ - أسد الغابة لابن الاثير .
- ١٠ - احياء علوم الدين للغزالي - ط الحلبي .
- ١١ - من توجيهات الاسلام للمرحوم الشيخ شلتوت .
- ١٢ - الوطأ للإمام مالك .
- ١٣ - فتح الهمدي بشرح مختصر الزبيدي لشيخ الاسلام الفوسخ
عبد الله الشقراوى .

الخاتمة

بني خاتمة هذا الكتاب أشهد أن الله سبحانه وتعالى
أن يوفقني لخدمة الكتاب والسنة وأن يرزقني بجمع المسلمين
المعمل بالكتاب والسنة .

كما أسأله سبحانه وتعالى أن يغفر لي ولوالدي وأن يجعل
هذا المعمل التواضع خالما لوجهه الكريم ، وهو حسبنا ونعم
الوكيل .

وفق الله مجتمعنا إلى عمل الخير وخير العمل وفق الله
لي ولوالدي ولجميع المسلمين ، صلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم .

ذكر

محمود عسر هاشم

